أثر المحتسب

في الدراسات الصرفية

خالد محمد عيال سلمان



أثر المحتسب
في الدراسات الصرفية

خالد محمد عيال سلمان

الطبعة الأولى

2011م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2010/7/2610)

415

* سلمان، خالد محمد عيال.
* أثر الحسب في الدراسات الصرفية/خالد محمد عيال سلمان. – عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010 .
( ) ص .
* ر . إ. : (2010/7/2610) .
* الواصفات :قواعد اللغة//اللغة العربية/
*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية .

* (ردمك) ISBN 978-9957-32-517-6



دار الحامد للنشر والتوزيع

شفا بدران – شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية
هاتف: 5231081 -00962 فاكس : 5235594 -00962
ص.ب . (366) الرمز البريدي : (11941) عمان – الأردن
Site : www.daralhamed.net
E-mail : info@daralhamed.net
E-mail : daralhamed@yahoo.com
E-mail : dar_alhamed@hotmail.com

الإهـــــــــداء

إلى والدَيَّ العزيزين...

إلى زوجتي الحبيبة، وابنتيَّ الغاليتين: جنى، وجمانة...

إلى إخوتي الأعزاء...

إلى رائد الدراسات اللغوية في العصر الحديث: (إبراهيم أنيس)

رحمه الله...

خالد محمد عيال سلمان

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	15
تمهيد: القراءات القرآنية، والتأصيل اللغوي	11
الفصل الأول أبنية الأسماء	23
1.1 الاسم المجرد	25
2.1 الاسم الثلاثي المجرد	27
1.2.1 فَعْل	34
2.2.1 فُعْل	37
3.2.1 فُعَل	38
4.2.1 فَعِل	39
5.2.1 فُعُل	40
6.2.1 فَعَل	41
3.1 أبنية الرباعي المجرد	42
4.1 أبنية الخماسي المجرد	44
5.1 الثلاثي المزيد	44
1.5.1 فَعْلَة	45
2.5.1 فُعْـــل	46
3.5.1 فَعُول	47
4.5.1 فُعَّال	48
5.5.1 مَفْعَل	49

6.5.1 فعّال 51
7.5.1 فَعَلان 52
8.5.1 فَيْعَال 53
9.5.1 فُعَال وفُعَّال 55

الفصل الثاني
أبنية المصادر 57

1.2 مصادر الفعل الثلاثي 62
1.1.2 فَعْل 63
2.1.2 فَعِيل 66
3.1.2 فُعُول وفَعُول 67
2.2 المصادر السّماعية 69
1.2.2 فُعْلى 69
2.2.2 فاعل 70
3.2.2 فَيْعَال 71
3.2 المصدر الميمي 73

الفصل الثالث
المشتقات 77

1.3 أصل المشتقات 80
2.3 أقسام الاشتقاق 83
3.3 اسم الفاعل 85
4.3 صيغ المبالغة 90
1.4.3 فَعِلَ 90
2.4.3 فَعَّال 91

3.4.3 زيادة التاء للمبالغة 92
1.3.4.3 مفْعلة 93
5.3 الصفة المشبهة 94
1.5.3 فعِل وفَعِل وفيعل 94
2.5.4 فعْل وفُعْل 98
3.5.3 فَعْل 98
4.5.3 فُعْل 99

الفصل الرابع

أبنية جموع التكسير

101
1.4 أبنية جموع القلة 104
1.1.4 أفْعَال 105
2.4 أبنية جموع الكثرة 107
1.2.4 فُعْل، وفُعُل 107
2.2.4 فُعَل 113
3.2.4 فُعّل 114
4.2.4 فعَال 116
5.2.4 فُعّل، فُعَّال 120
6.2.4 فُعَال 121
7.2.4 فعْلان، وفُعْلان 123
8.2.4 فُعَلاء 124
9.2.4 فوَاعِل 125
10.2.4 فعَالى 126

الفصل الخامس

أبنية الفعل

الفصل الخامس أبنية الفعل	129
1.5 الفعل الثلاثي المجرد	132
1.1.5 فَعَلَ	135
2.1.5 فَعِلَ	141
3.1.5 فَعُلَ	145
4.1.5 (فُعِلَ) المبني للمجهول	147
2.5 أبنية الأفعال المزيدة ومعاني الزيادة	149
1.2.5 أَفْعَلَ	151
2.2.5 فَعَّلَ	155
3.2.5 فُعِّلَ	159
4.2.5 فاعَلَ	161
5.2.5 تَفَاعَلَ	162
المَصَادِر والمَرَاجِع	165

مقدمة

كان القسط الأكبر من نشاط ابن جني مُتّجهاً إلى علم التصريف، فدفعته رغبته في التعمق فيه إلى أنْ يقرأ على أستاذه أبي علي الفارسي كتاب (التصريف) للمازني الذي كان يُعدُّ أنفس ما أُولّف في هذا العلم حتى عصره، وعمد إلى شرحه في كتابه: (المنصف)، وفيه يناقش مادته مناقشة واسعة، وله كتاب: (التصريف الملوكي)، وهو كتاب يتناول هذا العلم بمعناه الدقيق، وأهم كتبه في هذا العلم (الخصائص) الذي حاول فيه محاولة رائعة إلى وضع القوانين الكلية للتصريف، وحقّاً أنّه أفاد في كثرة هذه القوانين من ملاحظات أستاذه الفارسي، ولكنه أضاف إليها من ملاحظاته واستقصاءاته للأمثلة اللغوية، وحسه الدقيق بأبنية اللغة ما جعله مؤصل علم التصريف وواضع قوانينه الكلية، وكان يقيم مذهبه الصرفي على الانتخاب من المذهبين البصري والكوفي، وما انبثق عنهما من المذهب البغدادي.

ومن أهم مصنفات ابن جني كتابه: (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)، ولئن صاغ ابن جني في كتابه: (الخصائص) القوانين الكلية للتصريف العربي، فإنّ كتابه: (المحتسب) يُعدُّ بمثابة تطبيق لهذه القوانين الكلية على النص القرآني بقراءاته المتعددة التي تُمثّل اللغة العربية في أعلى مستوياتها، وتأتي أهمية هذا الكتاب في أنّ ابن جني ألّفه في مرحلة النضج، وقد علت به السن، وأشرف على نهاية العمر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ابن جني عزف عن الإسهاب، والاستطراد في كتابه: (المحتسب) مخالفاً بذلك نهج أستاذه أبي علي الفارسي في كتابه: (الحُجّة)، فقد أغمض فيه، وأطال، وكأنّ ابن جني قد خصَّ بتأليفه كتاب (المحتسب) القراء.

ولعلَّ تأثير ابن جني في الدراسات الصرفية التي جاءت بعده كان يسير في اتجاهين متغايرين: أحدهما يتعلق بالجانب النظري في دراسة الصرف من خلال كتبه: (الخصائص)، و(المنصف)، و(اللمع) ....إلخ، وقد تناول هذا الجانب الباحث غنيم غانم الينبعاوي في بحثه الموسوم بـ(جهود ابن جني في الصرف، وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث).

والاتجاه الآخر يتعلق بالجانب التطبيقي لهذا العلم من خلال كتابه: (المحتسب)، فكانت هذه الدراسة التي يقوم بها الباحث لرصد مواضع التأثير في الجانب التطبيقي من خلال كتاب (المحتسب)، فكان هذا الكتاب بحقٍّ مصدر إلهام للدراسات اللغوية المتعلقة بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة، ولم يقف الباحث على دراسة تتطرق إلى الجانب الصرفي في كتاب (المحتسب) فيما اطلع عليه من المصادر والمراجع، سوى صفحات معدودة يتحدث فيها الباحث جمعة محمد علوة عن حركات المباني الصرفية في بحثه الموسوم بـ(أوجه العربية في شواذ القراءات في كتاب المحتسب).

وتأتي أهمية التطرق إلى الجانب الصرفي في هذه الدِّراسة أنَّ الصرف لا يزال ميداناً بكراً يحتاج إلى أبحاث كثيرة، وبخاصة في لغتنا التي تقوم على الاشتقاق، وتأتي أهمية دراسة هذا الجانب في كتاب المحتسب لأنَّ هذا الكتاب مختص بالقراءات، والقراءات ميدان أصيل للبحث، وهي لا تزال بحاجة إلى دراسات مستفيضة، وقد آثر الباحث في هذه الدراسة إتباع المنهج الوصفي مبتعداً قدر المستطاع عن المظاهر المعيارية التي عُني بها الدرس اللغوي العربي في القرون المتأخرة.

فجاء هذا الكتاب في تمهيد وخمسة فصول: وقد تناول الكاتب في التمهيد: القراءات القرآنية وعلاقتها بالتأصيل اللغوي لدى علماء العربية القدماء، وتناول في الفصل الأول: أبنية الأسماء، وفي الفصل الثاني: أبنية المصادر، وفي الفصل

الـــثالث: المشتقات، وفي الفصل الرابع: أبنية الأفعال، وفي الفصل الخامس: جموع التكسير.

وأهمـــية أي كتاب إنما تتحدد بما يسده من ثغرات في ميدان موضوعه، آملاً أن يكـــون هذا الكتاب إسهاماً جديداً في رفد المكتبة العربية بدراسة تسهم في إغناء الدرس الصرفي، سائلاً الله الصواب والسَّداد، وهو ولي التوفيق.

تمهيد

القراءات القرآنية، والتأصيل اللغوي

كـــان موقـــف الـــنحاة من القراء في أول الأمر موقف مهادنة لا يعرضون للقـــراءات بخير أو شر؛ لأن من أئمة النحو الأول من كانوا أيضاً أئمة في القراءة القـــرآنية كالكسائي وربما أيضاً أبي عمرو بن العلاء، ولكن حين استقل هؤلاء عن هـــؤلاء، وتخصص قوم في دراسة النحو، كما توفر آخرون على دراسة القراءات رأينا النحاة يعمدون إلى بعض القراءات، فيجرحونها، وينتقصون منها، ومنهم من رفضها وأبى الاعتراف بها.

ثم اتسعت الشقة بين النحاة والقراء، وبدأنا نسمع بما يسمى بالقراءات الشاذة التـــي رغـــم صحة سندها وروايتها عن بعض أئمة القراءات من القدماء استطاع الـــنحاة بنفوذهم وسلطانهم أن يصرفوا الناس عنها كتلك القراءات التي ذكرها ابن جنـــي في كتابه: (المحتسب)، وقد عدَّها القراء المتأخرون بعد أن خضعوا لسلطان الـــنحاة من القراءات الشاذة، ولعل السبب في تناسي وضياع تلك القراءات الكثيرة التـــي لـــم تـــصلنا هـــو اشتمالها على كثير من المخالفات لقواعد النحاة، وأقيستهم الضيقة.

وتمكـــن النحاة في العصور المتأخرة من السيطرة على الدارسين للقراءات، ورأيـــنا ممـــن ألفـــوا في القراءات فيما بعد من يشترطون لصحة القراءة موافقتها لقواعد النحاة، كابن الجزري في القرن الثامن الهجري وغيره.[1]

وكان القرن الرابع الهجري هو الفاصل بين الدراسات الوصفية التي قام بها الـــنحاة القدامـــى، والدراسات المعيارية التي انتهجها علماء القرن الرابع الهجري،

---

[1] انظـــر: أنـــيس: إبـــراهيم، 2003م، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8، ص: 177، 178.

والذين يلونهم، فكان القرن الرابع الهجري هو عصر سلطان القواعد ورعايتها، وهو عصر لم يمنع ما قيس على كلام العرب أن يكون من كلام العرب.[1]

وكان من أبرز علماء القرن الرابع الهجري أبو الفتح عثمان بن جني، وهو أهم نحاة بغداد في عصره، وصاحب مدرسة نحوية عظيمة لها أسلوب خاص في البحث يتميز بعنايتها بالقرآن وجمع رواياته، وتوجيه ما سمّي منه شاذاً، ويرى الدارسون المحدثون أنّ ابن جني أقرب اللغويين العرب إلى الفهم الصحيح للدرس اللغوي لِمَا أبداه من آراء صائبة تتوافق مع أحدث المناهج اللسانية في دراسة اللغة، فهو يعقد في خصائصه باباً بعنوان: (باب اختلاف اللغات وكلها حُجة)[2]، يرى فيه أنه لا فرق في الاستعمال بين لهجة وأخرى.[3]

ويقيم ابن جني من هذه النظرة ــ تساوي اللهجات في الاحتجاج ــ منهجاً خاصاً في توجيه القراءات، فما دامت كل قراءة تمثّل لهجة بعينها، فإنّ القراءات الشاذة لدى ابن جني مساوية في الفصاحة للمجتمع عليه من قِبل جمهور القراء، وهو ما يجعلها مصدراً لدراسة اللهجات العربية، ويُلْتَمَس هذا الرأي من قوله: "إلا أنّه – أي الشاذ – مع خروجه عنها – أي الصحيحة – نازع بالثقة إلى قُرّائه محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعلّه أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه"[4] ... و"أنّه ضارب في صحة الرواية بجرانه آخذ من سمت العربية

---

1. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت: 392هـ)، 1999م، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، 1: 361 ؛ حسّان: تمّام، 1992م، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص: 21.
2. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 12 ــ 14.
3. انظر: الراجحي: عبده، 1996م، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص: 60.
4. ابن جني: أبو الفتح عثمان(ت: 392هـ)، 1999م، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1: 32.

مهلــة مــيدانه؛ لئلا يُرى مُرَّى أنَّ العدول عنه إنَّما هو غضٌّ منه، أو تُهَمَة له"[1]، و"الــرواية تَنْمِيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله تعالى يقول: (وما آتاكم الرســـول فخـــذوه)[2]، وهـــذا حكم عام في المعاني والألفاظ، وأخذه: هو الأخذ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه؟".[3]

ولا يقف في وجه الاحتجاج بالقراءات القرآنية لدى ابن جني أنّ معظم القراء من الموالي، فالسليقة، والفصاحة لديه هي الاكتساب والتعود، والمِرَان الكافي حتى يـــصبح العمل شبه آلي، فقد نصَّ في الخصائص على أنَّه "لو فشا في أهل الوبر ما شـــاع فـــي لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتـــشارها، لـــوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا لأنّا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً".[4] فالفصاحة عند ابن جني عادة.

وبسبب النظرة الوصفية التي يمتلكها ابن جني في بعض معالجاته نراه يتنبه إلـــى مـــا في كلمة (الشاذ) من إيهام بالضعف، فكان حريصاً في كتابه (المحتسب) علـــى أن يـــرفع هـــذا الوهم من ذهن القارئ، ومن ذلك قوله: "فإنَّا نعتقد قوة هذا المـــسمَّى شاذاً، وإنَّه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منَّا العمل بموجَبه، وأنَّه حبيب إليه، ومرضيٌّ من القول لديه".[5]

ولم تأت فكرة الشذوذ في القراءات القرآنية إلا بعد أن وضع العلماء ضوابط القـــراءات التـــي يعـــتقدون صحتها، وهذه الضوابط هي: أن تكون القراءة موافقة للعـــربية ولـــو بوجه، وأن تكون موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وأن

---

1. ابن جني: المحتسب 1: 32، 33.
2. سورة الحشر، آية: 7.
3. ابن جني: المحتسب 1: 33.
4. ابن جني: الخصائص 2: 7.
5. ابن جني: المحتسب 1: 33 ؛ انظر: عمر: أحمد مختار، 1982م، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط4، ص: 30.

يصح سندها عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فبوجود هذه الضوابط عرفت القراءات الشاذة.[1]

فالقراءات الشاذة جاءت منقولة مروية، والرواية تبلغ بها عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، فتعتبر بذلك صورة لاختلاف اللهجات، وعلى ذلك يقرر السيوطي أنّ "كل ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه".[2]

وإذا تقرر أنّ القراءات القرآنية جاءت وفقاً للهجات العربية المختلفة، وكانت القبائل العربية متساوية في صحة القول وسلامة اللفظ، وإن تفاوتت في درجات الفصاحة، كنّا نتوقع من اللغويين العرب أن يتقبلوا كل ما سجله القراء من قراءات حتى الشّاذ منها، وألا يحكموا على أي منها بالخطأ أو مجانبة الصواب. ولكنهم في الواقع وقفوا موقفاً يتسم بالتناقض ويوجب التعجب. فهم قد صرحوا بأنّ القراءة سنة، وبأنّ الرواية تصلها إلى رسول الله، ويصرحون بأنّه لا يجوز تفضيل قراءة على قراءة، لكنهم حين جاءوا إلى مجال التطبيق نسوا كلّ هذا، ولم يحترموا مبادئهم، وأخذوا ينقدون القراءات ويقيسونها بمقاييسهم الضيقة، ولا يتحرجون عن تخطئتها أو تلحينها إذا عجزوا عن أن يجدوا لها وجهاً في العربية تخرج عليه.[3]

حتى ابن جني الذي اشتهر بتقديسه للقراءات والاحتجاج لها حتى ألّف كتابه (المحتسب) لم يتورع عن تخطئة بعض القراءات في كتابه هذا وفي غيره، وهو ما

---

1. الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 75 ــ 82.

2. السيوطي: الاقتراح ص: 17. انظر: الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 88.

3. عمر: البحث اللغوي عند العرب ص: 21 ــ 32.

عجز عن تخريجه أو التماس وجه له في العربية يصح به، ومن بين هذه القراءات التي خطأها ابن جني:

1. قرأ الحسن: "وما تنزلت به الشياطون"[1]، وقد قال عنها ابن جني: الشياطون غلط.[2]
2. قرأ يحيى بن عامر: "وإنْ أدريَ أقريبٌ"[3]، "وإنْ أدريَ لعله"[4]، وقد قال ابن جني: "أنكر ابن مجاهد تحريك هاتين اليائين، وظاهر الأمر لعمري كذلك".[5]
3. قرأ ابن محيصن: "ثمّ أطُّره"[6]، وقد قال ابن جني: "هذه لغة مرذولة".[7]

وكان من الممكن أن يتجنب ابن جني وغيره من النحاة وصف بعض القراءات بأنّها قبيحة، أو رديئة، أو وهم، أو غلط، أو مرذولة، والاكتفاء فقط بذكر اسم القبيلة التي تُمثّلها هذه القراءة دون لجوء إلى المقاييس الجمالية في دراستها، ذلك أنّ دراسة القراءات من الأسس التي يُعتمد عليها في دراسة اللهجات القديمة، ودراسة اللهجات من أحدث الاتجاهات في البحث اللغوي المعاصر.[8]

ولعلّ السبب في إطلاق هذه الأحكام هو خلط النحاة أثناء وضع القواعد بين اللهجات الخاصة التي تمثلها هذه القراءات، واللغة النموذجية المشتركة، ولم يكن يتضح لدى النحاة أنّ كلّ لهجة من اللهجات العربية تُمثّل بيئة لغوية محددة، وأنّ

---

1. سورة الشعراء: آية: 210.
2. ابن جني: المحتسب 2: 133.
3. سورة الأنبياء، آية: 109.
4. سورة الأنبياء، آية: 111.
5. ابن جني: المحتسب 2: 68.
6. سورة البقرة، آية: 126.
7. ابن جني: المحتسب 1: 106.
8. أنيس: إبراهيم، 2003م، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، ص:9.

اللغــة النموذجية (الفصحى) تُمثّل بحد ذاتها بيئة لغوية خاصة، وعلى هذا لا يجوز فــرض قــواعد اللغــة النموذجية على تلك اللهجات الخاصة التي قُرئ بها القرآن الكريم، وعلى هذا يجب الفصل بين ظواهر اللهجات المتمثلة في القراءات القرآنية والأداءات الاستعمالية المتوارثة عن العرب، وبين ظواهر اللغة النموذجية الأدبية، إذ إنّ لكلٍّ لهجة وبيئة لغوية مستواها الصوتي الخاص بها.

فمــن المخالفــات المنهجية التي وقع فيها نحاة العرب في العصر الأول أنّهم يعمدون إلى لهجات متعددة من نفس اللغة فيخلطون بينها، ويحاولون إيجاد نحو عام لهــا جميعاً، وقد وقع في هذا الخطأ المنهجي أيضاً نحاة الإغريق الذين بنو نحوهم علــى اللهجــة (الأتيكية)، ولكنهم كثيراً ما يتكلمون عن لهجات أخرى، ويقارنون نواحي الخلاف بين كل ذلك مقارنة تاريخية.[1]

ولو أنّ النحاة أعطوا اللهجات العربية حقها من الدرس، وتوفروا على دراسة كل لهجة من لهجات القبائل التي كان يتكلمها الناس في حياتهم العادية دراسة كاملة لأراحونا من كثير من تأويلاتهم التي تبعدهم عن الفهم الصحيح للظاهرة اللغوية.[2]

ومــن المثيــر للاهــتمام احــتواءُ القراءات القرآنية على مادة لهجية غنية بالظواهــر اللغوية المتعددة، فلا بد من الاستفادة من المعطيات اللهجية التي بقي لنا القلــيل منها بفضل القراءات القرآنية،[3] ويرى تمام حسان أنّ أسلم الطرق لدراسة اللغــة هــي أن نــستخرجها مــن اللهجة،[4] لكن مما يؤسف له هو عدم نسبة هذه الظواهــر اللغوية إلى قبائل بعينها، فقد شُغِل الناس عن تحقيق هذه اللهجات، وعن نــسبة كــل لهجة إلى قبيلتها، ولعلّ السبب في ذلك هو اتساع الدولة العربية حتى

---

1. انظر: حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 27،26.
2. انظر: الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 50 + 58.
3. انظر: البكوش: الطيب، 1987م، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، (د-م)، تونس، ط2، ص: 94.
4. انظر: حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 186.

شملت دولاً كثيرة، فكان لا بد لضمان وحدتها، والقضاء على عوامل الفرقة فيها ألا تُعطى اللهجات العربية من العناية ما قد يزيد من عصبية القبائل ويباعد بينها، فأهمل أمرها، ولم يرو عنها إلا القليل في ثنايا كتب اللغة والأدب والتاريخ. بل إن ما روي عنها جاء مبتوراً ناقصاً في معظم الأحيان.[1]

وما كان أولى الدراسات اللغوية العربية أن يُقتصر أخذها على القرآن الكريم بقراءاته المتعددة، والحديث النبوي الشريف، وأن تُعتبر دراسة القواعد فيهما دراسة لمرحلة معينة من تطور هذه اللغة[2]، وأما الشّعر فلهم أن يبحثوه بحثاً مستقلاً، وأن يخصوه ببعض الأحكام التي يجب أن تُترك للشعراء وحدهم، يتخذون منها ما يشاءون، ويهملون منها ما يشاءون، فإذا شاع في شعرهم ظاهرة من الظواهر، عدت حينئذ من خصائص الأسلوب الشعري[3].

وترجع الأهمية في اقتصار الدراسات اللغوية على القرآن الكريم بقراءاته المتعددة إلى أسباب منهجية هامة منها: أنَّ النص القرآني بلغ — بالمشافهة والكتابة أيام الرسول صلى الله عليه وسلم، وبجمع أبي بكر ثم عثمان — مستوى من الدقة والوثاقة لا يبلغه نص آخر، فالقراءات القرآنية تمثل منهجاً في النقل لا يصل إلى وثاقته علم آخر مهما يكن حتى منهج الحديث، لأنها تعتمد على التلقي والعرض، وهما يكفلان صحة النقل ودقته[4].

وتعتبر القراءات القرآنية المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائداً في شبه الجزيرة قبل الإسلام، وعلى ذلك لا يستطيع باحث أن يتعرض للهجات العربية دون أن يقوم بدراسة للقراءات[5].

---

1. انظر: أنيس: في اللهجات العربية ص: 42.
2. حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 80.
3. أنيس: من أسرار اللغة ص: 289.
4. انظر: الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 1+70+204.
5. المصدر نفسه ص: 83+204.

وتمثل القراءات القرآنية أوثق المصادر اللغوية لدراسة اللهجات إذ تختلف عن الحديث الشريف بما أجيز فيه من رواية بالمعنى[1]، وتختلف عن الشِّعر الجاهلي الذي أصابه ما أصابه من تحريف في الرواية على مر العصور مع الأخذ بعين الاعتبار خلو هذا الشِّعر من الصفات اللهجية التي اشتهرت بها القبائل، وعلى هذا لا يُعتمد في ظواهر اللهجات وخصائصها على لغة الشِّعر وأمثلته، فقد نظم هذا الشِّعر باللغة النموذجية المشتركة بين القبائل جميعاً، ولا يصح لهذا أن يشتمل على الصفات الخاصة ببعض اللهجات[2].

ومع اشتمال القراءات القرآنية على صفات لهجية خاصة، إلا أنَّها في حقيقة الأمر لا تُمثِّل شيئاً من عاميات ما قبل الإسلام، بل إنَّ اللهجات التي عرض لها القدماء ليست لهجات عامية[3].

---

1. المصدر نفسه ص: 204.
2. انظر: أنيس: في اللهجات العربية ص: 40+84.
3. انظر: الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 1 ؛ الراجحي: عبده، 1972م، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 110.

الفصل الأول

أبنية الأسماء

الفصل الأول

أبنية الأسماء

1.1 الاسم المجرد:

هـو ما كانت جميع حروفه أصلية، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: ثلاثي، ورباعي، وخماسـي، وأقـلّ مـا تكون عليه أصول الكلمات المتمكنة ثلاثة أحرف، فقد ذكر الخليـل(ت:170هـ) أنّ "الاسـم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف، حرف يُبتدأ به، وحـرف تُحشى بـه الكلمة، وحرف يُوقَف عليه، فهذه ثلاثة أحرف مثل: (سَعْد) و(عُمَـر)، ونحوهما من الأسماء، بدِئ بالعين، وحُشيتْ الكلمة بالميم، ووقف على الرّاء".[1]

ويذكر سيبويه(ت:180هـ) أنّه: "ليس في الدُّنيا اسم أقلُّ عدداً من اسم على ثلاثـة أحـرف، ولكنّهم قد يحذفون ممّا كان على ثلاثة حرفاً وهو في الأصل له، ويردُّونه في التحقير والجمع، وذلك قولهم في (دَم): (دُمَيٌّ) ، وفي (حِر): (حُرَيْح)، وفـي (شَـفة): (شُفَيْهَة)، وفي (عِدَة): (وعَيْدَة)"[2] ، وأنّ ما جاء من الأسماء على حـرفين نحـو: (يد)، و(دم) هي من بنات الثلاث، ولا بدّ أنّ أحد هذه الأحرف قد حذف، و يمكن معرفته من خلال تصغيره أو جمعه.

ويـرى ابـن جني(ت: 392هـ) "أنّ الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول : أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خماسي".[3]

---

1. الفـراهيدي: الخليـل بن احمد(ت:170هـ): العين، 1980م، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ط3 ، 1: 3.
2. - سيبويه: عمرو بن قنبر(ت:180هـ): الكتاب، 1983م، ت: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 3: 322.
3. ابـن جنـي: أبو الفتح عثمان(ت: 392هـ): المنصف، 1999م، ت: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ص: 45.

ثــم تــبعه ابن عصفور (ت:669هـ) – في كتابه الممتع في التصريف – بقوله: "أبنية الأسماء الأصول أقل ما تكون ثلاثة، وأكثر ما تكون خمسة، ولا يوجد اســم متمكن، على أقلّ من ثلاثة أحرف، إلاّ أنْ يكون منقوصاً، نحو: (يد)، و(دم) ويابهما". [1]

ويــذهب ابــن جني إلى أنّ المعنى العام للكلمة يتكون من حرفين، والحرف الــثالث هو الذي يُحدِّد معنى الكلمة، ويُميزها عن بقية الكلمات، وقد أشار إلى ذلك فــي بــاب: (تصاقُب الألفاظ لتصاقُب المعاني)، وقرّر أنّ لمعظم مواد الكَلِم أصلاً تــرجع إليه أكثر كلمات ذلك الأصل، ففي الكلمات (جبن) و(جبر) و(جبل) نجد أنّ أصلها (الجيم) و(الباء)، وأنّ الحرف الثالث حدَّد معنى كل كلمة. [2]

وفــي ذلك إشارة إلى أنه يمكن أن تكون الكلمة على أقل من ثلاثة حروف إذ إن هــذه الكلمات (جبن ، جبر ، جبل) يجمعها معنىً واحد وهو الالتئام والتماسك ، وذكر سيبويه "ثم الذي يلي ما يكون على حرف ما يكون على حرفين ، وقد تكون عليها الأسماء المظهرة والمتمكّنة والأفعال المتصرّفة ، وذلك قليل" [3]

ويــبدو أن ابن جني كان من أوائل من قال بهذه النظرية بعد سيبويه وإن لم يــصرحا بها حيث يقول سعيد الأفغاني في ذلك " ومن المحدثين من حذا حذو ابن جني ، فاستقرى بعض الكلم التي تشترك في الحرفين الأولين فوجد فيها كلها معنى مــشتركا ، ولو تيسر له مواصلة استقرائه لطلع علينا ــ فيما اقدر ــ بنظرية تؤيد القائلين اليوم بأن الأصل في الكلمات العربية ثنائي لا ثلاثي" [4]

---

1. ابــن عصفور: علي بن مؤمن (ت:669هـ): الممتع في التصريف، 1979م، ت: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4، 1: 60.
2. ابن جني: الخصائص 2: 147– 153 ؛ انظر: الحديثي: خديجة، 1975م، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ص: 134.
3. سيبويه : الكتاب 4: 219 .
4. الأفغاني: سعيد،1987م، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، ص:132.

وقد تناول هذا الموضوع (الثنائية) في العصر الحديث عدد من العلماء بشيء من البحث والدراسة ،وتقوم هذه النظرية على اعتبار أن الأصول اللغوية(للأسماء والأفعال) ثنائية :أي يتركب كل منها من حرفين أساسيين وأن الأصول الثلاثية وما فوقها مستنبطة من تلك الأصول الثنائية.

وفـــي هـــذا المعنى يقول جرجي زيدان " إنّ الجذور الثلاثية ترتد أصلا إلى جـــذور ثنائـــية، هـــي حوامل المعاني، وليست الثلاثية سوى وسيلة لتنويع المادة اللغـــوية، وتطويـــر الاستعمال الدلالي، فالأصل اللغوي (قط)حكاية لصوت القطع، وهـــو ثنائـــي تأتي توسعاته بمعناه، مثل: (قط ، قطع، قطب، قطف، قطل، قطم) وكلها أفعال بمعنى (القطع) من (قط).[1]

2.1 الاسم الثلاثي المجرد:

يـــرى ابن جني أنّ أصول الكلمة ثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، وأكثرها اســـتعمالاً، وأعدلها تركيباً: الثلاثي. وذلك؛ لأنّه حرف يُبتدأ به، وحرف يُحشى به، وحـــرف يُوقف عليه. وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب؛ لو كان كذلك لكان للثنائـــي أكثر منه اعتدالاً؛ لأنّه أقل حروفاً، وليس الأمر كذلك. والثلاثي عارياً من الزيادة وملتبساً بها، مما يَبعُد تداركه، وتُتعِب الإحاطة به، ولشيء آخر، وهو حجز الحـــشو الذي هو عينه، بين فائه ولامه، وذلك لتباينهما، ولتعادي حاليهما، ألا ترى أنّ المبتدأ لا يكون إلا مُتحركاً، وأنّ الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً، فلمّا تنافرت حالاهمـــا وسّـــطوا العين حاجزاً بينهما؛ لئلا يفجئوا الحسّ بضدّ ما كان آخذاً فيه، ومُنصبّاً عليه.[2]

---

1. زيـــدان: جرجي،1969م، الفلسفة اللغوية، مراجعة وتعليق: مراد كامل، مؤسسة دار الهلال، القاهرة، ص:98.

2. ابن جني: الخصائص 1: 56 ــ 57.

وقـضية (الاعتدال) التي يثيرها ابن جني هنا نظرة جمالية في دراسة اللغة، وكثيراً ما يطالعنا ابن جني بمثل هذه النظرات الفنية في مُصنَّفاته، إلا أنَّ علم اللغة المعاصـــر يقف إزاء مثل هذه النظرات موقف الرافض لها، محاولاً قدر المستطاع الابتعاد عنها.[1]

وقـد جعـل القـدماء الثلاثي المجرد على اثني عشر بناءً، وذلك ما تقتضيه طبـيعة العـربية، فـــ(الفاء) لا بدّ من أنْ تكون متحركة، فيكون لها ثلاثة أحوال و(الـــلام) حـــرف إعراب، و(العين) إمّا أن تكون ساكنة، وإمّا أن تكون متحركة، فيكون لها أربعة أحوال، وهكذا تصبح اثني عشر بناء.[2]

وجمـــيع هذه الأبنية استخدمها العرب إلا بنائين أشار ابن جني إلى أنّهما لم يُـستخدما فـــي كلام العرب،[3] وهما: (فِعُل) بكسر (الفاء) وضم (العين)، و(فُعِل) بضم (الفاء) وكسر (العين).[4]

وعلـــل ابـــن جنـــي عدم استخدام العرب للبناء الأول (فِعُل) أنّهم كرهوا فيه الخـــروج من (الكسر) إلى (الضم).[5] وممّا جاء على هذا البناء كلمة: (الحِبُك) في

---

1. طحان: ريمون، 1981م، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، ص: 49.
2. انظـــر: ابـــن السراج: محمد بن سهيل (ت: 316هـــ): الأصول في النحو، 1999م، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 3: 180 ؛ الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص:135 – 136.
3. يـــرى الأشـــموني أنْ ورود كلمـــات نحو: (دُئِل)، و(رُئِم)، و(وُعِل)، يثبت أنّ هذا البناء ليس بمهمـــل خلافـــاً لمـــن زعـــم ذلـــك. نعم هو قليل كما ذُكر. انظر: الصبان:محمد بن علي، (1206هـــ)،1997م، الحاشية، ضبطه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت 4: 336.
4. انظر: ابن جني: المنصف ص: 48.
5. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 287 ؛ ابن جني: المنصف ص:48.

قـــراءة أبي مالك الغفاري: "والسَّماءِ ذَاتِ الحِبُك"،[1] بـــ(كسر) ثم (ضم)، وذكرها ابن عطية الغرناطي عن الحسن البصري.[2]

ويـــذهب ابن جني في توجيه هذه القراءة إلى أنّ ذلك مما يقع سهواً؛[3] لأنّه لـــيس فـــي كـــلام العرب (فِعُل) أصلاً، ولعلّ الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان: (الكـــسر) و(الـــضم)؛ فكأنّه كسر (الحاء) يريد (الحِبِك)، وأدركه ضم (الباء) على صـــورة الحُبُك، فجمع بين أول اللّفظة على هذه القراءة، وبين آخرها على القراءة الأخـــرى.[4] وهذا إمعان في التخيل من ابن جني لتوجيه هذه القراءة، وتأثّر به في ذلك القرطبي[5] و ابن الحاجب(ت:646هـــ)،[6] وابن عطية،[7] والسيوطي في همع الهوامع،[8] والأشموني،[9] ومثل هذا التوجيه يدخل في باب: (تداخل اللغات).

---

1. ســـورة الـــذاريات، آيـــة: 7. انظر:القرطبي: محمد بن أحمد (ت:671هـــ): الجامع لأحكام القـــرآن، ت : ســـالم مصطفى البدري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 17: 23؛ أبو حيان (الأندلسي): محمد بن يوسف (ت: 745هـــ): البحر المحيط، 2001م، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 8: 133.
2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 8: 133.
3. هذا ما يُسمى في علم اللغة الحديث بـــ(الأخطاء غير الشعورية في اللغة)، ويعدُّ هذا خروجاً عن النظام المألوف في اللغة العربية. انظر: عبد التواب: رمضان، 1999م، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، ص: 163.
4. انظر: ابن جني، المنصف ص48 ؛ ابن جني، المحتسب 2: 287-288.
5. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 17: 23.
6. انظـــر: الأســـترابازي: محمد بن الحسن (ت: 686هـــ): شرح شافية ابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت،1: 35.
7. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 8: 133.
8. انظـــر: الـــسيوطي: جـــلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـــ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 1998م، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 3: 257.
9. الصبان: الحاشية 4: 335.

والتوجيه الآخر لهذه القراءة ما استحسنه أبو حيان الأندلسي، وهو أنّ أصلها (الحُبُك)، فكسر (الحاء) إتباعاً لكسرة (تاء): (ذاتِ)، ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأنّ الساكن حاجز غير حصين.[1] وهذا التوجيه من أبي حيان أقرب إلى المنهج العلمي فـي دراسة اللغة من توجيه ابن جني القائم على التّصور والتّجريد، فقد حدث بين كسرة (التاء) وضمة (الحاء) مماثلة تقدمية (Progressive) غير متجاورة (Distant Assimilation)؛ لوجود اللام الساكنة.[2]

وعلـى هذا لا يقبل من محمد الطنطاوي وسم هذا التوجيه بالضعف والوهن، والسبب في ذلك عنده: "أنّ أداة التعريف وإن كانت ساكنة إلاّ أنّها مستقلة ومكوَّنة من حرفين في الحقيقة، فهي حاجز حصين؛ ولهذا لم يقع الإتباع في مثل هذه الآية أبداً".[3]

وأمّـا البـناء الثاني (فُعِل)، فيختص بالفعل المبني للمجهول، نحو (ضُرِب) و(قُـتِل) ولم يرد منه في باب الأسماء إلا (دُئِل).[4] ويرى الأستراباذي أنّ (الدُّئِل) جـاء فـي الأسماء علَماً وجنساً، أمّا العلم، فهو الدُّئِل بن بكر بن كنانة، ويجوز أن يكون منقولاً من الفعل كـ(شُمِّر) و(يَزِيد)، وأمّا الجنس، فهو دويبة كالثعلب،[5] قال كعب بن مالك الأنصاري[6]:

جَاؤا بِجيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ مَا كانَ إلاَّ كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ

---

1. أبو حيان: البحر المحيط 8: 133.
2. انظر: عمر: أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، 1991م، عالم الكتب، القاهرة، ص: 378 –383.
3. الطنطاوي: تصريف الأسماء ص: 14.
4. انظر: ابن جني: المنصف ص: 48 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 287.
5. الأستراباذي: الشافية 1: 35 ــ 37.
6. البغدادي: عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ): شرح شواهد شافية ابن الحاجب، ت: محمد نـور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 4: 13.

ويرى ابن الحاجب وغيره من علماء العربية أنّ علة سقوط البناء: (فُعِل) من أبنـــية الأسماء يرجع إلى ثقل الخروج من الضمة إلى الكسرة،[1] ويرى الباحث أنه إذا كـــان هـــنالك ثقـــل في الانتقال من الضمة إلى الكسرة، فإن هذا الثقل يقع على أعـــضاء الـــنطق، ومـــا دامت العربية تجري في صياغة الأفعال الماضية المبنية للمفعول على هذا البناء: (فُعِل) دونما نظر إلى هذا الثقل أو حتى تجاوزه للاقتصاد فـــي الجهـــد، فإن دعوى سقوط هذا البناء في الأسماء للثقل تسقط من أساسها؛ لأنّ أعضاء النطق في أثناء نطقها لهذا البناء لا تميز بين الأسماء والأفعال، فتستثقله في الأول وتستخفه في الثاني.

أمّـــا بقـــية الأبنية العشرة، فقد ذكرها ابن جني في كتابه المنصف، ولخفتها جاءت أوزانها العشرة في القرآن،[2] وهي:

1. (فَعْلٌ): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (كَلْب) و(كَعْب)، والصفة نحو: (ضَخْم) و(خَدْل).
2. (فَعَلٌ): ويكون: اسماً وصفةً، فالاسم نحو: (زَمَنٌ) و(طَلَلٌ)، والصفة نحو: (بَطَلٌ) و(حَسَنٌ).
3. (فَعِـــلٌ): ويكون: اسماً وصفةً، فالاسم نحو: (كَبِدٌ) و(فَخِذٌ)، والصفة نحو: (حَذِرٌ) و(فَطِنٌ).
4. (فَعُـــلٌ): ويكـــون: اسماً وصفةً، فالاسم نحو: (رَجُلٌ) و(عَضُدٌ)، والصفة نحو: (يَقُظٌ) و(نَدُسٌ).
5. (فِعْلٌ): ويكون: اسماً وصفةً، فالاسم نحو: (جِذْعٌ) و(عِدْلٌ)، والصفة نحو: (نِضْوٌ) و(نِقْضٌ).

---

1. انظر: الأستراباذي: الشافية 1: 35.
2. انظـــر: عضيمة: محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 2004م، دار الحديث، القاهرة، 5: 363.

6. (فِعِلٌ): ويكون: اسماً وصفةً، فالاسم نحو: (إبِل) و(إطِل)، والصفة نحو قولهم: (امرأة بِلِز)وهي: (الضّخمة)، وقولهم: (أتانٌ إبِدٌ) .

7. (فِعَلٌ): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (ضِلَعٌ) و(عِنَبٌ)، والصفة نحو قولهم: (قومٌ عِدىً)، و(مكانٌ سِوىً). قال النابغة الذبياني:[1]

باتَتْ ثلاثَ لَيالٍ ثم واحــدةً بِذي المَجازِ تُراعِي مَنْزِلاً زِيَماً

8. (فُعْلٌ): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (قُفْلٌ) و (بُرْدٌ)، والصفة نحو: (حُلْوٌ) و(مُرٌّ).

9. (فُعُلٌ): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (عُنُقٌ) و(طُنُبٌ)، والصفة نحو: (سُرُحٌ) و(طُلُقٌ).

10. (فُعَــلٌ): ويكــون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (رُبَعٌ) و(خُزَزٌ)، والصفة نحو: (خُتَعٌ) و(سُكَعٌ)،[2] و(حُطَمٌ) في قول الحُطَم القيسيّ [3]:

قَدْ لَفَّها الليلُ بِسَوّاقٍ حُطَمْ

ومــا أورده ابــن جني من هذه الأبنية مسبوق إليه، فقد أشار إلى هذه الأبنية ســيبويه[4]، وتــبعه المبرد[5] وابن السراج[6]، وأبو علي الفارسي[7]، إلا أنّه يمتاز

---

1. انظــر: ابــن منظور: محمد بن مكرم: لسان العرب، 2000م، دار صادر، بيروت، 7: 90. (مــادة زيــم) ؛ انظر: النابغة الذبياني: ديوانه، ت: كرم البستاني، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص: 103.

2. انظر: ابن جني: المنصف ص: 48.

3. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 222 ؛ المبرد: محمد بن يزيد (ت:285هــ): المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، القاهرة 1: 55 .

4. سيبويه: الكتاب 4: 224 ــ 242.

5. المبرد: المقتضب 1: 53 ــ 55.

6. ابن السراج: الأصول في النحو 3: 180.

7. الفارســي (أبــو علــي): الحسن بن أحمد (ت: 377هــ): التكملة، 1999م، ت: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ص: 148.

عليهم بزيادة ضرب الأمثلة على كل بناء، ففي بناء (فِعِل) ذكر سيبويه " أنَّه قليل في الأسماء والصفات، ولم يرد من هذا البناء إلا (إِبِل)".[1] ويذهب ابن جني إلى أنَّ هناك أمثلةً أخرى لهذا البناء نحو: (حِبِرٌ)[2] و(إِطِل)[3] و(امرأة بِلِز)[4] و(إِبِد)،[5] ولا غـرابة فـي أن يحـيط ابن جني بما لم يُحط به سيبويه، فمن المتعارف عليه لدى علماء العربية أنَّ ابن جني هو مؤصِّل علم التصريف وواضع قوانينه الكلية.[6]

ويرى ابن عصفور أنَّ ما ذكره ابن جني من أمثلة لهذا البناء نحو: (إِطِل) لا حجـة فيه؛ لأنَّ المشهور فيه (إِطْل) بسكون (الطاء)، فـ(إِطِل) يمكن أن يكونَ ممَّا اتبعت (الطاء) فيه (الهمزة) للضرورة؛ لأنَّه لا يحفظ إلا في الشِّعر نحو قول امرئ القيس:[7]

له إِطِلا ظَبْيٍ وسَاقَا نَعَامَةٍ   وَإِرْخَاءُ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيبُ تَتْفُلِ

وابـن عـصفور بقـوله: إنَّ ورود صـيغة (إِطِل) لا حجة فيه؛ لأنَّه جاء للضرورة الشعرية في بيت امرئ القيس، يتفق مع ما يراه علماء اللغة المعاصرون مـن ضرورة الفصل بين لغة الشعر ولغة النثر في وضع القواعد للغة من اللغات، غيـر أنَّ هـناك صعوبة معينة، وهي أنَّ بعض التعبيرات الشعرية قد انتقلت إلى النثـر، ولا يمكن الفصل الحاد بين الشعر والنثر في ذلك، بل ربَّما قادت الضرورة الـشعرية إلـى تولـيد الصيغ والألفاظ في أحيان أخرى كما هو الشأن في صيغة

---

1. سيبويه: الكتاب 4: 244.
2. الحبر : صفرة تشوب الأسنان
3. الاطل : الخاصرة.
4. امرأة بلز: ضخمة.
5. ابن جني: المحتسب 2: 287.
6. ضيف: شوقي، المدارس النحوية، 1999م، دار المعارف، القاهرة، ط8، ص: 7.
7. امـرؤ القـيس، ديـوانه، 1983م، ت: مـصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 119، ويروى: (له أيْطَلا ظَبْيٍ).

(إطِــل)، وبعــد ذلــك يُكتب لهذه الصيغ المبتدعة الشيوع والانتشار في لغة النثر، فيؤدي مثل هذا الخلط إلى الاضطراب في بعض أحكام اللغويين.[1]

ولم يذكر ابن جني في المحتسب من هذه الأبنية العشرة إلاّ: (فَعَل)، و(فُعَل)، و(فِعَل)، و(فَعِل)، و(فِعِل)، و(فَعُل)، وهي على النحو الآتي:

1.2.1 فَعَل:

من أبنية الاسم الثلاثي المجرد: (فَعَل)، ويكون في الأسماء والصفات. فالاسم نحــو: (جَــبَل)، و(جَمَــل)، و(حَمَل). والصفة نحو: (حَنَث)، و(بَطَل)، و(عَزَب)، و(وَقَل)، و(حَسَن).[2]

وذكر ابن جني مجموعة من الأسماء جاءت على بناء: (فَعَل)، كلها في أدواء الإبل، وهي: (الحَبَط) و(الحَبَج) و(الرَّمَث)[3] في أثناء توجيهه لقراءة ابن محيصن: "أَمَــنَةً نُعَاسَــاً"،[4] حيث نصَّ على أنَّ "(الأمَنَة): (الأمن)، و(الأمَنَة) أشبه بمعاقبة الأمْن، ونظير ذلك قولهم: (الحَبَط) و(الحَبَج) و(الرَّمَث) ، كلٌّ ذلك في أدواء الإبل،

---

1. انظر: عبد التواب: فصول في فقه العربية ص: 156.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 243 ؛ المبرد: المقتضب 1: 54 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 181.
3. الحبط : وجــع في بطن البعير من كلأ يستو بله . الحبج : انتفاخ في بطن البعير من أكل العرفج. الرمث : أن تشتكي الإبل من أكل الرمث ، بكسر الراء وسكون الميم ، وهو مرعى لها من الحمض.
4. ســورة آل عمران، آية: 154. انظر: ابن خالويه: الحسين بن أحمد (ت: 370هــ): مختصر في شواذ القرآن، ت: ج.برجشتراسر، دار الهجرة، الرياض، ص: 23 ؛ العكبري ، عبدالله بــن الحسين (ت:616هــ)،1998م، التبيان في إعراب القرآن، وضع حواشيه: محمد حسين شــمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 246 ؛القرطبي: الجامع 4: 156؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 85.

فلمّــا أسكنوا (العين) جاءوا بالهاء".[1] ويرى الزمخشري أنّ (أمَنَةً) كأنها المرة من الأمن [2].

وقــد جــاء بناء: (فَعَل) متمثّلاً في كلمة: (قَرَح) في قراءة محمد بن السُّميفع لقــوله تعالـــى: "فَقَدْ مَسَّ القَوْمَ قَرَحٌ مِثْلُه".[3] ويرى ابن جني أنّ في كلمة: (قرح) ثـــلاث لغات هي: (قَرْحٌ) و(قَرَحٌ) و(قُرْحٌ)، قرئ بها جميعاً،[4] ويرى ابن جني في توجـــيهه لقراءة (قَرَح) "أنّ حرف الحلق يُؤثِّر هنا من الفتح أثراً معتداً معتمداً؛ فلقد رأيــتُ كثيــراً من عقيل لا أحصيهم يُحرك من ذلك ما لا يَتحرك أبداً لولا حرف الحلق، وهو قول بعضهم: (نَحَوَه)، يريد: (نَحْوه)".[5]ويرى العُكبَري أن قَرَح مصدر قَرِح ، يقرح، إذا صار له قرحة.[6]

ومــن أمــثلة هذا البناء أيضاً كلمة (شَطَأَهُ) في قراءة عيسى الهمداني وأبي حيوة وابن أبي عبلة لقوله تعالى: "أَخْرَجَ شَطْأَهُ".[7]

---

1. ابن جني: المحتسب1: 174.
2. انظـــر: .الزمخشري: محمود بن عمر (ت: 538هـ)، 1997م، الكشاف عن حقائق التنزيل وعـــيون الأقاويـــل فـــي وجوه التأويل، ت: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1: 455.
3. سورة آل عمران، آية: 140. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 22 ؛ ابن جنـــي: المحتـــسب 1: 167؛ الزمخـــشري : الكشاف 1: 446؛ العُكبَري: التبيان 1: 239؛ القرطبـــي: الجامـــع لأحكام القرآن 4: 156؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 62. ونسبها ابن خالويه إلى أبي السَّمال.
4. ابن جني: المحتسب 1: 167.
5. ابن جني: المحتسب 1: 167.
6. العُكبَري: التبيان 1: 239.
7. ســـورة الفـــتح، آيـــة: 29. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 142 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 277؛ الزمخشري : الكشاف 4: 349.

ويــورد ابن جني شواهد تؤيد هذا الاستعمال في الخصائص، نحو قول كثير عزة:[1]

لهُ نَعَلٌ لا تَطَّبي الكلبَ ريحُها وإنْ جُعِلتْ وسْطَ المجَالسِ شُمَّتِ

بفتح العين في كلمة (نَعَل).

وقول أبي النَّجم[2]

وجَبَلاً طالَ معدّاً فاشمَخرّ أشَمَّ لا يَستَطيعهُ النّاسُ الدَّهَرَ.

بفتح الهاء في كلمة (الدَّهَر).

وقــد اختلفت اللهجات العربية في الصوامت الحلقية، بين إبقائها صامتة دون صـــائت قصير (حركة)، وبين تحريكها بالفتحة، ويتجاوز الأمر ذلك إلى أنْ يُؤثّر الــصامت الحلقي على الصامت الذي قبله فيحركه بالفتحة أيضاً. وكثير من القراء كانـــوا يقرأون الصامت الحلقي بفتحة، وبتحريك الصامت الذي قبله بفتحة كما في (شَطَأَه)، و(قَرَح). ويبدو أنَّ هذا التحريك كان شائعاً في لهجات القبائل العربية كبني عقـــيل، وبكـــر بـــن وائل، وهذا التشابه يعود إلى تجاور القبيلتين، فالأولى تسكن البحرين، والثانية تسكن اليمامة إلى البحرين.[3]

وعلة هذا الاستعمال عند الأسترابادي "ثقل الحلقي، وخفة الفتحة، ولمناسبتها لـــه".[4] ومـــن وجهـــة نظر الدراسات الصوتية الحديثة أنَّ الأمر لا يعود إلى خفة الفـــتحة، وإنمـــا يعـــود إلى وضوحها السمعي، فهي أوضح من الضمة والكسرة،

---

1. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 11.
2. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 11.
3. الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 190 ــ 114.
4. الأسترابادي: شرح الشافية 1: 40.

و"الوضـــوح السمعي هو تلك الصفة الطبيعية في الصوت لا المكتسبة من طول أو نبرة".[1]

ويـــورد ابن جني أمثلة أخرى على هذا البناء نحو قولهم: (الحلَب) و(الحلْب) و(الطَّرْد) و(الطَّرَد) و(الشَّلُ) و(الشَّلَل).[2]

2.2.1 فُعْل:

مـــن أبنـــية الاســـم الثلاثـــي المجرد (فُعْل)، ويكون في الأسماء والصفات، فالأسـماء نحـــو: (البُـــرْد)، و(القُـــرْط)، و(الحُرْض)، و(الخُرْج)، و(القُفْل). وأمّا الصفات، فنحو: (العُبْر)، يُقال: (ناقةٌ عُبْرُ أسفارٍ)، ويُقال: (رجلٌ جُدٌّ)، أي: (ذو جَدٍّ. و(المُرُّ)، و(الحُلْو).[3]

ويرى ابن جني أنّ ممّا جاء على بناء: (فُعْل) كلمة: (دُون) ويذهب إلى أنّها وصفٌ منقلبٌ عن ظرف واستدل على ذلك بأنّه لو كان وصفاً في الأصل لاستعملوا مـــنه فعلاً، ومن الأشياء التي تؤكّد هذا المذهب أنّه لا يُوجد فعل تصرف من مادة هـــذا اللفظ ولو كان في الأصل وصفاً لكان جديراً أنْ يستعملوا منه فعلاً، كقولهم: (حلا) (يحلو)، و(مرّ) (يمرُّ)، و(أمرّ) (يُمرُّ).[4]

وليس من اليسير الوقوف على أصل الصيغ والألفاظ، وتحديد هذا الأصل في لغـــة مـــن اللغات؛ ذلك أنّ الصيغ الواردة في كل لغة ليست إلا وليدة تطور طويل المـــدى، ونتـــيجة مـــرور قـــرون كثيرة على هذه اللغة، وقد يستعان في مثل هذه الدراســـات بعلـــم اللغـــة المقارن للأسرة اللغوية الواحدة، كأسرة اللغات السامية، والغالب على نتائج مثل هذه الدراسات أنّها ظنية.

---

1. أنيس: إبراهيم، 1992م، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط4، ص: 27.
2. ابن جني: المحتسب 1: 167.
3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 242 ـــ 243؛ المبرد: المقتضب 1:54 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 181.
4. ابن جني: المحتسب 1: 89.

3.2.1 فُعَل:

مـن أبنـية الاسـم الثلاثـي المجرد (فُعَل)، ويكون في الأسماء والصفات، فالأسماء نحو: (صُرَد)، و(نُغَر)، و(رُبَع). والصفات نحو: (حُطَم)، و(لُبَد)، و(رَجُلٌ خُتَع، وسُكَع)، و(كُتَع)، و(خُضَع).[1]

ورد مـثال علـى هذا البناء كلمة: (سُوَى) في قراءة الحسن البصري لقوله تعالـى: "نَحْنُ ولا أنْتَ مَكَاناً سُوَى"[2]، بغير تنوين، على أنَّه ممنوع من الصرف، ويذهب ابن جني إلى أنَّه وصف جاء على (فُعَل)، ومثله: (مَالٌ لُبَد)، و(رَجلٌ حُطَم) و(دَلـيل خُتَع ومُكَع).[3] ويقرر أبو حيان أنَّه "أجرى الوصل مجرى الوقف، لا أنَّه مـنعه الصَّرف؛ لأنَّ (فُعَلاً) من الصفات مُتصرِّف كـ(حُطَم) و(لُبَد)"،[4] وهو بهذا يخالف ما يراه ابن جني، وفقا لِما تقرره أصول التقعيد النحوية.[5]

ويـنص الفـراء على أنَّ "أكثر كلام العرب (سَواء) بالفتح والمدّ إذا كان في معنـى: (نِـصف) و(عَـدل)، والكـسر والـضم بالقصر عربيان، ولا يكونان إلا مقصورين، وقد قرئ بهما".[6]

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 243 ؛ المبرد: المقتضب 1: 55 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 181. مـال لبد : كثير كأنه التبد بعضه على بعض . الحطم: الظلوم ، من قولهم راع حطم ، أي ظلوم للماشية. ودليل ختع: حاذق في الدلالة. المكع : المتحير.
2. سـورة طـه، آيـة: 58. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 88 ؛ ابن جني: المحتـسب 2: 52 ؛ أبـو حيان: البحر المحيط 6: 236. وفي قراءة عيسى: (سِوَى) بكسر السين من غير تنوين.
3. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 52.
4. أبو حيان: البحر المحيط 6: 236.
5. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 223 ، 270.
6. الفراء: يحيى بن زياد (ت:207هـ)، معاني القرآن، 1983م، ت: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 2: 181 ــ 182.

ويرى ابن عصفور أنّ (سوى): "اسم في الأصل للشيء المستوي وصف به، بدليل أنّه لو كان صفةً أصليّة لتمكن في الوصفيّة، فكان يُذكّر مع المذكّر ويُؤنّث مع المؤنث، إذ حق الصفة أن تُطابق الموصوف، وممّا يَدلُّك على أنّها إذا لم تُطابق موصوفها جرت مجرى الأسماء جمعهم (ربْعَة): (ربَعَات)، والصفة المحضة لا يكون فيها إلا إسكان العين، وأنت لا تقول إلاّ: (بُقعَةً سِوى). فدلّ ذلك على أنّه ليس بصفة في الأصل".[1]

4.2.1 فَعِل:

من أبنية الاسم الثلاثي المجرد (فَعِل)، ويكون في الأسماء والصفات، فالأسماء نحو: (كَتِف)، و(كَبِد)، و(فَخِذ). والصفات نحو: (حَذِر)، و(فَرِح)، و(وَجِع)، و(حَصِر).[2]

ومما جاء على هذا البناء كلمة: (نَعِم) في قراءة ابن يعمر لقوله تعالى: "فَنَعِم عُقْبى الدّار".[3] ويرى ابن جني أنّ هذه القراءة هي الأصل، فكل ما جاء على (فَعِل) وثانيه حرف حلق فيه أربع لغات: فتح الأول وكسر الثاني، وذلك نحو: (فَخِذ) و(مَحِك) و(نَغِر)، وهي: الأصل، وإن شئت أسكنت الثاني وفتحت الأول نحو: (فَخْذ) و(مَحْك) و(نَغْر)، وإن شئت أسكنت ونقلت الكسرة إلى الأول فقلت: (فِخْذ) و(مِحْك) و(نِغْر) وإن شئت أتبعت الكسر الكسر، فقلت: (فِخِذ) و(مِحِك) و(نِغِر).[4]

ويوافق أبو حيان ابن جني في أنّ قراءة: (نَعِم) هي الأصل، ويورد شاهداً على ذلك قول الراجز:

---

1. ابن عصفور: الممتع في التصريف 1: 63 ـ 64.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 243 ؛ المبرد: المقتضب 1: 54 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 181.
3. سورة الرعد، آية: 24. انظر: المحتسب 1: 356 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 377 .
4. ابن جني: المحتسب 1: 356-357. مِحك : من محك كمنح بمعنى لج. نِغِر: من نغر عليه كفرح: غلا جوفه وغضب.

نَعِمَ السَّاعون في اليَوم الشَّطِرِ[1]

وكون قراءة ابن يعمر: (نَعِمَ) هي الأصل لم يجعلها أكثر استعمالاً، فقد نصَّ أبو حيان على أنَّ "قراءة الجمهور: (نِعْمَ) بكسر النون وسكون العين، وهي أكثر استعمالاً".[2]

5.2.1 فعَل:

نصَّ سيبويه على أنَّ "ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال، فإنَّه يكون: (فِعَلاً) في الأسماء والصفة. فالأسماء نحو: (العِكَم)، و(الجِذَع)، و(العِنَق). والصفات نحو: (نِقَض)، و(جِلَف)، و(نِضَو)، و(هِرَط)، و(صِنَع)".[3] ونرى ابن جني ينقل بعض هذه الصيغ عن سيبويه.[4]

ومن الصيغ التي وردت على هذا البناء كلمة: (الحِبَك) في قراءة أبي مالك الغفاري والحسن وأبي حيوة لقوله تعالى: "والسَّماءِ ذَاتِ الحِبَك"،[5] وهي مخففة من (حِبِك) اسم مفرد لا جمع؛ لأنَّ (فِعَلاً) ليست من أبنية الجموع، والذي أصابها من التخفيف كالذي أصاب: (إِبْل) و(إِطْل) المخففة من (إِبِل) و(إِطِل).[6]

---

1. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 377.الشَّطِر: نصف الشيء والجمع أشطر.
2. أبو حيان: البحر المحيط 5: 378.
3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 242 ؛ المبرد: المقتضب: 1: 53 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 181
4. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 167.
5. سورة الذاريات، آية: 7. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 145 ؛ ابن جني : المحتسب 2: 286 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 399؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 17: 23 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 133.
6. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 286.

وفـــي قراءة طلحة وقتيبة عن الكسائي لقوله تعالى: "هذا مَلِحٌ أُجاجٌ"،[1] بفتح الميم وكسر اللام، قال أبو حاتم: هذا منكرٌ في القراءة،[2] ويذهب ابن جني إلى أنَّ (مَلِــح) ليست فصيحة صريحة، والأقوى منها (مِلْح) وهي صفة على وزن (فِعْل)، ومثلها (نِضْو) و(نِقْض) و(هِرْط) و(حِلْف).[3]

6.2.1 فَعُل:

يــرى ســـيبويه أنَّ "ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال، فإنَّه يكون: (فَعُـلاً) فـــي الأســـماء والـــصفات. فالأسماء نحو: (رَجُل)، و(سَبُع)، و(عَضُد)، و(ضَبُع)، والصفة نحو: (حَدُث)، و(حَذُر)، و(خَلُط)، و(نَدُس)".[4]

وممَّـــا جـــاء على هذا البناء كلمة: (أَشُر) في قراءة مجاهد وسعيد بن جبير لقوله تعالى: "الكَذَّابُ الأَشُر"،[5] بضم الشين وتخفيف الراء ، يرى ابن جني "أنَّه من الأوصاف التي اعتقب عليها المثالان اللذان هما: (فَعِل) و(فَعُل)، فـــ(أشِرٌ) و(أشُرٌ) (حَـــذِر) و(حَذُر)، و(يَقِظ) و(يَقُظ)، و(رجلٌ حَدِث) و(حَدُث)، أي: (حَسَن الحديث)، و(وَظِيف عَجِر وعَجُر)، أي: (صلب)، والضم أقوى معنى من الكسر؛ لأنَّه أبعد عن مثال الفعل".[6] وابن جني في هذا المقام مُتأثِّر بما قاله الفراء في أثناء توجيهه لهذه

---

1 . سورة الفرقان ، آية: 53. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 124.

2. أبو حيان: البحر المحيط 6: 464.

3. ابن جني: المحتسب 2: 124.

4. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 243 ؛ المبرد: المقتضب 1: 54 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 181.

5 . ســورة القمــر، آية: 26. انظر: الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير(310هـــ): جامع البيان عــن تأويل آي القرآن، المعروف بتفسير الطبري(2001) ، ت : محمود شاكر: دار إحياء التــراث العربـــي: 27: 118؛ ابــن خالـــويه: مختصر شواذ القرآن ص: 148؛ ابن جني: المحتـــسب 2: 299؛ الزمخشري: الكشاف 4: 437 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 17: 91؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 178 ــ 179.

6 . ابن جني: المحتسب 2: 299.

القــراءة، حــيث ينصُ على أنَّ هذا "بمنزلة قولك في الكلام: (رَجُل حَذِر، وحَذُر، وفَطِــن، وفَطُــن، عَجِل، وعَجُل)".[1] وقد نقل ذلك عن ابن جني الطبري في كتابه جامع البيان[2].

وأخلــص مــن هــذا إلى أن ابن جني لم يأتِ بجديد في أبنية الاسم الثلاثي المجرد غير زيادة الأمثلة والشواهد، وقد سار في هذا الباب على نهج من سبقه من علماء اللغة العربية.

3.1 أبنية الرباعي المجرد:

الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أجناس: تكون على ثلاثة أحرف، وعلــى أربعــة، وعلى خمسة، لا زيادة في شيء من ذلك. وذوات الأربعة ــ كما يرى ابن جني ــ مُستثقلة غير مُتمكّنة تمكُن الثلاثي،[3] وهي:

1. (فَعْلَلٌ): ويكون اسماً وصفة، فالاسم نحو: (جَعْفَر)، و(صَعْتَر)، و(عَنْبَر)، و(جَنْدَل). والصفة نحو: (سَلْهَب)، و(صَعْقَب)، و(سَلْجَم)، و(خَلْجَم)، و(شَجْعَم).

2. (فِعْلِل): ويكون اسماً وصفة، فالاسم نحو: (قِرْطِم) و(عِظْلِم)، و(الزِّبْرِج)، و(الخِمْخِم)، و(الزِّئْبِر)، و(الحِفْرِد). والصفة نحو: (صِمْرِد)، و(هِمْرِل)، و(خِرْمِل)، و(خِضْرِم)، و(ضِمْرِز)، و(طِلْطِ)، و(دِرْدِح)، و(عِنْفِص)، و(زِهْلِق). وزاد ابن جني في أمثلة الصفات لهذا البناء مع أنَّ المبرد ينصُ على أنَّه في الصفة قليل[4].

3. فُعْلُل: ويكون اسماً، وصفة، فالاسم نحو: (بُرْثُن)، و (تُرْتُم). والصفة نحو: (كُنْكُل)، و (قُلْقُل).

---

1. الفراء: معاني القرآن 3: 108.
2. الطبري: جامع البيان 27: 118.
3. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 61.
4. المبرد: المقتضب 1: 66.

4. **فعلّ**: ويكون اسماً، وصفة، فالاسم نحو: (قلفع)، و(قِرْطَع). والصفة نحو: (هِجْرَع)، و(هِبْلَع).

5. **فِعَلّ**: ويكـــون اسماً، وصفة، فالاسم نحو: (صِقَعْل)، و(فِطَحل). والصفة نحو: (حِبَجْر)، و(سِبَطْر).[1]

6. **فُعْلَل**: ويكـــون اســماً، وصـــفة. فالاسم نحو: (جُخْدَب). والصفة نحو: (جُرْشَع). واختلف النحاة في هذا البناء، فيرى البصريون غير الأخفش أنَّ هذا البناء ليس ببناء أصلي، بل هو فرع على (فُعْلُل) فُتح تخفيفاً؛ لأنَّ جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم. وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنّه بناء أصلي.[2]

وزاد قوم من النحاة في أبنية الرباعي نحو: (فِعْلُل) وحكى ابن جني أنّه يُقال لجوز القطن الفاسد (خِرْفُع)، ويقال أيضاً لزئبر الثوب (زِئْبُر)، ومن أسماء الداهية: (ضِئْبُل).[3]

وجاء على بناء (فَعْلَل) في القرآن الكريم كلمة: (بَرْزَخ) في ثلاثة مواضع،[4] و(خَــرْدَل) فـــي موضعين،[5] و(سَرْمَد) في موضعين،[6] و(رَفْرَف) في موضع،[7]

1. انظـــر: سيبويه: الكتاب 4: 288 ـــ 290 ؛ المبرد: المقتضب 1: 66 ـــ 67 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 181 ـــ 184 ؛ ابن عصفور: الممتع في التصريف 1: 66 ـــ 70.
2. انظـــر: ابن جني: المنصف ص: 55 ؛ ابن عصفور: الممتع في التصريف 1: 66 ـــ 70 ؛ الصبان: الحاشية 4: 346 ـــ 347.
3. انظر: الصبان: الحاشية 4: 347 ـــ 348.
4. انظر: سورة المؤمنون، آية: 100 ؛ الرحمن، آية: 20 ؛ الفرقان، آية: 53.
5. انظر: سورة الأنبياء، آية: 47 ؛ لقمان، آية: 16.
6. انظر: سورة القصص، آية: 71.
7. انظر: سورة الرحمن، آية: 76.

و(صَرْصَر) في ثلاثة مواضع[1]. وجاء على بناء (فُعْلُل) كلمة: (زُخْرُف)،[2] وعلى بناء (فِعْلِلة) كلمة: (سِلْسِلَة)،[3] وعلى بناء (فُعْلُلَة) كلمة: (سُنْبُلَة)[4].

وجـــاء فـــي الشواذ بناء (فُعْلِل) في قراءة طلحة لقوله تعالى: "يَخْرُجُ مِنهما اللُؤْلُـؤُ والمَرْجَانُ".[5] حيث قُرئتْ (لؤلؤ): (لُؤلِي)، بكسر اللام الثالثة وقلب الهمزة ياء، ويذهب أبو حيان إلى أنَّهما لغتان[6]. ولم يتطرّق ابن جني إلى هذه القراءة في كتابه المحتسب.

4.1 أبنية الخماسي المجرد:

لـــم يقـــع الخماســـي المجـــرد في القرآن الكريم، وإنْ جاءت ألفاظ قليلة من المزيد.[7] ولم يرد أي إشارة إلى هذا البناء في كتاب المحتسب.

5.1 الثلاثي المزيد:

والثلاثي المزيد قد تلحقه زيادة واحدة، وقد تلحقه زيادتان، وقد تلحقه ثلاثٌ، وقـــد تلحقـــه أربـــع، فيـــصير علـــى ســـبعة أحـــرف، وهو أقصى ما ينتهي إليه المـــزيد.[8]وجـــاء من مزيد الاسم الثلاثي نوعان في القرآن: مزيد بحرف، ومزيد

---

1. انظر: سورة الحاقة، آية: 6 ؛ فصلت، آية: 16.
2. انظر: سورة الأنعام، آية: 112.
3. انظر: سورة الحاقة، آية: 32.
4. انظر: سورة يوسف، آية: 47.
5. سورة الرحمن، آية: 22. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 8: 191.
6. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 8: 191.
7. عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 5: 363.
8. انظـــر: سيبويه: الكتاب 4: 230 ؛ المبرد: المقتضب 1: 56 ــ 60 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 190 ــ 220 ؛ ابـــن عـــصفور: الممتع في التصريف 1: 72 ــ 145 ؛ الأستراباذي: شرح الشافية 1: 50.

بحـــرفين، وجــاء المـــزيد بـــثلاثة أحـــرف في قراءة شاذة: (سيمياء) على وزن (فعلياء).[1]

وأبنـــية الثلاثي المزيد التي ذكرها ابن جني في كتابه المحتسب هي: (فَعْلَّة)، (فُعَّـــل)، (فَعُّـــول)، (فُعَّـــال)، (فُعلان)، (مَفْعَل)، و(فَعَّال)، و(فَعَلاَن)، و(فَيْعَال)، و(فَعَال)، و(فُعَّال)، و(فَعْلَعْل)، و(فُعْلُل). وهي على النحو الآتي:

1.5.1 فَعْلَّة:

يرى سيبويه أنَّ هذا البناء يكون في الأسماء والصفات، فالاسم نحو: (شَرَبَّة)، و(مَعَدّ)، و(الجَرَبَّة). والصفة نحو: (البَهَيُّ)، وهو قليل[2].

ومـــن الأمثلة التي جاءت على هذا البناء كلمة: (بَغَتَّة) بفتح الغين وشد التاء في قراءة الجعفي وهارون عن أبي عمرو لقوله تعالى: "فَهَلْ يَنْظُرونَ إلاَّ السَّاعةَ أَنْ تَأْتِـيَهُم بَغْـتَةً".[3] ويذهب ابن جني إلى أنَّ هذا البناء لم يأت في المصادر، ولا في الصفات، وإنَّما هو مختص بالاسم.[4]

وينقل أبو حيان عن صاحب اللوامح قوله: "هي صفة وانتصابها على الحال لا نظيـــر لها في المصادر، ولا في الصفات، بل في الأسماء نحو: (الجَرَبَّة)، وهو اســـم جماعـــة و(الـــسُّرِيَّة) اســـم مكان. وكذا قال أبو العباس بن الحاج في كتاب المصادر، وأنْ يكون الصواب (بَغَتَةً) بفتح الغين من غير تشديد كقراءة الحسن".[5]

---

1. عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 5: 370 ــ 373.
2. سيبويه: الكتاب 4: 277.
3. سورة محمد، آية 18. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 271، أبو حيان: البحر المحيط 8: 79.
4. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 271.
5. أبو حيان: البحر المحيط 8: 80.

ويـــورد ابـــن جني أمثلة أخرى لهذا البناء مع ذكر الشواهد نحو: (الشَرَبَّة)، وهو اسم موضع، قال عبد الله بن الحجاج التغلبي:[1]

ارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي الّذين كأنّهمْ حِجْلَى تَدَرَّجُ بالشَّرَبَّةِ وُقَّعُ

ومما جاء على هذا البناء (الجَرَبَّة): (الجماعة)، قال الشاعر:[2]

جَرَبَّةٌ كَحُمُرِ الأَبَكِّ لا ضَرَعٌ فيها ولا مُذَكِّي

2.5.1 فُعَّـل:

ومما جاء على هذا البناء في القرآن الكريم كلمة: (تُبَّع) في قوله تعالى: "أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ".[3] وكلمة: (سُلَّم) في قوله تعالى: "أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ".[4]

ومـــن الأمـــثلة التي وردت على هذا البناء في الشواذ كلمة: (لُبَّد) في قراءة الحـــسن والجحدري لقوله تعالى: "كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدا".[5] وكذلك في قراءة أبي جعفـــر المدني لقوله تعالى: "أَهْلَكْتُ مالاً لُبَدا".[6] ويذهب ابن جني إلى أنّها وصف علـــى (فُعَّـــل)، وذكر أمثلة أخرى نحو: (الجُبَّاء)، و(الزُمَّل)، و(اللُبَّد): (هو الكثير

---

1. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 271. أصيبية: كأنه تصغير أصبية، جمع صبي. الحجلى: اســـم جمـــع، واحـــده: حجل بالتحريك، والواحدة حجلة، وهو طائر في حجم الحمام أحمر المنقار والرجلين. والشربة: موقع بين السليلة والربذة.

2. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 272.

3. سورة الدخان، آية: 37.

4. سورة الطور، آية: 38.

5. ســـورة الجـــن، آيـــة: 19. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 163؛ ابن جني: المحتسب 2: 334؛ القرطبي: الجامع الأحكام للقرآن 19: 17؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 346.

6. سورة البلد، آية: 6. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 163؛ القرطبي: الجامع الأحكام للقرآن 20: 43؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 470.

يركب بعضه بعضاً حتى يتلبّد من كثرته)[1].وذهب القرطبي إلى أنّ لُبّدا جمع لابد مثل راكع وركّع وساجد وسجّد وشاهد وشهّد.[2]

3.5.1 فَعُّول:

وفي باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل يرى سيبويه أنّ بناء (فَعُّول) يكون في الأسماء والصفات. فالاسم نحو: (سَفُّود)، و(كَلُّوب). والصفة نحو: (سَبُّوح)، و(قَدُّوس). ويكون على (فُعُّول) بإتباع حركة الفاء حركة العين فيما يسمى في علم الأصوات الحديث بالمماثلة التقدّمية. فقالوا: (سُبُّوح)، و(قُدُّوس).[3]

وقال أبو جعفر النحاس: "ونظير هذا من كلام العرب جاء مفتوحاً نحو: (سَمُّور)، و(شَبُّوط). ولم يجئ مضموماً إلاّ (السُبُّوح)، و(القُدُّوس)".[4]

ومن الأمثلة التي جاءت على بناء (فَعُّول) في القرآن الكريم كلمة (تَنُّور) في قوله تعالى: "وَفَارَ التَّنُّورُ".[5] وكلمة (زَقُّوم) في قوله تعالى: "أَذَلِكَ خَيْرٌ نُزُلاً أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ".[6]

ومن أمثلته في الشواذ كلمة: (القَدُّوس) في قراءة أبي دينار الأعرابي وأبي السمّال لقوله تعالى: "المَلِكُ القَدُّوس".[7] بفتح القاف. ويذهب ابن جني إلى أنّه وصف على وزن (فَعُّول)، وهو قليل في الصفة، وزاد عليه أمثلة أخرى لم ترد عند

---

1. ابن جني: المحتسب 2: 334.الجثاء ، الجبان ، ونوع من السهلم . الزّمل: الجبان الضعيف.
2. القرطبي : الجامع الأحكام القرآن20: 43؛19: 17.
3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 275.
4. النحاس: أحمد بن محمد (ت:338هـ)، إعراب القرآن، 1988م، ت: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط3، 4: 405.
5. سورة هود، آية: 40.
6. سورة الصافات، آية: 62.
7. سورة الحشر، آية: 23. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 154؛ النحاس: إعراب القرآن 4: 404 ـ 405؛ ابن جني: المحتسب 2: 317؛ الزمخشري: الكشاف4: 509؛ القرطبي : الجامع الأحكام القرآن 18: 31؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 249.

سـيبويه نحـو: (شَبُوط)، و(سَمُّور)، و(تَنُّور)، و(سَفُّود) و(هَبُّود): جبل باليمامة، و(عَـبُّود).[1] وفـي الكـشاف يذكـر أنَّ القـدُّس بمعنـى البليغ في النزاهة عمّا يـستقبح[2].وذكر القرطبي أنّ كل اسم على فَعُّول فهو مفتوح الأول، وذكر الأمثلة السابقة.[3]

4.5.1 فُعَّال:

يقـع بناء (فُعَّال) في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل، ويكـون فـي الأسـماء والصفات. فالأسماء نحو: (خُطَّاف)، و(كُلَّاب)، و(نُسَّاف). والصفات نحو: (حُسَّان)، و(عُوَّار)، و(كُرَّام).[4]

ومـن أمثلـته فـي القرآن الكريم كلمة: (رُمَّان) في قوله تعالى: ﴿والزَّيْتونَ والـرُّمَّانَ﴾.[5] ويرى أبو الحسن الأخفش في (رُمَّان)، أنّه (فُعَّال)؛ لأنه من النبات، وقـد كثـر عـنهم فـي هذه النوابت (الفُعَّال)، كـ(الزُّبَّاد)، و(القُلَّام)، و(العُلَّام)، و(الثُّفَّاء).[6] ويذهب أبو حيان إلى أنَّ (رُمَّان) جاء على (فُعَّال)، وليس بـ(فُعلان)؛ لقولهم: (أرضٌ مُرْمِنَة). فالنون هنا أصلية وليست بزائدة.[7]

---

1. انظـر: ابن جني: المحتسب 2: 317 ــ 318.الشبُوط : سمك دقيق الذنب، عريض الوسط ، صـغير الرأس. السمُّور: دابة يتخذ من جلدها فراء ثمينة. السفُّود: حديدة يشوى بها. هبُّود: ماء، وفرس لعمرو بن الجعيد.
2. انظر: الزمخشري : الكشاف 4: 509.
3. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 18: 31.
4. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 257.
5. سورة الأنعام، آية: 99.
6. ابن جني: المحتسب 1: 87. الزُبّاد : نبت. القلام: ضرب من الحمض. العلّام الحناء. الثُفّاء: الخردل.
7. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 184؛ عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 5: 412.

ومــن أمثلته في الشّواذ كلمة: (قُثّائها) في قراءة يحيى بن وثّاب وطلحة بن مـصرف وغيـرهما لقـوله تعالـى: "مِمَّا تُنْبِتُ الأَرضُ مِنْ بَقْلِها وقِثّائها".[1] وقد استحـسن ابـن جنـي هـذه القراءة، لكثرة ورود هذا البناء في الثوابت،[2] ويرى العكبَـري أنّ الـضم والكسر لغتان،[3] وإلى هذا ذهب أبو حيان أنّ الضم والكسر لغتان.[4]

5.5.1 مَفْعُلة:

يقـع بناء (مَفْعُل) في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل، ويكـون في الأسماء بالهاء، نحو: (مَزْرُعة)، و(المَشْرُفة)،و(مَقْنُوة) و(مَقْبُرة). ولا يكون منه صفة، وليس في الكلام (مَفْعُل) بغير الهاء.[5]

ومن أمثلته في الشّواذ كلمة (مَيْسُرَة) في قراءة نافع لقوله تعالى:" فَنَظِرَةٌ إلى مَيْـسَرَةٍ".[6] وقـرأ عطاء ومجاهد (مَيْسُرِه) بضم السين وكسر الراء بعدها ضمير

---

1. سورة البقرة، آية: 61. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 231 ؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القــرآن ص: 6 ؛ابــن جني: المحتسب 1: 87؛ الزمخشري : الكشاف 1: 174؛ العُكبَري: التبـيان 1: 65؛ القرطبي : الجامع الأحكام للقرآن 1: 288؛ أبو حيان: البحر المحيط 1: 395.
2. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 87.
3. العُكبَري: التبيان 1: 65؛
4. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 1: 395.
5. انظــر: سيبويه: الكتاب 4: 273 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 208 ؛ ابن جني: المحتسب: 1: 144.الزمخشري: الكشاف 1: 350. المشرفة: موضع القعود في الشمس بالشتاء. المقنوة : من الظل حيث لا تصيبه الشمس في الشتاء.
6. ســورة البقرة، آية: 280. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 342 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 143 ؛ الزمـخشري: الكشاف 1: 350؛ العُكبَري: التبيان 1: 187؛ القرطبي: الجامع الأحكام القرآن 3: 240؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 355.

الغريم. وقال الأخفش سعيد: "ولو قرءوا إلى (مَيْسرِهِ) لكان أشبهَ"[1]. ويرى النحاس أنَّ ما قال الأخفش حسن. وينص على أنَّ قراءة عطاء ومجاهد: لحن لا يجوز.[2] ويذهب ابن جني إلى أنَّ "(مَيْسُرِه) غريب، وذلك لأنّه ليس في الأسماء شيء على (مَفْعُل) بغير تاء لكنّه بالهاء، إلاّ أن يجمع بحذف الهاء".[3]

ويقرر النحاس أنَّ "(مَيْسَرَة) أفصح اللغات، وهي لغة أهل نجد، و(مَيْسُرَة)، وإنْ كانت لغة أهل الحجاز، فهي من الشواذ، لا يوجد في كلام العرب (مَفْعُلة) إلا حروف معدودة شاذة ليس منها شيء إلا يُقال فيه (مَفْعَلة)، وأيضاً فإنَّ الهاء زائدة، وليس في كلام العرب (مَفْعُل) البتة".[4] وإلى مثل هذا أيضا يذهب العُكبَري في التبيان[5].

ويرى ابن جني أنَّ (مَيْسُرَة) من باب (مَعون)، و(مَكْرُم)، وقيل هو على حذف الهاء. كما هو الشأن في قول جميل بن مَعْمَر:[6]

بُثَيْنُ الْزَمِي (لا) إنَّ لا إنْ لَزِمْتِهِ   عَلَى كَثْرَةِ الوَاشِينَ أيُّ مَعُونِ

يريد معونة فحذف لضرورة الشعر، وقيل أراد جمع معونة.[7] ونقل البغدادي هذين الرأيين عن ابن جني.[8]

---

1. النحاس: إعراب القرآن 1: 343.
2. المصدر نفسه 1: 343.
3. ابن جني: المحتسب 1: 144.
4. النحاس: إعراب القرآن 1: 343.
5. العُكبَري: التبيان 1: 187.
6. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن جني: الخصائص 3: 215 ؛ البغدادي: شرح شواهد الشافية 4: 67.
7. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن جني: الخصائص 3: 215. وينقل أبو حيان الرأي الثاني عن ابن جني. أي أنها مفردة حذف منها التاء. (أبو حيان: البحر المحيط 2: 355)
8. انظر: البغدادي: شرح شواهد الشافية 4: 68.

وكذلك قول الأخزر الحماني:[1]

لِيوم رَوْعٍ أو فَعَالِ مَكْرُمِ

يريد مكرمة ثم حذف، وقيل: أراد جمع مكرمة، فحذف التاء.[2] و"كذلك أراد هـنا إلـى (مَيْسُرة) ، فحذف الهاء، وحسَّنَ ذلك شيئا أن ضمير المضاف إليه كان يكون عوضاً من علم التأنيث"[3].

6.5.1 فَعَّال :

ويكـون فـي الأسـماء والـصفات. فالأسـماء نحو: (الكَلاَّء)، و(القَذَّاف)، و(الجَبَّان). والصفات نحو: (شَرَّاب)، و(لَبَّاس)، و(رَكَّاب).[4] ومن أمثلة هذا البناء في القرآن الكريم كلمة: (كَفَّارة) في قوله تعالى: "فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ".[5]

ومن أمثلته في الشواذ كلمة: (غَيَّابات) في قراءة الأعرج لقوله تعالى: "أَلقوهُ فـي غَـيَابَتِ الجُبِّ".[6] بالتشديد والجمع، ويذهب ابن جني إلى أنّه اسم جاء على (فعَّالة).[7]

ويرى أبو حيان أنّه "سمي باسم الفاعل الذي للمبالغة، فهو وصف في الأصل، وألحقه أبو علي بالاسم الجائي على (فَعَال)".[8]

---

1. انظـر: ابـن جنـي: المحتسب 1: 144 ؛ ابن جني: الخصائص 3: 215 ؛ البغدادي: شرح شواهد الشافية 4: 68.
2. ابن جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن جني: الخصائص 3: 215.
3. ابن جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن عصفور: الممتع في التصريف 1: 78 ــ 79.
4. سيبويه: الكتاب 4: 257.
5. سورة المائدة، آية: 45.
6. سـورة يوسـف، آيـة: 10. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 62 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 333 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 285.
7. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 333.
8. أبو حيان: البحر المحيط 5: 285.

ويــورد ابــن جنــي أمــثلة أخرى على هذا البناء لم ترد عند سيبويه نحو: (التـيَّار): للموج، و(الفخَّار): للخزف، و(الحمَّام)، و(الجبَّار): للسعال، و(الكرَّار): كـبش الراعي.[1] ووجد الباحث أبا حيان ينقل هذه الأمثلة عن ابن جني في البحر المحيط.[2]

7.5.1 فَعَلان:

يقـع هـذا البـناء فـي الأسـماء والـصفات. فالأسماء نحو: (الكَرَوان)، و(الورَشَــان)، و(العَجَـلان). والصفة نحو: (الصَّمَيَان)، و(القَطَوان)، و(الزَّفَيَان): يقال: (زَفَتْه الريحُ زَفَياناً)، أي: (طرَدَتْه)، ويقال للظليم: (زَفَيَانٌ).[3]

ومــن أمــثلة هذا البناء في القرآن الكريم كلمة: (رَمَضَان) في قوله تعالى: "شَهْرُ رَمَضَانَ الذي أُنْزِلَ فِيهِ القُرْآن".[4]

ومن أمثلته في الشواذ كلمة: (صَفَوَان) في قراءة سعيد بن المُسَيِّب والزُّهْرِي لقــوله تعالــى: "فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفَوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ".[5] بتحريك الفاء. قال أبو حيان: تحـريك فائه بالفتح لغة.[6] وقال أبو جعفر النحاس: "صَفْوَان، وصَفَوَان يجوز أنْ يكون جمعاً، وأنْ يكون واحداً".[7]

---

1 . المحتسب: ابن جني 1: 333.

2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 285.

3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 259 ، ابن السراج: الأصول 3: 197.

4. سورة البقرة، آية: 185.

5. سـورة البقـرة، آية: 264. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 334 ، ابن خالويه: مختصر شـواذ القـرآن ص: 16 ، ابـن جني: المحتسب 1: 138؛ الزمخشري: الكشاف 1: 340؛ القرطبي : الجامع الأحكام القرآن 3: 203 ، أبو حيان: البحر المحيط 2: 322.

6. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 2: 313.

7. النحاس: إعراب القرآن 1: 335.

ويرى ابن جني: أنّه كثير في الأوصاف، والمصادر، قليل في الأسماء، وتأثّر بــه في ذلك العُكبَري حيث يقول: "ويقرأ بفتح الفاء، وهو شاذ؛ لأنّ فَعَلان شاذ في الأسماء؛ وإنما يجيء في المصادر مثل: الغليان، والصفات مثل: صَحَوَان"[1]. وإلى مـثل هذا ذهب أبو حيان حين ينصّ على أنّ "(صَفَوَان) شاذ في الأسماء إنّما بابه المــصادر كــ(الغَلَيَان)، و(النَّزَوَان)، وفي الصفات نحو: (رجل صَيَمان)، و(تيس عَدَوان)".[2]

وذكر ابن جني أمثلة أخرى على هذا البناء لم ترد عند سابقيه، وممّا جاء في الأوصــاف عــنده قــولهم: (رجــل شَــقَذَان): للخفيف، وقالوا: (أكذب من الأخيذ الــصَّبَحَان) بفتح الباء، و(يوم صَخَدَان ولَهَبَان): لشدة الحر، و(عَيْرٌ قَلَتَان)، و(رجل صَمَيَان) ماضٍ مُنجَرِد.، أمّا ما جاء من المصادر على (فَعَلان)، فنحو: (الوَهَجَان)، و(النَّــزَوَان)، و(الغَلَيَان)، و(الغَثَيَان) و(القَفَزَان)، و(النَّقَزَان)، والمعنى في الوصف والمــصدر جمــيعاً مــن هــذا المثال للحركة، والخفة، والإسراع، أمّا ما جاء من الأســماء، فــنحو: (الوَرَشَــان)، و(الكَــرَوَان)، و(الــشَّبَهَان): لضرب من النبت، و(العَتَبَان): للتيس من الظباء النشيط.[3]

8.5.1 فَيْعَال:

يقــع للبــناء (فَــيْعَال) فــي الأســماء والصفات. فالأسماء نحو: (الخَيْتَام)، و(الدَّيْمَاس)[4]، و(الشَّيْطَان). والصفة نحو: (البَيْطَار)، و(الغَيْدَاق)، و(القَيَّام).[5]

---

1. العُكبَري: التبيان 1: 178.
2. أبو حيان: البحر المحيط 2: 322.
3. انظــر: ابــن جنــي: المحتــسب 1: 138. عَيْرٌ قلتان: نشيط. الورشان: طائرة ، وهو ساق حر.الكَرَوان والشهبان: نبت شائك ، له ورد لطيف أحمر وحب كالشهدانج، والشهدانج: حب القنب.
4. جاءت هذه الكلمة على بناء (فِيْعال)، أي: (دِيْمَاس). انظر: ابن السراج: الأصول 3: 198.
5. انظــر: ســيبويه 4: 260 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 198.الغيداق: الكريم، وشباب غيداق: نــاعم.البيطار: معالج الدواب .الدَّيماس: الحمّام ، ويقال : السَّرب المظلم.القيّام : اسم للجمع من قائم ، وقيل جمع.

ومن أمثلة هذا البناء في القرآن الكريم كلمة: (ديَّار) في قوله تعالى: "ربِّ لا تذرْ على الأرضِ من الكافرينَ ديَّاراً".[1] وكلمة: (شيطان) في قوله تعالى: "فأزلَّهُمَا الشَّيطَانُ عَنْها".[2] و(شَيطان): (فَيعال) من الشَّطن، وهو الحبل الممتد في صلابة عند البصريين، و(فعلان) من شاط يشيط: إذا ذهب باطلاً عند الكوفيين.[3]

ومن أمثلته في الشَّواذ كلمة: (قَيَّام) في قراءة عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان رضي الله عنهما، وابن مسعود، وإبراهيم النخعي، والأعمش، وأصحاب عبد الله، وزيد بن علي، وجعفر بن محمد، وأبي رجاء، ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى: "الله لا إله إلا هُوَ الحَيُّ القيُّوم".[4] ويذهب الفراء إلى أنَّ "صورة (القَيُّوم): الفيعول، و(القَيَّام): الفَيعال، وهما جميعاً مَدْح. وأهل الحجاز أكثر شيء قولاً: (الفَيعال) من ذوات الثلاثة. فيقولون للصوَّاغ: الصَّيَّاغ".[5] وإلى مثل هذا ذهب الطبري في تفسيره جامع البيان.[6]

وكذلك يرى ابن جني أنَّ (القيَّام) صفة على وزن: (فَيْعَال)؛ لأنَّ الله هو القيِّم على كل نفس، وأصل (القيَّام)، هو: (القَيْوَام)، فلمَّا التقت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياءً، وأدغمت فيها الياء، فصارت (القَيَّام)، ومثلها (ديَّار) إذ أصلها: (دَيْوَار)، فهي على (فيعال).[7]

---

1. سورة نوح، آية: 26.
2. سورة البقرة، آية: 36.
3. انظر: المبرد: المقتضب 4: 13.
4. سورة آل عمران، آية: 2. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 191 ، الطبري :جامع البيان 3: 195. النحاس: إعراب القرآن 1: 354 ، ابن جني: المحتسب 1: 151، القرطبي : الجامع الأحكام القرآن 4: 3.
5. الفراء: معاني القرآن 1: 191.
6. الطبري :جامع البيان 3: 195.
7. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 151.

9.5.1 فَعَال وفُعَّال:

يقول الفراء أنّ العرب تقول: (هذا رجلٌ كَرِيمٌ، وكُرَّام، وكُرَام)، والمعنى كله واحــدٌ. مثله قوله تعالى: "ومَكَرُوا مكْراً كُبَّاراً".[1] معناه: (كَبيراً)، فَشَدَّد. وقال في (طويل):[2]

طُوَالُ السَّاعدين يَهُزُّ لَدْناً   يَلُوحُ سِنَانُهُ مِثْلَ الشِّهابِ

وقال الآخر:[3]

جاءَ بِصَيْدٍ عَجَبٍ من العَجَبْ   أُزَيْرِقِ العَيْنَيْنِ طُوَّالِ الذَّنَبْ

فَـشَدَّد الـــواو على ذلك المجرى، فكل نعت نعتَّ به اسماً ذَكَراً أو أنثى أتاك على: (فُعَّال) مُشدداً، ومُخَفَّفاً، فهو صواب.[4]

ومن أمثلة المزاوجة بين (فُعَال)، و(فُعَّال) كلمة: (عُجَّاب) في قراءة علي بن أبـــي طالب رضي الله عنه، وأبي عبد الرحمن السُّلمي لقوله تعالى: "إنَّ هَذا لَشَيءٌ عُجَـــابٌ".[5]ويرى الزجاج أنّ (عُجَاب) "في معنى: (عَجِيب)، ويجوز: (عُجَّاب) في معنى: (عَجِيب). يُقال: (رجلٌ كَرِيمٌ، وكُرَّام، وكُرَام)".[6]

---

1. سورة نوح، آية: 22.
2. انظر: ابن منظور: لسان العرب 9: 163.
3. الفراء: معاني القرآن 2: 399.
4. انظر: الفراء: معاني القرآن 2: 398 ــ 399.
5. سورة ص، آية: 5. انظر: الفراء: معاني القرآن 2: 398 ؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 129 ؛ ابــن جنـــي: المحتسب 2: 230 ؛ الزمخشري : الكشاف 4: 75 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 15: 99؛ أبو حيان: البحر المحيط: 7: 369.
6. الزجاج: إبراهيم بن السّري (ت: 311هـــ)، معاني القرآن وإعرابه، 1988م، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، 4: 321.

ويـــذهب ابـــن جني إلى أنّه كثر عنهم مجيء الصفة على (فَعِيل)، و(فُعَال)، و(فُعّـــال) بالتـــشديد. قالوا: (رجلٌ وَضيءٌ، ووُضّاء)، ومثله: (رجلٌ كَرِيمٌ، وكُرَام وكُرّامٌ).[1] ويرى الزمخشري أنّ عُجّاب أبلغ من عُجَاب [2]، وابن جني هنا ينقل ما قاله الفراء والزجاج في هذا البناء.وذكر القرطبي أنّ عُجّاب لغة أزد شنوءة.[3]

1. ابن جني: المحتسب 2: 230.
2. انظر: الزمخشري: الكشاف 4: 75.
3. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 15: 99.

الفصل الثاني

أبنية المصادر

الفصل الثاني

أبنية المصادر

يُعــرّف ابن جني المصدر " بأنّه كل اسم دلّ على حدث، وزمان مجهول"[1]. فالمصدر عنده، وعند معظم الصرفيين العرب، هو: الاسم الدّال على مجرد الحَدَث. ولا يكـــاد تعريف المصدر عند علماء العربية القدماء يختلف شيئاً عن تعريفه عند المُحدَثــين، إذ يرى عبد الصبور شاهين أنّ المصدر "اسم الحَدَث الذي تحمله مادة للكلمة في أصولها الصامتة، وهو لا يأتي إلا من مادة مُخْصِبة يُمكن أخذ المشتقات منها قياساً".[2]

ويُقسّم المصدر إلى ثلاثة أنواع هي:

المــــصدر القياســـي: وهو الذي نستطيع أن نقيس عليه مصادر الأفعال التي وردت عـــن العرب، ولا نعلم كيف تكلموا بها. **والنوع الثاني: المصدر السماعي،** وهـــو الذي يسمع في الفعل خارجاً عن الوزن القياسي الذي يجب أن يكون عليه، وهذا النوع يُحفظ ولا يقاس عليه. **والنوع الثالث: المصدر الصناعي:** وهو المصوغ بإضـــافة (ياء) النسبة إلى اسم مردفة (بتاء التأنيث) للدلالة على صفة فيه، ويكون ذلك في الأسماء الجامدة كالحجرية والإنسانية.[3]

وقد أشار ابن جني إلى النوعين الأولين من المصادر، فذكر "أنّ المصدر من الماضـــي إذا كان على مثال (أفعل) يكون: (مُفعَلا) بضم الميم، وفتح العين، نحو:

1.ابن جني: اللمع ص: 28.

2. شاهين: عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، 1977م مؤسسة الرسالة، بيروت، ص: 109.

3. الحديثي: أبنية الصرف ص: 38.

(أدخلته مُدْخَلاً)، و(أخرجته مُخْرَجاً)، ألا ترى أنك لو أردت المصدر من (أكرمته) على هذا الحد لقلت: (مُكْرَماً) قياساً، ولم تحتج فيه إلى السماع".[1]

ويُقدّم ابن جني السماع على القياس في باب المصادر وغيره، فقد نصَّ في كتاب المنصف في باب: (ما لا يؤخذ من اللغة إلاّ بالسماع) على أنّه من اللغات: "ما لا يُؤخذ إلا بالسماع، ولا يُلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر"[2]. ويرى في باب تعارض القياس والسماع أنّه: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره"[3]. ويذهب إلى أنّه "إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[4]. وهو بهذا يرى أنّ اللغة لا تعرف الاطراد الدائم الذي لا يتخلّف، ويرى أنّه لا يصح من اللغوي والنحوي الركون إلى القواعد المعيارية التي تمّ صياغتها عن طريق القياس دونما استقراء تام لكلام العرب، وتشذيذ ما يخرج عنها من أداءات استعمالية نطق بها العرب.

ولمّا المصدر الصناعي كونه مصطلحاً، لم يرد في كتب التراث القديمة، وهذه التسمية محدثة أطلقت على عملية صوغ اسم الحدث من الكلمات الجامدة بواسطة اللاحقة (يّـة)، وقد اعتمد هذه القاعدة المجمع اللغوي القاهري، وشاع استعمالها في الأساليب الفصحى. وقد رويت له أمثلة قديمة، كالجاهلية، واليهودية، والنصرانية، وورد بعض ذلك في القرآن الكريم.[5]

وتذهب خديجة الحديثي إلى أنّ سبب إهمال سيبويه للمصدر الصناعي أنّ "الحاجة لم تكن ماسة إليه في أول عهد العرب بالتأليف ، وأغلب الظن أنّ المصدر

---

1. ابن جني: المنصف ص: 32.
2. ابن جني: المنصف ص: 32.
3. ابن جني: الخصائص 1: 122.
4. المصدر نفسه 1: 126.
5. شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ص: 111.

الصناعي دعت الحاجة إليه بعد أن ترجمت الكتب الكثيرة عن اللغات الأجنبية، وبعد أن بدأ العرب يؤلفون في العلوم المختلفة"[1].

أمّا بالنسبة لاختلاف البصريين والكوفيين في أيهما يشتق من الآخر المصدر يشتق من الفعل، أم أنّ الفعل يشتق من المصدر، فقد ذهب البصريون إلى أن المصدر أصل الفعل، والفعل مشتق منه، واحتجوا لذلك بأن قالوا: "الدليل على أنّ المصدر أصل للفعل أنّ المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أنّ المطلق اصل للمقيد، فالمصدر أصل للفعل"[2].

وأمّا الكوفيون، فذهبوا إلى " أنّ المصدر مشتق من الفعل، وفرع عليه، واحتجوا لذلك بأن قالوا : إنّما قلنا إنّ المصدر مشتق من الفعل؛ لأنّ المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله"[3].

ويوافق ابن جني هنا البصريين في أنّ المصدر أصل، والفعل فرع عليه، ونصَّ على ذلك بقوله: "الفعل مشتق من المصدر"[4]. وذكر في كتابه الخصائص أنّ "المصادر أصول للأفعال حكم بإلحاقها بها"[5].

تلك هي وجهة نظر البصريين والكوفيين تجعل بعض الصيغ أصلاً وتجعل الصيغ الأخرى فروعاً عليه، وتفترض أنّ كل مادة من مواد اللغة بدأت في صورة المصدر أو في صورة الفعل الماضي، ثم عكف الناس عليها يشتقون منها ويفرعون عليها، وليس شيء أبعد من طبيعة نشأة اللغة وتطورها من هذا الافتراض، والصعوبات تقوم دون الاقتناع بكلا الرأيين، فأمّا للرد على البصريين، فإنّهم

---

1. الحديثي: أبنية الصرف ص: 210.
2. الأنباري: عبد الرحمن بن محمد (ت: 577 هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، 1: 237.
3. الأنباري: الإنصاف 1: 235.
4. ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392هـ)، 1990م، اللمع في العربية، ت: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، ط2، ص: 38.
5. ابن جني: الخصائص 1: 223.

يعتبرون (كان) الناقصة مشتقة، وليس لها مصدر عندهم. فما أصل اشتقاقها ؟ وأمّا للرد على الكوفيين، فإنّ (يدع) و(يذر) في رأيهم لا ماضي لهما، وهما مشتقان على رغم ذلك، فما أصل اشتقاقهما إذاً ؟.[1]

ويذهب تمام حسان إلى أنّه "إذا صحّ لنا أن توجد رابطة بين الكلمات، فينبغي لـــنا ألا نجعل واحدة منها أصلاً للأخرى، وإنّما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بـــين الكلمات بأصول المادة، فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا في دراســـة الاشـــتقاق. وبذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق، فالمصدر مشتق مـــنها، والفعـــل الماضـــي مشتق منها كذلك. وبهذا لا نستطيع أن ننسب إلى هذه الأصـــول الثلاثة أي معنى معجمي على نحو ما صنع ابن جني، وإنّما نجعل لهذه الأصول معنى وظيفياً، هو ما تؤديه من دور تلخيص العلاقة بين المفردات".[2]

1.2 مصادر الفعل الثلاثي:

مـــصادر الفعـــل الثلاثـــي كثيرة جداً، لا تكاد تُضبط، وهي أقلُّ قياسية من الأوزان الأخـــرى، حتـــى إنّ بعـــض العلماء جعلها سماعية لا ضابط لها، وزعم آخـــرون أنّها كلها قياسية مطردة، ووقف الجمهور منها موقفا علميا، فحددوا ما هو قياسي، وأهملوا السماعي، فلم يضعوا له قاعدة[3].

ومن العلماء الذين جعلوا مصادر الثلاثي سماعية لا ضابط لها ابن الحاجب، فيـــنصُّ على أنّ: "المصدر من الثلاثي سماع، ومن غيره قياس"[4]. ويرى الفيومي

---

1. انظـــر: حسّان: تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، 2004م، عالم الكتب، بيروت، ط4، ص: 166 ــ 167.

2. حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص: 169.

3. انظـــر: الأستراباذي: شرح الشافية 1: 151 ؛ قباوة: فخر الدين، 1998م، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط3 ، ص: 132.

4. ابن الحاجب : الكافية 178..

أنَّ: "الثلاثـــي المجـــرد لـــيس لمـــصدره قياس ينتهي إليه، بل أبنيته موقوفة على السماع"[1]. وقد وردت عند ابن جني في كتابه المحتسب على النحو الآتي:

1.1.2 فَعْل:

(فَعْل) أصل المصادر، وهو أكثر المصادر وقوعاً في القرآن الكريم، ويطَّرد هـــذا المصدر لـــ(فَعَل)، و(فَعِل) حال كونهما متعديين صحيحاً كان نحو: (ضَرَبَ ضَرْباً)، و(جَهِلَ جَهْلاً)، أو معتلاً نحو:(وَعَدَ وَعْداً)، و(باعَ بَيْعاً)، ومنع ابن جودي قياس مصدر (فَعَل)، و(فَعِل)، فقال لا يقاس على (فَعْل)، ولو عدم السماع.[2]

ومـــن أمثلة هذا المصدر في الشَّواذ كلمة (صَوْغ) في قراءة يحيى بن يعمر لقـــوله تعالى: " قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ".[3] ويـــرى ابـــن جنـــي أنَّ " الـــصَّوْغ مـــصدر وضع موضع اسم المفعول يراد به المَـــصُوْغ"[4]. وابن جني في هذا الرأي يصدر عن رأي للفراء يقول فيه: "وصَوْغ مـــصدر بمعنـــى: (مَصُوغ)، كما تقول: (دِرهمٌ ضَرْب) أي: مَضروب".[5]وهو ما ذهب إليه الطبري على أنَّ صَوْغ مصدر من قولهم صاغ يصوغ صَوْغاً.[6]

---

1. الفيومـــي: أحمد بن محمد بن علي،(ت: 770هـــ)، المصباح المنير،صححه: مصطفى البابي الحلبي، 2: 369.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 5 ؛ المبرد: المقتضب 2: 124 ؛ السيوطي: همع الهوامع 2: 282 عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 5: 497.
3. ســـورة يوسف، آية: 72. انظر: الطبري : جامع البيان 13: 24؛ النحاس: إعراب القرآن 2: 337 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 346 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 326.
4. ابن جني: المحتسب1: 346.
5. النحاس: إعراب القرآن 2: 337.
6. الطبري : جامع البيان13: 24.

وكذلك ذهب أبو حيان إلى أنّ "(صَوْغ) مصدر: (صاغ)، و(صُواغ) و(صَوْغ) مشتقان من (الصَّوْغ)، مصدر: صاغ يصوغ، أقيما مقام المفعول، بمعنى: (مَصوغ المَلِك)".[1]

ومن أمثلته في الشّواذ كلمة (حَضْب) في قراءة ابن السَّمَيفع لقوله تعالى: "إنَّكُم ومَا تَعْبُدونَ مِنْ دُون اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ".[2] ووردت في قراءة ابن عباس واليماني وكُثيِّر عزّة (حَضْب).[3]

ويقول ابن جني "أمّا (الحَصْب) ساكناً بالصاد والضاد فالطرح، فقراءة مَن قرأ: (حَضْبُ جهنم)، و(حَصْبُ جَهَنَّم) بإسكان الثاني منهما إنّما هو على إيقاع المصدر موقع اسم المفعول، كـ(الخَلْق) في معنى: (المخلوق)، و(الصَّيْد) في معنى: (المَصيد)".[4] وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان بقوله: " و(الحَصْب) مصدر يراد به المفعول أي: (المحصوب)".[5]

وأشار ابن جني في موقع سابق إلى أنّه: " كثر عنهم مجيء المصدر على (فَعْل) ساكن العين، واسم المفعول منه على (فَعَل) مفتوحها، وذلك قولهم: (النَّفْض) للمصدر، و(النَّفَض) للمنفوض، و(الخَبْط) المصدر، و(الخَبَط) الشيء المخبوط، و(الطَّرْد) المصدر، و(الطَّرَد) المطرود، وإن كان قد يستعمل مصدراً"[6]. فكلمة

---

1. أبو حيان: البحر المحيط 5: 326.
2. سورة الأنبياء، آية: 98. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 67 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 137؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 315.
3. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 93 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 67. أبو حيان: البحر المحيط 6: 315.
4. ابن جني: المحتسب 2: 67.
5. أبو حيان: البحر المحيط 6: 315.
6. ابن جني: المحتسب 2: 62.

(حَضَب)، و(حَضَب) مِن حيث المبنى والشكل مصدران لا يخرجهما عن المصدرية وقوعهما موقع اسم المفعول، وقد نصَّ ابن خالويه على أنَّ (الحَضَب) مصدر.[1]

ومـــن أمـــثلة هذا البناء في المصادر (بَعْدَ بَيْنُ) في قراءة محمد ابن الحنفية، وســـفيان بن الحصين، وأبي إسحاق لقوله تعالى: " فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا".[2] ويرى ابن جني أنَّ هذه القراءة كقولك: (بَعُدَ مَدَى أَسْفَارِنا)، فرفعه دليل كونه اسماً، وعليه قول الشّاعر:[3]

كأنَّ رِمَاحَهُم أَشْطانُ بِئْرٍ   بعيدٍ بينُ جَالَيْها جَرُورِ

أي: بعيد مدى جَالَيْها، أو مسافةُ جَالَيْها. ويؤكد كون (بين) هنا اسماً لا ظرفاً أنَّ (بعُــد) و(بَاعَـدَ) فعلان متعديان فمفعولهما معهما، وليس (بين) هاهنا مثلها في قولك: (جلستُ بينَ القوم)؛ لأنَّ معناه: جلستُ في ذلك الموضع.[4]

ويـــنقل ابـــن جني عن أبي علي الفارسي قوله: "إنَّ أصل (بَيْن) أنَّها مصدر (بَـــانَ) (يَبِـــينُ) (بَيْناً)، ثم استعملت ظرفاً اتساعاً، وتَجوُّزاً".[5] ومثل هذا يُقال في قراءة جمهور السبعة بالرفع لقوله تعالى: " لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ"[6].

---

1. انظر: مختصر شواذ القرآن ص: 93.
2. سورة ســبأ، آية: 19. انظر: الفراء: معاني القرآن 2 :359 – 360 ؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 121 ؛ ابن جني : المحتسب 2: 189 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 14: 186. أبو حيان: البحر المحيط 7: 262.
3. انظـــر: ابـــن منظور: لسان العرب 2: 196. والأشطان: جمع شطن، بالتحريك، وهو الحبل الطويل. الجال: الجانب. والبئر الجرورة : البعيدة .
4. انظر: ابن جني : المحتسب 2: 189–190.
5. ابن جني : المحتسب 2: 189–190.
6. سورة الأنعام، آية: 94. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 186.

2.1.2 فَعِيل:

يأتـي مصدر (فَعَلَ) اللازم على (فَعِيل) إنْ دلَّ على صوت نحو: (صَهِيل)، و(حَفِيف)، و(زَئِير)، و(نَهِيق)، أو دلَّ على سير نحو: (رَحِيل)، و(نَمِيل)، و(ذَبِيب)، وذكـر ابن جني مجموعة من الأمثلة على هذا المصدر نحو: (الحَوِيل)، (الزَّوِيل)، و(الشَّخِير)، و(النَّخِير).[1]

ومـن أمثلة هذا المصدر في الشواذ كلمة: (عَتِيًّا) في قراءة ابن مسعود لقوله تعالـى: "وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا".[2] بفتح العين. وكلمة: (صَلِيًّا) في قراءته أيضاً لقوله تعالى: "ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًّا".[3] بفتح الصاد.

ويقول ابن مجاهد: "لا أعرف لهما في العربية أصلاً".[4] ولا يجوز مثل هذا الإنكار من ابن مجاهد إذا عُلم أنَّ القراءات القرآنية حتى الشاذ منها تمثل المستوى العالي للغة العربية المشتركة، ولا تُمثّل شيئاً من العامية.[5] وابن جني في مثل هذه المناقشات أقرب اللغويين العرب إلى الفهم الصحيح للدرس اللغوي، حيث يقول "إلا أنّـه ـ أي الـشاذ ـ مع خروجه عنها ـ أي الصحيحة ـ نازع بالثقة إلى قرائه محفـوف بالـروايات مـن أمامه وورائه، ولعلّه أو كثيراً منه مُساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه".[6] ووفقاً لهذا المنهج يرى أنّه : "لا وجه لإنكار ابن مجاهد ذلك؛ لأنّ

---

1. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 39 ؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 283. الحويل: جودة النظر، والقدرة على التصرف. الزويل: الذهاب والاستحالة. والنخير: مد الصوت في الخياشيم.
2. سـورة مـريم، آيـة: 8. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 83 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 39 ؛الزمخشري: الكشاف 3: 8 ؛ أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط 196:6.
3. سـورة مـريم، آية: 70. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 83 ؛ ابن جني: المحتسب 39:2؛ الزمخشري: الكشاف 3: 8 ؛ أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط 196:6.
4. ابن جني: المحتسب 2: 39.
5. انظر: الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 1.
6. ابن جني: المحتسب 1: 32.

له في العربية أصلاً ماضياً، وهو ما جاء من المصادر على وزن (فَعِيل)"[1]. وعلى هــذا فــإنّ (عَتِيًّا)، و(صِلِيًّا) عند ابن جني مصدران. وذكر ذلك ابن منظور بقوله: فـ(العتي) من: (عتا) (عُتِيًّا)، و(عَتِيًّا)[2]. فصيغة (فَعِيل) في المصادر قد تدل على صوت، وقد تدل على غير ذلك كما ورد في أمثلة ابن جني التي ذكرها في توجيه هذه القراءة.

3.1.2 فُعُول وفَعُول:

يأتي (فُعُول) مصدراً لـ(فَعَل) اللازم سواء كان صحيحاً كـ(رَكَعَ رُكُوعاً)، و(خَرَجَ خُرُوجاً)، أو معتلاً كـ(وَقَفَ وُقُوفاً)، و(غابتْ الشَّمسُ غُيُوباً)، و(دَنى دُنُوّاً)، و(مَضى مُضِيّاً)، أم مُضَاعَفاً كـ(مَرَّ مُرُوراً).[3]

ومن أمثلة هذا البناء كلمة: (وُقُود) في قراءة الحسن بخلاف ومجاهد وطلحة ابــن مــصرّف وعيــسى الهمذانــي لقوله تعالى:" فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ".[4]

وكان ابن السراج يقول في قولهم: (تَوضأتُ وَضوءاً): "إنَّ هذا المفتوح ليس مــصدراً، وإنَّما هو صفة مصدر محذوف".[5] وتقديره عند ابن السراج: (تَوَضّأْتُ

---

1. ابن جني : المحتسب2:39.
2. انظر: ابن منظور: لسان العرب 10: 32.
3. انظر: الأستراباذي: شرح الشافية 1: 151 ؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 283.
4. ســورة البقــرة، آية: 24. انظر: الأخفش: سعيد بن مسعدة، (ت: 215هــ)، 1981م، معاني القرآن، ت: فائز فارس، دار البشير، عمان، ط3، 1: 51 ؛ النحاس: إعراب القران 1: 201 ابــن خالــويه: مختصر شواذ القرآن ص: 4 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 63 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 132 ؛ العُكبَري: التبيان 1: 43 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 1: 249.
5. ابن جني: المحتسب 1: 63.

وُضُــوءاً وَضُــوءاً)؛ لقــولك: (توضأتُ وُضُوءاً حَسَناً)، فالوَضُوء عنده صفة من الوَضاءة.[1]

ويخالــف ابــن جني ابن السراج في هذا، ويرى أنَّه قد جاء عنهم: (الوَقُود) بالفــتح في المصدر، لقولهم: (وَقَدَتْ النارُ وَقُوداً)، ومثله: (أُولِعتُ به وَلُوعاً)، وهو حــسن القبول منك، كلُّه شاذ، والباب هو الضم".[2] وإلى مثل هذا أشار أبو الحسن الأخفش ــ ولعلَّ ابن جني متأثِّر به ــ بقوله: "يُقرأ: (الوَقُود)، و(الوُقُود)، وزعموا أنَّهما لغتان في معنى واحد".[3]

ولــو أنَّ ابــن السراج أولى اللهجات العربية ما تستحق من اهتمام كما كان يفعــل ابــن جني لَمَا تعسَّف في مثل هذا التأويل والتَّقدير، ذلك أنَّ أهم صفة للنحو الحديث أنَّه يستبعد التقديرات العقلية، وما إليه من تأويل وتفسير. إنَّ أهمَّ ما يوصف به النحو الحديث أنَّه شكلي (Formal).[4]

ومــثل هــذا يُقال في كلمة: (لَغُوب) في قراءة أبي عبد الرحمن السُّلمي وطلحة لقوله تعالى: "وَلا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ".[5] بفتح اللام.

---

1. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 63.
2. ابن جني: المحتسب 1: 63.
3. الأخفش: معاني القرآن 1: 51.
4. انظر: السعران: محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 207.
5. سورة فاطر، آية: 35. انظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 374 ؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 124 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 285،2: 200.

2.2 المصادر السّماعية:

وهي المصادر التي لا تخضع لقاعدة ، وإنما المرجع فيها إلى السماع، وهي على النحو الآتي في المحتسب:

1.2.2 فُعْلى:

يقع هذا البناء اسماً أو صفة أو مصدراً، ومن أمثلته في الصفات: (رَجَعْتُهُ رُجْعى)، و(بَشَرْتُهُ بُشْرى)، و(أَفْتَيْتُه فُتْيا).[1]

ومن أمثلة هذا البناء كلمة: (طُغْواها) في قراءة الحسن لقوله تعالى: "كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا"،[2] ويذهب ابن جني إلى أنّ:" هذا مصدر على (فُعْلى)، كأخواته من: الرُّجعى، والحُسنى، والبُؤسى، والنُّعمى. وعليه ما حكاه أبو الحسن من قراءة بعضهم[3]: (وقُولُوا للناس حُسْنى)، كقولك: عُرْفاً"[4]. وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان، فيرى أنّه "مصدر كـ(الرُّجْعى). وكان قياسها: (الطُّغيا) بالياء كـ(السُّقيا)، لكنهم شذوا فيه".[5]وإلى مثل هذا ذهب القرطبي حيث قال:"طُغْواها بضم الطاء على أنه مصدر ؛ كالرجعى والحُسْنى وشبهها في المصادر. وقيل هما لغتان"[6].

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 40 ؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 295.
2. سورة الشمس، آية: 11، انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 174 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 363، الزمخشري: الكشاف 4: 764 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن20: 52 ؛ أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط 1: 285.
3. وهي قراءة الحسن وأبي طلحة بن مصرّف والأخفش، سورة البقرة، آية :83، انظر: ابن جني: المحتسب 2: 363 ، أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط 1: 285-286، ابن منظور: اللسان 4: 123، ابن جني : الخصائص 3: 304.
4. ابن جني: المحتسب 2: 363 .
5. أبو حيان: البحر المحيط 8: 475.
6. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 20: 52.

ويــرى الفراء أنّه "أراد (بطغيانها) إلا أنّ (الطَّغوى) أشكل برءوس الآيات؛ فاختير لذلك".[1]ولعل هذا يدخل في باب الترخص، واستعمال القرآن للترخص أقل كثيراً من استعمال الشعر له.[2]

ويـبدو أنّ الزمخشري تأثر بابن جني في توجيه هذه القراءة حيث عدّها من المصادر كالحسنى والرجعى [3].

2.2.2 فاعل:

يخــتص هــذا البناء باسم الفاعل من الثلاثي نحو: (شَرِب شَارِب)، و(سَأَل سَائِل)، وقد يراد به المصدر، وقد بين ذلك ابن جني في كتاب الخصائص في باب: (اللفظ يرد محتملا لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه أيجازان جميعاً فيه أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه).

ومن شواهد هذا الباب في قول سُحيم عبد بني الحسحاس[4]:

عُمَيْرَةَ ودِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا   كَفَى الشَّيبُ والإسلامُ للمَرءِ نَاهِياً

فيــرى ابــن جنـــي أنّ "القول هنا أن يكون (ناهياً) اسم الفاعل من (نهيت)؛ كـــ(ساعٍ) من (سعيت)، و(سَارٍ) من (سَريت)، وقد يجوز مع هذا أن يكون (ناهيا) هنا مصدرا كـــ(الفالج)، و(الباطل)، و(العائر)، و(الباغز)، ونحو ذلك مما جاء فيه المـــصدر على (فاعل) حتى كأنه قال: (كفى الشيب والإسلام للمرء نَهْياً، ورَدْعاً)، أي: (ذا نهي)، فحذف المضاف، وعُلِّقت اللام بما يدل عليه الكلام، ولا تكون على

---

1. الفراء: معاني القرآن 3: 267.
2. حـــسّان، تمّام، الأصول دراسة إيبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،1988م، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص: 82.
3. انظر: الزمخشري: الكشاف 4: 764.
4. انظـــر: ســـيبويه: الكتاب 4: 225 ؛ الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 168 ؛ ابن منظور: لسان العرب، مادة (كفى)13: 93.

هذا معلقة بنفس الناهي؛ لأنّ المصدر لا يتقدم من صلته عليه، فهذا وإن كان عَسَفاً فإنّه جائز للعرب؛ لأنّ العرب قد حملت عليه فيما لا يشك فيه، فإذا أنت أجزته هنا فلمْ تُجز إلا جائزاً مثله، ولم تأت إلا ما أتوا بنحوه"[1].

ومن أمثلة هذا البناء كلمة: (عالم) في قراءة ابن مسعود لقوله تعالى: "وَفَوْقَ كُـلِّ ذِي عِلْـمٍ عَلِيمٌ".[2] ويذهب ابن جني إلى أنّه من أوجه تخريج هذه القراءة "أن يكـون (عالم) مصدراً كـ(الفالج)، و(الباطل)، فكأنه قال: (وفوق ذي عِلْم عليم"[3].

وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان بقوله: "(عالم) مصدر بمعنى: (عِلْم)، كـ(الباطل)".[4]

3.2.2 فِيْعَال:

من أمثلة هذا البناء كلمة: (إيَّابَهُم) في قراءة أبي جعفر يزيد لقوله تعالى: " إِنَّ إِلَيْنَا إِيَّابَهُمْ".[5] بالتشديد. وهو مما جاء من المصادر على (فِيْعَال). يقول ابن جني: "وذلك أنْ يكون بني من (آب): (فَيْعَلت) وأصله: (أيوبت)، فقلبت الواو ياءً؛ لوقوع الـياء سـاكنة قبلها، فصارت: (أيَّبْتُ)، ثم جاء المصدر على هذا: (إيَّاباً)، فوزنه: (فيعال)، (إيواب)، فقلب بالواجب"[6].

---

1. ابن جني: الخصائص 2: 491.
2. سورة يوسف، آية: 76. انظر: مختصر شواذ القرآن ص: 65 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 347 أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط 5: 328.
3. ابن جني: المحتسب 1: 347.
4. أبو حيان: البحر المحيط 5: 328.
5. سـورة الغاشية، آية: 25. انظر: الفراء: معاني القرآن 3: 259 ؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 172 ؛ ابن جني: المحتسب2: 357؛ الزمخشري: الكشاف 4: 747 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن20: 27.
6. ابن جني : المحتسب 2: 358.

ثــم يــوجهها ابن جني توجيهاً آخر فيقول: "وإنْ شئت أيضا جعلت (أوّبت) (فــوعلت) بمنــزلة (حــوقلت)، وجاء المصدر على (الفيعال)، كـــ(الحيقال)، أنشد الأصمعي[1]:

يا قوم، قد حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ　　وبَعْدَ حِيقالِ الرِّجالِ الــمَوْتُ

فــصارت (إيواباً)، كـــ(الحيقال)، ثم قلبت الواو للياء قبلها، فصارت (إيّاباً)، وقــد تكون من باب (فعولت)، كـــ(جَوْهر)، فتقول في مصدره على حد (جِهوار): (إيّاب)، فتقلب الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ولم يحمها من القلب إدغامها؛ لأنها لم تدغم في عين فتحميها وتنهض بها، وإنما أُدغمت في واو (فَعْولت) الزائدة الجارية مجرى ألف (فاعلت)"[2].

وقــد أنكر الفراء هذه القراءة عندما سئل عن (إيّابَهم)، فقال: "لا يجوز على جهـــة من الجهات"[3]. وتبعه في ذلك أبو حاتم[4]. وكذلك أبو جعفر النحاس بقوله: "هــو لحــن؛ لأنّــه من (آبَ) (يئوب)، فلو كان مشدداً كان (إوّابهم)، وكان يكون (إيوابهم)"[5].

أمّــا الزمخــشري فيرى أنها مصدر على (فيعال) من الإياب ، أو أن يكون أصله أوّابا: فعالاً من أوّب، ثم قيل إيوابا ، كديوان في دوّان.[6]

في حين نرى أنّ ابن جني يجد لها تخريجين في العربية، وهو بذلك يبقى في نطـــاق المـــنهج الوصفي دون خروج عنه إلى مضايق المعايير والأقيسة، ذلك أنّ

---

1. انظر: ابن منظور: لسان العرب ، مادة(حقل)4: 182. ويروى: (وبَعْدَ حَوْقَال)-حوقل الشيخ: اعتمد بيديه على خصريه.
2. انظر: ابن جني : المحتسب 2: 358-359.
3. الفراء: معاني القرآن 3: 259.
4. ابن جني: المحتسب 2: 357.
5. النحاس: معاني القرآن 5: 215 ــ 216.
6. الزمخشري: الكشاف 4: 747.

القول بأنّ هذا الأمر له وجه أو ليس له وجه "فتح لباب من العبارات المعيارية التي حفلت بها كتب النحو والصرف والبلاغة، وقد جعلت هذه العبارات كتب النحو والصرف كغيرها من الدراسات اللغوية تنتفخ بلا مبرر"[1].

3.2 المصدر الميمي:

لم يطلق علماء العربية القدماء هذا المصطلح على هذا النوع من المصادر، بل كانوا يطلقون عليه (المصدر، أو اسم المصدر)، وتسميته بالمصدر الميمي هي من المصطلحات المتأخرة.

وقد أشار سيبويه إلى هذا النوع من المصادر قائلاً: "فإذا أردت المصدر بنيته على (مَفْعَل)، وذلك قولك: (إنّ ألفَ درهم لمَضرَباً)؛ أي: (الضرباً)"[2].

ويرى المبرد: "أنّ المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة؛ لأنّ المصدر مفعول، فإذا كان كذلك جرى مجرى المصدر الذي لا ميم فيه في الإعمال وغيره، وذلك قولك: (ضربته مَضرَباً)، أي: (ضَرباً)، و(غزوته غَزواً ومَغْزَى)، و(شتمته شَتْماً، ومَشْتَماً)"[3]. والمبرد هنا لم ينص صراحة على تسميته بالمصدر الميمي، ويساويه مع المصادر الأخرى.

وأطلق ابن جني عليه المصدر دون تخصيص أو تقييد، وأتى بأمثلة له، ومن ذلك ما نقله عن البصريين من قولهم: " إنّ اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرُّباعي قليل، إلاّ أن تقيسه، وذلك نحو: (المدحرج)، تقول: (دحرجته مدحرجاً)، و(هذا مدحرجنا)، و(قلقلته مقلقلاً)، و(هذا مقلقلنا)، وكذلك (أكرمته مُكرماً)، و(هذا مكرمك)، أي: موضع إكرامك، وعليه قوله تعالى: "وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ

---

1. حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 50.
2. سيبويه: الكتاب 4: 87.
3. المبرد: المقتضب 2: 119.

مُمَــزَّقٍ"[1]، أي: (تمـــزيق)"[2]. ويورد ابن جني شواهد له في لغة الشعر نحو قول جرير[3]:

أَلَــمْ تَعلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوافِي　　　فَلا عِيًّا بِهِنَّ ولا اجْتِلابا

أي: (تسريحي)، وتقول على ما مضى: (تألفته متألفا)، و(تدهورتَ متدهوراً)، و(هــذا متدهورك)، و(تقاضيتك متقاضَى)، و(هذا متقاضاك)[4]. ويورد أيضاً قول كعب بن مالك[5]:

أُقاتِل حتى لا أرى لي مُقاتَلاً　　　وأنجو إذا غُمَّ الــجَبانُ من الكَرْبِ

ويـــرى أنَّ قوله: (حتى لا أرى لي مُقاتَلاً) مصدر، ويبعد أن يكون موضعاً أي: (حتى لا أرى لي موضعاً للقتال)، ويذهب إلى أنَّ للمصدر هنا أقوى وأعلى[6].

ويـــنص ابـــن جني على أنَّ: "موضع زيادة الميم أن تقع أوَّلاً وبعدها ثلاثة أحـــرف، نحو: مَضرَب، ومقْتَل، ومَحْمَل"[7]. ويذهب ابن يعيش إلى أنَّه :" لا تزاد (الميم) في الأفعال، إنما ذلك في الأسماء نحو: المصادر، وأسماء الزمان والمكان، نحو قولك: (ضربته مَضرَبا): أي ضرباً"[8].

---

1. سورة سبأ، آية: 19.
2. ابن جني: الخصائص 1: 367.
3. انظر: ابن منظور: اللسان، مادة(جلب) 3: 167.
4. انظر: ابن جني : الخصائص 1: 367 ـــ 368.
5. انظر: ابن منظور: اللسان ، مادة (قتل) 12: 23.
6. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 368.
7. ابـــن جنـــي: أبو الفتح عثمان، التصريف الملوكي، (2001)، ت: البدراوي زهران، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، ص: 57.
8. ابـــن يعـــيش: يعيش بن علي، شرح التصريف الملوكي لابن جني، (1973)، ت: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ص: 150 ـــ 151.

أمَّـــا تسميته بـــ(اسم المصدر)، فقد أشار إليها ابن عصفور حين قال:" اسم المصدر والزمان والمكان يأتي على(مَفْعَل) بفتح العين، نحو: (المَقْعَد والمَذْهَب)"[1].

ولعـــلَّ ابن هشام من أوائل من أطلق على هذا المصدر مصطلح: (المصدر الميمـــي)، ويظهر ذلك في حديثه عن (أحوال عمل اسم المصدر) حيث ينصُّ على أنَّ اســم المـــصدر: "ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة، كـــ(المَضْرَب)، و(المَقْتَل)، وذلـــك؛ لأنَّـــه مصدر في الحقيقة، ويسمى المصدر الميمي، وإنَّما سَمَّوهُ أحياناً اسم مصدر تَجَوُّزا".[2]

وتعريف المصدر الميمي لدى المحدثين لا يكاد يختلف كثيراً عن تعريفه لدى القـــدماء، حيث يُعرفه أحمد مختار عمر بأنَّه: " كل اسم يدل على الحدث، وقد بدئ بمـــيم زائـــدة لغير المفاعلة، وهو الذي يطلق عليه الجمهور اسم (المصدر الميمي) مثل: (مَضْرَب)، و(مَقْتَل)".[3]ويظهر جليّاً تشابه هذا التعريف بما نُقل سابقاً عن ابن هشام.

ويـــصاغ المصدر الميمي من الثلاثي على وزن (مَفْعَل)، بفتح الميم والعين، وسكون الفاء، نحو: (مَضْرَب)، و(مَنْصَر)، ومن غير الثلاثي يصاغ على زنة اسم المفعول، نحو: (مُكْرَم)، و(مُعَظَّم)، و(مُقام).[4]

---

1. ابـــن عصفور: علي بن مؤمن(669هـــ)، 1971م، المقرب، ت: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 2: 136.
2. ابـــن هـــشام: جمال الدين بن يوسف (ت: 761هـــ)، 1994م، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ت: بركات يوسف هبُّود ورفيقه، دار الفكر، بيروت، ص: 533.
3. أحمد مختار عمر: من قضايا اللغة والنحو، ص: 204.
4. انظـــر: الحملاوي: أحمد، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت، ص: 73 ؛ قباوة: تصريف الأسماء والأفعال، ص: 145- 146.

ومن أمثلة المصدر الميمي في القرآن الكريم كلمة (المَفَر) في قراءة الجماعة لقــوله تعالى: "يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ"[1]. وقد ذكر ابن جني أنَّ "(المَفَر) بفتح الميم والفاء ــ المصدر، أين الفِرار"[2].

وابن جني في ذلك يوافق سيبويه الذي يرى أن (المَفَرّ) هنا مصدر على وزن (مَفْعَل)، يريد: (أين الفِرار).[3]

وأمثلــته فــي كتاب المحتسب ما ذكره ابن جني في قوله: "المصدر من فَعَلَ يفعــل والمكــان والــزمان كلهن على (مَفْعَل) بالفتح كقولك: (ذهبت مَذْهَبا)، أي: (ذَهابــاً)، و(مَذْهَــباً)، أي: (مكانا يذهب فيه)، و(هذا مَذْهَبك)، أي: (زمان ذهابك)، وكذلك: (سأل يسأل مسألاً)، فهو: مصدر ومكان وزمان، و(بعث يبعث مبعثا) هو: مصدر ومكان وزمان".[4]

---

1. سورة القيامة، آية: 10؛ انظر: ابن جني: المحتسب 2: 341.
2. ابن جني: المحتسب 2: 341.
3. سيبويه: الكتاب 4: 87.
4. ابن جني: المحتسب 2: 30.

الفصل الثالث

المشتقات

الفصل الثالث

المشتقات

اشـتقاق الـشيء لغــة: بنيانه من المرتجل، واشتقاق الكلام: الأخذ فيه يمينا وشــمالا، واشـتقاق الحرف من الحرف أخذه منه، ويقال: شقق الكلام إذا أخرجه أحسن مخرج.[1]

ويُعرّف الاشتقاق اصطلاحاً بأنه: "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً، ومغايرتهما في الصيغة".[2]

وينظــر علماء اللغة المحدثون إلى الاشتقاق على أنّه صلة رحم معينة تقوم بين الكلمات، قوامها اشتراك هذه الكلمات المختلفة الصيغة في أصول ثلاثة معينة، فتكون فاء الكلمة وعينها ولامها فيهن واحدة.[3]

والنحاة العرب يقصرون المشتق على ما يدل على ذات وصفة، وهذا ينحصر فــي أربعة من المشتقات هي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل. وقاموا بإخراج اسم الآلة واسمي الزمان والمكان من المشتقات، وزعموا أنهــا جامدة؛ لدلالتها على ذات معينة بالزمان أو المكان أو الآلة، فهي لا يوصف بها، ولا تعمل عمل الفعل كسائر المشتقات.[4]

أمّــا الصرفيون فيجعلون الاشتقاق شاملاً لهذه الأنواع الأربعة مُضافاً إليها: اســم الزمان، والمكان، واسم الآلة، والأفعال الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر، واسم المرة، واسم الهيئة، والمصدر الميمي.[5]

---

1. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة: (شقق) 8: 113-113.
2. الجرجاني: علي بن محمد، 1995م، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 27.
3. انظر: حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها ص: 166.
4. انظر: قباوة : تصريف الأسماء والأفعال ص:128.
5. انظر: السيد: أمين علي، 1985م، في علم الصرف، دار المعارف، القاهرة، ط3، ص: 23.

والاشـــتقاق عند اللغويين أوسع مما ذكر؛ لأنه يشمل أخذ كلمة من أخرى مع الاختلاف في ترتيب الحروف، وذلك كأخذ (الحلم) من (الحمل)، و(الملح) و(اللمح) و(اللحم) من الحروف الثلاثة: (ح، ل، م).[1] وقد استفاد من هذا النوع من الاشتقاق الخليل بن أحمد، فكان أول من استعمل هذه الطريقة في معجمه: العين، وتبعه عدد من أصحاب المعاجم.[2]

1.3 أصل المشتقات:

اخـــتلف علماء العربية في أصل المشتقات، فيرى البصريون أنّ المصدر هو الأصـــل، وما عداه من الفعل بأنواعه الثلاثة، وسائر المشتقات من الصفات؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، ومن غير الصفات كاسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، فروع عن المصدر ومأخوذة منه.[3] أمّا الكوفيون فيـــرون أنّ الفعـــل أصل للمصدر وغيره من المشتقات.[4] ويرى ابن جني ما يراه البصريون في أن أصل المشتقات المصدر. حيث يقول: " المصادر أصول للأفعال حكم بإلحاقها بها،[5] وقال كذلك : "الفعل مشتق من المصدر"[6].

ومـــن هـــذا الجـــدل المحتدم بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة في أصل المشتقات يظهر التفكير الفلسفي والمنطقي في طريقة الحوار واستخدام المصطلحات من خلال تكييف العلاقة بين هذه المشتقات على أساس الأصل والفرع، و"القول بأنّ

---

1. السيد: في علم الصرف، ص:23.
2. المصدر نفسه ص:23.
3. عبد الحميد: محمد محيي الدين، 1990م، دروس التصريف، بيروت، لبنان، ص: 15.
4. انظـــر: الأنـــباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 2: 236-237 ؛ الحميد: دروس التصريف ص: 15-16.
5. ابن جني : الخصائص 1 :232.
6. انظر: ابن جني: كتاب اللمع في العربية ص28 ؛ ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 732.

صيغة ما أصل لصيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث".[1] وهذا أمر وقع فيه ابن جني كغيره من نحاة العربية.

ووجه القول في ضوء الدراسات الصرفية الحديثة "أنّ مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معين خير من أن تقوم على افتراض الأصل والفرع".[2]

وقد فطن لهذا الرأي ابن طلحة أستاذ جار الله الزمخشري فرأى أنّ المصدر أصل مستقل، والفعل أصل آخر مستقل، وليس أحدهما فرعا من الآخر ولا مأخوذا منه.[3]

وعلى هذا يجب إخراج مصطلح (الاشتقاق) من الدراسات الصرفية واستبداله بمصطلح آخر لا يرتبط بمعنى الأصلية والفرعية كما هو الشأن في مصطلح الاشتقاق، وليكن هذا المصطلح الجديد (العلائقية).

ووفقاً لوجهة النظر التقليدية يرى ابن جني أن "العرب لم تحجم أحياناً عن الاشتقاق من غير المصادر، فاشتقت من أسماء معان ومن ذوات حسية ومن أسماء الأزمنة والأمكنة ومن أسماء الأصوات ومن الحروف "[4]. وقد ذكر ابن جني بعضاً من هذه الاشتقاقات على النحو الآتي:

أولاً: الاشتقاق من الحروف: فقد اشتق من حروف المعاني، فقال: "وذلك عندي أصل تصرُّف النعمة والنعيم والإنعام وجميع ما في هذا الحرف، إنما هو من قولنا: (نَعَمْ)، وذلك أن (نَعَمْ) محبوبة مستلذة، وهي ضد (لا) الكزّة المستكرهة. فإن قيل: فكيف يجوز الاشتقاق من الحروف؟

---

1. حسان: تمام، 1990م، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ص: 181.
2. حسان: مناهج البحث في اللغة ص: 182.
3. عبد الحميد: دروس التصريف، ص: 15.
4. الأفغاني: في أصول النحو ص: 143.

قـــيل: قد اشتق منها في غير موضع، قالوا: (سألني حاجة، فلاليت له)، أي قلت له: (لا). و(سألتك حاجة)، فوليت لي، أي قلت: (لو لا).[1]

واشتقوا من الحرف فقالوا: "سوّفت الرجل أي قلت له: (سوف)، وهذا فعل ــ كما ترى ــ مأخوذ من الحرف ومن أبيات الكتاب قول ابن مقبل[2]:

لو ساوَفَتْنا بِسَوْفَ من تَــحيَّتها   سَوْفَ العَيُوفِ لراحَ الرَّكْبُ قد قَنِعُوا"[3]

ثانــيا: الاشــتقاق من أسماء الأصوات: لقد ذكر ابن جني أنه "ذهب بعضهم إلــى أنّ أصل اللغات كلها إنّما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح وطنين الــرعد وخرير المياه، ونعيق الغراب وصهيل الفرس... ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل".[4]

وقد اشتق كذلك من الأصوات الجارية مجرى الحروف أفعالاً فقال: "وقالوا: حاحيت وعاعيت وهاهيت، فاشتقوا من حاءٍ وعاءٍ وهاءٍ، وهنّ أصوات والأصوات للحروف أخوات، وما أكثر ذلك".[5]

---

1. انظر: ابن جني: المحتسب 2 :349 ؛ ابن جني: الخصائص 1: 419.
2. انظر: ابن جني : المحتسب 1: 298 ؛ سيبويه: الكتاب 4: 212 ؛ ابن منظور: لسان العرب (مادة سوف)، 7: 303.
3. ابن جني: الخصائص 2: 36.
4. انظر: ابن جني : الخصائص 2: 163-167 ؛ الأفغاني: في أصول النحو ص: 144.
5. ابــن جني : المحتسب 2: 349. وانظر: ابن جني : الخصائص 2: 42. هاهيت بالإبل: إذ عَسوتها وزجــرتها فقلت لها: هَاهَا، و هَأهَأْتُ للعَلَف، وجَأْجَأْتُ بالإبل لتشرب. حَأْحَأْتُ وهو زَجْــر للغنم أيضاً عن السَّقْــي، وكذلك عاعيت، هو زجر للغنم يقال: حَأْحَأْتُ به و حاحَيْت، وعاعى الغنم زجرها، وسَأْسَأْت بالــحمار إذا قلت سَأْسَأْ، وكذلك شأشأت، وهو دعاء الحمار إلـــى الماء وهو كذلك للغنم. انظر: ابن منظور: اللسان: مادة (حا)،4: 6؛ (هيه)،15: 126؛ (شأشأ)،8: 6.

ثالثاً: الاشتقاق من الأسماء الأعجمية: فقد نقل ابن جني قول أبي علي "ويؤكّد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة، كما تشتق من أصول كلامها، قال رؤبة ابن العجاج ابن روبة [1]:

هل يَنفعَنّي كذبٌ سختيتُ، أو فضّةٌ أو ذَهَبٌ كِبريتُ؟

قال: فـ(سختيت) من (السخت)؛ كـ (زحليل) من (الزحل) وحكى لنا أبو علي عن ابن الإعرابي أظنه قال: درهمت الخبّازى؛ أي صارت كالدراهم، فاشتق من الدرهم، وهو اسم أعجمي"[2].

وقال ابن جني "ومما اشتق من كلام العجم ما أنشدناه من قول الراجز:[3]

هل تَعْرِفُ الدارَ لأمِّ الخَزْرَجِ منها فَظِلْتَ اليومَ كالمُزَرَّجِ

أي الذي شرب الزرجون؛ وهي الخمر، فاشتق (المزرّج) من (الزرجون)، وكان قياسه: كالمزرجن"[4].

2.3 أقسام الاشتقاق :

ينقسم الاشتقاق إلى الاشتقاق الصغير، والاشتقاق الكبير، والاشتقاق الأكبر، ويرجع الفضل في مثل هذا التقسيم إلى ابن جني في الخصائص وإن لم يطلق على هذه الأنواع تلك المسميات المتعارف عليها الآن،[5] والاشتقاق الصغير أو العام هو:

---

1. ابن منظور: لسان العرب (مادة كبر)، 13:13 ، وفي رواية أخرى: (هل ينجيني حلِف)، انظر: ابن جني: الخصائص 1: 359.
2. ابن جني: الخصائص 1: 359.
3. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 360 ؛ ابن منظور : لسان العرب ، مادة (زرجن) 7: 24.
4. ابن جني: الخصائص 1: 360 .
5. المصدر نفسه 2: 135 .

أن تشتق من الفعل: (فهم) مثلاً صيغاً أخرى مثل: (فاهم). (مفهوم). (تفاهم)....إلخ، وهذا الاشتقاق العام ليس إلا نوعاً من التوسع في اللغة. [1]

أمـــا الاشـــتقاق الكبيـــر، فيفسر لنا عادة بأنّ بعض المجموعات الثلاثية من أصـــوات ترتبط ببعض المعاني ارتباطاً مطلقاً غير مقيد بترتيب[2]، ويبدو أنّ ابن جنـــي قد اقتبس تقلبات الأصول من معجم العين وأمثاله إلا أن أصحاب المعاجم لم يـــربطوا بـــين دلالات تلـــك الصور، ويمثل له ابن جني بعدة مجموعات لا يخلو معظمها من التكلف والتعسف وتلمس العلاقة مهما كانت غامضة. بل لقد غالى ابن جني في هذا إذ جعل مجرد الاشتراك في أصلين فقط من الأصول الثلاثة دليلاً على الاشـــتراك العـــام فـــي معنى عام لبعض الكلمات، وهذه الأمور من باب التخيلات والـــتأملات التـــي تشبه أحلام اليقظة عند رجل اشتد ولعه وإعجابه باللغة العربية، فتـــصور فـــيها مـــا لـــيس فيها، ولُضفي عليها من مظاهر السحر ما لا يصح في الأذهان، ولا تتصف به لغة من لغات البشر.

أمـــا النوع الثالث من الاشتقاق، فهو الاشتقاق الأكبر، ويمثل له عادة بكلمات مـــثل: (الجثل)، و(الجفل) ونحو هذا، والأجدر بهذا النوع من الاشتقاق أن يُعد من الكلمات التي تطورت أصواتها، والتي تبحث عادة في فصل القلب والإبدال.[3]

وفـــي حالـــة الاشتقاق العام تحدث تغيرات بين الأصل المشتق منه، والفرع المـــشتق يوضـــحها السيوطي بقوله: "ثم التغيرات بين الأصل المشتق منه والفرع المـــشتق خمسة عشر هي: زيادة حركة في المشتق مثل: (عَلِم) من (العِلْم)، وزيادة مـــادة مـــثل: (طالب) من (الطلَب)، وزيادتهما معا مثل: (ضارَبَ) من (الضرْب)، ونقـــصان حـــركة مـــثل: (فَـــرَس) من (الفَرَس)، ونقصان مادة مثل: (ثَبَتَ) من (الثّبات)، ونقصان حركة وزيادة مادة مثل: (غضبى) من (الغضب)، ونقصان مادة

---

1. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 135-138 .

2. ابن جني: الخصائص 2: 135-140 .

3. انظر: أنيس: من أسرار اللغة ص: 52 ــ 57.

وزيـــادة حركة مثل: (حَرَم) من (الحرمان)، وزيادتهما ونقصانهما مثل: (استنوق) من (الناقة)، تغاير الحركتين مثل: (بطر) من (بطر) نقصان حركة وزيادة أخرى وحـــرف مثل: (ضرب) من (الضرب)، نقصان مادة وزيادة أخرى مثل: (راضع) مـــن (الرضاعة)، ونقصان مادة وزيادة أخرى وحركة مثل: (خاف) من (الخوف)، لأن الفاء ساكنة من خوِّف لعدم التركيب، نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقط مـــثل: (عد) من (الوعد) فيه نقصان الواو وحركتها وزيادة الكسرة، نقصان حركة وحـرف وزيـــادة حـــرف مـــثل: (فاخـــر) من (الفخار) نقصت ألف وزادت ألف وفـــتحة"[1]. وأمثلة المشتقات التي عالجها ابن جني في كتاب المحتسب على النحو الآتي:

3.3 اسم الفاعل:

يُـــشير سيبويه إلى اسم الفاعل دون ذكر تعريف محدد له، حيث يقول: "فأمّا (فعـــل يفعـــل) ومصدره، فـــ(قتل يقتل قتلاً)، والاسم: (قاتل)"[2]. ونصَّ على أنّهم "أجـــروا اســـم الفاعـــل إذا أرادوا أن يـــبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء: (فاعل)"[3]. فسيبويه لم يعرفه كما عرّفه المتأخرون من العلماء، وهذا يعود إلى أنَّ المصطلحات الصرفية عند سيبويه لمّا تحدد معالمها، وتتضح مفاهيمها بعد.[4]

---

1. انظر: السيوطي: عبد الرحمن جلال الدين،(ت911هـــ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ت: محمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت،1: 348 -349.
2. سيبويه: الكتاب 4: 5.
3. المصدر نفسه 1: 11.
4. انظر: الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص: 26.

وقـــال ابن السرّاج : "اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل... نحو: (ضارب)، و(آكـــل) و(قاتِل)، يجري على: (يضرب)، فهو: (ضارب)، و(يقتل)، فهو: (قاتل)، و(يأكل)، فهو: (آكل)"[1].

ويرى ابن جني أنّ: "اسم الفاعل نحو: (قائِم) و(قاعِد)، لفظه يفيد الحدث الذي هو (القيام) و(القعود)، وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل"[2].

واســم الفاعــل صـــفة تشتق من مصدر الفعل المتصرف المبني للمعلوم، و يـــصاغ مـــن الثلاثي على وزن: (فاعل) نحو: (كتب كاتب)، (لعب لاعب)، و(أخذ آخذ)، و(سأل سائل)، ومن غير الثلاثي على وزن الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر، وذلك نحو: (دَحْرَجَ مُدَحْرِج).[3]

وقـــد تـــشترك صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول في بناءٍ واحد مما كان قبل آخره ألف، وهذا ما أشار إليه ابن جني في قوله: "من ذلك قولهم (مختار) و(معتاد)، ونحو ذلك، فهذا يحتمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين، وذلك إن كان اسم الفاعل فأصــله: (مُختيِر) و(مُعتوِد) كـــ(مُقتطِع) (بكسر العين)، وإن كان مفعولاً، فأصله: (مُختيَــر) و(مُعتوَد) كـــ(مُقتَطَع)، فـــ(مختار) من قولك: (أنت مختار للثياب)، أي: مُـستجيد لهـــا، أصـــله: (مُختيِر)، و(مختار) من قولك: (هذا ثوب مختار) أصله: (مُختيَــر)، فهذان تقديران مختلفان لمعنيين، وإنّما كان يكون هذا مثلاً لو كان تقدير فـــتح العـــين وكسرها لمعنى واحد فأما وهما لمعنيين فسائغ حسن"[4]. والسياق هو الحكم في تحديد هوية البناء هل هو اسم فاعل أم اسم مفعول؟.

---

1. ابن السراج: الأصول في النحو 1: 122.
2. ابن جني: الخصائص 3: 101.
3. انظـــر: الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف ص :74 ؛ قباوة: تصريف الأسماء والأفعال ص: 149 - 150.
4. ابن جني : الخصائص 1: 347.

وذكــر ابن جني أن العرب قد تحذف ألف (فاعل) تخفيفاً، ومن ذلك توجيهه لقــراءة يحيــى والأعمــش وطلحـــة بـــن مصرّف، ورويت عن أبي عمرو: "مِنَ القَنِطِينَ"[1]. حيث يقول "ينبغي أن يكون في الأصل (القَانِطِينَ) كقراءة الجماعة إلا أنّ العرب قد تحذف ألف فاعل في نحو هذا تخفيفاً. قال الراجز[2]:

أصبَحَ قلْبي صَرِدَا لا يَشْتَهِي أن يَرِدَا
إلاّ عَــراداً عَــرِدَا وصِلِّــيَاناً بَــرِدَا
وعَنْكَثاً مُلْتَبِدَا

يريد: (عَارداً)، و(بارداً)، فحذف الألف تخفيفاً. ألا ترى أبا النَّجم قال:

كأنَّ في الفُرشِ القَتَادَ العَارِدا

أي: القوي الخشن، وقد ذكرنا نحو هذا"[3]. ويرى ابن منظور أنّ الألف هنا حذفت للضرورة.[4]

ويقــع التــباين هنا في وجهة النظر بين ابن جني الذي يرى أنّ الحذف هنا للتخفيف، وابن منظور الذي يراه للضرورة، ولعل الصواب يجانب ابن منظور، فلو اقتــصر هذا النمط من اسم الفاعل على لغة الشعر لأمكن نسبته للضرورة الشعرية سواء أكان للشاعر مندوحة عن هذا أم لم يكن. ولكن ورود هذا النمط أيضاً في لغة النثــر متمــثلاً فــي القراءات القرآنية، يجعل اللجوء إليه من أجل التخفيف أقرب للــصواب، ولو أنّ ابن جني ذكر اسم الراجز وقبيلته لأمكننا ذلك من الوقوف على مظهــر مــن مظاهر اللهجات العربية القديمة، ومعرفة القارئ وبيئته لا تسعفنا في

---

1. ســورة الحجر، آية: 55. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 71 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 4.
2. ابن منظور: لسان العرب، مادة: (عرد) 10: 89.
3. ابن جني: المحتسب 2: 4.
4. انظر: ابن منظور: لسان العرب 10: 89.

نـسبة هذه الظاهرة إلى بيئة لغوية معينة؛ لأنّ القراء في قراءاتهم ــ في كثير من الأحيان ــ يخالفون بيئاتهم اللغوية التي نشئوا فيها.

وليس الأمر كما يذهب ابن جني بأنّ الألف هنا قد حذفت من اسم الفاعل ولم يبق لها أثر، وإنما الذي حدث من وجهة نظر الدراسات الصوتية الحديثة هو تقصير لألـف المـد التي استعيض عنها بفتحة القاف في (القَنِطين)؛ لأن الفرق بين الفتحة وألـف المد لا يعدو أن يكون فرقاً في الكمية[1]، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: إنّ الحركات أبعاض لحروف المد. ولكنه لم يطبق هذا القول في دراساته الصرفية.

ومـن أبنية اسم الفاعل التي ذكرها ابن جني كلمة: (صادِ) بكسر الدال، في قـراءة أُبـي بن كعب، والحسن، وابن أبي إسحاق لقوله تعالى: "ص والقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ" [2]. وقرأ الثقفي:(صادَ) بفتح الدال. [3]

ويرى ابن جني أنّ "المأثور عن الحسن أنّه كان يكسر الدال من (صادِ)، لأنّه عـنده أمر من: (المصاداة)، أي: عارض عملك بالقرآن".[4] ويرى ابن جني أيضاً أنّـه "يمكن أن تكون كسرة الدال لالتقاء الساكنين، كما أنّ فتحها فتحٌ لذلك"[5]. وفي هـذا القول إشارة من ابن جني إلى أنّ (صاد) بالكسر والفتح حرف هجاء، وليست فعـل أمـر، وإنْ كان الأصل في حروف الهجاء الوقوف عليها بالكسر. ولعلّ ابن جنـي فـي هذا يتبع الفراء في قوله عن قراءة: (صادِ): "جزمها القراء إلا الحسن، فإنّـه خفـضها بـلا نون لاجتماع الساكنين، كانت بمنزلة من قرأ: "نْ وَالْقَلَمِ وَمَا

---

1. أنيس: الأصوات اللغوية ص: 38.
2. سورة ص، آية: 1. انظر: الفراء : معاني القرآن 2: 396؛ النحاس: إعراب القرآن 3: 449؛ ابن جني: المحتسب 2: 230 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 72؛القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 15: 94.
3. ابن جني: المحتسب 2: 230.
4. المصدر نفسه 2: 230.
5. المصدر نفسه 2: 230.

يَسْطُرُونَ"[1]. و "يس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ"[2]، جعلت بمنزلة الأداة كقول العرب: (تركته حاثِ باثِ)، و(خازِ وبازِ) يخفضان؛ لأنَّ الذي يلي آخر الحرف ألف، فالخفض مع الألـف، والنصب مع غير الألف، يقولون: (تركته حيثَ بيثَ)، و(لأجعلنك حيصَ بيصَ) إذا ضيق عليه، وقال أمية ابن أبي عائذ الهذلي:

قد كُنْتُ خَرَّاجاً وَلُوجاً صَيْرَفاً، لم تَلْتَحِصنْي حَيْصَ بَيْصَ لحَاصِ

يـريد الحائص فقلب كما قال: (عاقٍ) يريد: (عائق)، و(صادٍ) في معناها"[3]. وتبع الفراء وابن جني في هذا الرأي أبو حيان الأندلسي.[4]

وينقل ابن جني رأياً لأبي علي الفارسي يرى فيه أنَّ كلمة: (صادِ) "فاعل من الصدى، وهو ما يعارض الصوت في الأماكن الخالية من الأجسام الصلبة".[5]

ومـن أمثلة اسم الفاعل كلمة: (خالصة) في قوله تعالى: "وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا" [6] حيث ورد فيها ثلاث قراءات: قراءة سعيد بن جبير: (خالصاً)، وقراءة ابن عباس والزهري والأعمش وأبو طالوت: (خَالِصُه)، وقراءة ابـن عـباس وابن مسعود والأعمش بخلاف (خالصٌ)، وجهها ابن جني على أنَّها جميعاً اسم فاعل.[7]

---

1. سورة القلم، آية:1
2. سورة يَس، آية:1
3. الفراء: معاني القرآن 2: 396.
4. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 7: 366.
5. ابن جني : المحتسب 2: 230.
6. سورة الأنعام، آية :139.
7. انظـر: الطبري : جامع البيان 8: 60؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 41 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 232-233؛القرطبي: الجامع لأحكام القرآن7 : 63.

4.3 صيغ المبالغة:

المـــبالغة أن تـــبلغ في الأمر جهدك،وبَالغَ يبالغ مبالغة وبِلاغا إذا اجتهد في الأمر، ويقال: (بَلغ فلان)، أي: (جُهِدَ)[1]. ويذهب ابن جني إلى أنَّه: "في المبالغة لا بـــد أن تترك موضعاً إلى موضع، إمّا لفظاً إلى لفظ، وإمّا جنساً إلى جنس، فاللفظ كقـــولك: (عُراض)، فهذا قد تركت فيه لفظ: (عريض)، فـــ(عُراض) إذاً أبلغ من: (عريض)، وكذلك: (رجل حسّان ووُضاء)، فهو أبلغ من قولك: (حَسَن)، و(وضيء)، و(كـــرّام) أبلغ من: (كريم)، وهو الباب، و(كرّام) خارج عنه، فهذا أشدّ مبالغة من كريم"[2]. ومن صيغ المبالغة التي وردت عند ابن جني في كتابه المحتسب:

1.4.3 فَعُلَ:

يرى ابن جني أنّ بناء: (فَعُلَ) يأتي للمبالغة، ومن أمثلته في القراءات كلمة: (بَهُـــتَ) فـــي قراءة نُعَيم بن ميسرة، وأبي حَيْوة لقوله تعالى: "فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ"[3]. ويـــذهب ابـــن جنـــي إلى: "(بَهُتَ) أقوى معنىً من: (بَهِتَ)، وذلك لأنّ: (فَعُلَ) تأتي للمبالغة، كقولهم: (قَضُوَ الرجل) إذا جاد قضاؤه، و(فَقُه) إذا قوي في فقهه، و(شَعُرَ) إذا جاد شعره، وروينا عن أبي بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى: لأنّ العرب تقول: (ضَرُبت اليد) إذا جاد ضربها، وكذلك (بَهُتَ) إذا تناهى في الخَرق، والبَرَق،

---

1. انظر: ابن منظور: لسان العرب مادة: (بلغ)، 2: 143.
2. ابن جني: الخصائص 3: 48 .
3. ســورة البقــرة، آية: 258. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 16 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 134 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 333 ؛ العُكبَري: التبيان 1: 173؛القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 3: 187؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 300.

والحيـــرة، والدَّهـــشة"[1]. فبناء: (بَهُتَ) بالضم أكثر من: (بَهِتَ) بالكسر، يعني أنَّ الضمة تكون للمبالغة كقولهم: (قَضُوَ الرجل)[2].

2.4.3 فَعَّال:

أشار سيبويه إلى أنَّ هذا البناء من صيغ المبالغة، وذكر من أمثلته: (شرّاب)، و(لبّاس)، و(ركّاب)[3]. وكذلك أشار إليه المبرد حيث قال : وإنَّما أصل هذا لتكرير الفعل كقولك: (هذا رجل ضرّاب)، و(رجل قتّال)، أي: يكثر هذا منه[4].

ومـــن أمـــثلة هذا البناء في الشواذ كلمة: (حَسَّاباً) في قراءة ابن قُطَيْب لقوله تعالـــى: "جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَاباً" [5]، ويرى ابن جني أنَّ طريقه عنده: "عطاء مُحسِباً، أي: (كافياً)، يقال: (أعطيته ما أحسَبَه)، أي: (كفاه)، إلا أنه جاء بالاسم من (أفْعَـل) علـــى (فَعَّـــال)، وقـــد جـــاءت منه أحرف، قالوا: (أجْبَر)، فهو: (جَبَّار)، و(أدرك)، فهو: (دَرّاك)، و(أسأَر من شرابه)، فهو: (سآر)، و(أقْصَر) عن الشيء، فهـــو: (قَـــصَّار)"[6]. وقد تبع ابن جني في ذلك ، الزمخشري في الكشاف،[7] وأبو حيان في كتابه البحر المحيط[8].

---

1. ابن جني: المحتسب 1: 134.
2. انظر: أبو عبيدة، مَعْمَر بن المُثَنَّى، (ت:210هـ)، 1970م، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سَزْكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1: 79؛ ابن منظور: لسان العرب 2: 163.
3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 257.
4. المبرد: المقتضب 3: 161.
5. ســـورة النبأ، آية: 36. انظر: ابن جني : المحتسب 2: 349 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 690 ،القرطبي: الجامع لأحكام القرآن19: 120؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 407.
6. ابن جني: المحتسب 2: 349.
7. انظر: الزمخشري: الكشاف 4: 690.
8. أبو حيان: البحر المحيط 8: 407.

ومن أمثلته كلمة: (غيّابات) في قراءة الأعرج لقوله تعالى: "وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ"[1]، وهي جمع: (غَيَّابة)، ويذهب ابن جني إلى أنّ "(غيّابة) اسم جاء على (فَعّالة)، وكان أبو علي يضيف إلى ما حكاه سيبويه من الأسماء التي جاءت على (فَعّال)، وهو (الجَبّار) و(الكَلّاء) و(الفَيّاد) لذكر البوم، ووجدت أنا غير ذلك، وهو: (التيّار) للموج، و(الفخّار) للخزف، و(الحمّام)، و(الجيّار): السعال، و(الكرّار): كبش الراعي"[2].

3.4.3 زيادة التاء للمبالغة:

يرى ابن جني أنّ الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً[3].

وقال ابن يعيش في معرض حديثه عن أنواع تاء التأنيث: " أن تدخل للمبالغة في الصفة مثل: (علاّمة ونسّابة) لكثير العلم والعالم بالأنساب، وقالوا: (راوية) لكثير الرواية، يقال: (رجل راوية للشعر)"[4].

وقد نصّ خالد الأزهري على أن "التاء تأتي للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف، والغاية

---

1. سورة يوسف ، آية :10. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 62 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 333.
2. ابن جني: المحتسب 1: 333.
3. ابن جني: الخصائص 1: 134.
4. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 85.

مؤنـثة ، ولتأكـيدها أي المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسابة وذلك لأن (فَعّالا) يفيد المبالغة بنفسه ، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة".[1]

ومـن أمثلة زيادة التاء للمبالغة في القرآن الكريم قراءة العامة لقوله تعالى: "وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا"[2]. ويرى ابن جني أنّ "تقديره: ما فـي بطـون هذه الأنعام خالصة لنا، أي: خالص لنا، فأنث للمبالغة في الخلوص، كقـولك: (زيـد خالـصتي)، كقولك: صَفيّي وثقتي، أي: المبالغ في الصفاء والثقة عـندي. ومنه قولهم: (فلان خاصّتي من بين الجماعة) أي: خاصّي الذي يخصني، والتاء فيه للمبالغة"[3]. ومن أبنية زيادة التاء للمبالغة في الشواذ:

1.3.4.3 مَفْعلة:

ومن أمثلة هذا البناء كلمة: (مَبْصَرة) في قراءة قتادة وعلي بن الحسين لقوله تعالى: "فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مَبْصَرَةً"[4]. حيث يرى ابن جني أنّه "قد كثرت (المَفْعَلَة) بمعنـى: الـشّياع، والكثـرة في الجواهر والأحداث جميعاً، وذلك كقولهم: (أرضٌ مَـضَبَّةٌ): كثيرة الضِّباب، و(مَثْعلة): كثيرة الثعالي، و(مَحْيَاة) و(مَحْوَاة) و(مَفْعَاة): كثيرة الحيات والأفاعي، فهذا في الجواهر. وأمّا الأحداث فكقولك: (البِطْنَة مَوْسَنَة)، و(أكل الرُّطَب مَوْرَدَة ومَحَمَّة). ومنه: (المَسْعَاة)، و(المَعْلاَة)، و(الحقّ مَجْدَرَة بك)، و(مَخْلَقَـة) و(مَعْسَاة)، و(مَقْمَنَة)، و(مَحْجَاة). وفي كله معنى الكثرة من موضعين: أحـدهما المصدرية التي فيه، والمصدر إلى الشّياع والعموم والسعة. والآخر التاء،

---

1. الأزهري: خالد بن عبد الله : التصريح على التوضيح (ت:905هـ) ، طبعته دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 2: 288.
2. سورة الأنعام، آية: 139.
3. ابن جني: المحتسب 1: 232.
4. سـورة النمل، آية:13. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 136-137 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 357 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 57.

وهي لمثل ذلك ، كرجل راوية، وعلّامة ونسّابة وهُذَرَة . ولذلك كثرت المَفْعَلَة فيما ذكرناه لإرادة المبالغة"[1].وإلى مثل هذا يذهب الزمخشري في الكشاف.[2]

5.3 الصفة المشبهة:

الــصفة المــشبهة ليست من الصفات الجارية، وإنّما هي مُشبهة بها في أنها تُذكــر وتُؤنّث وتُثنّى وتُجمَع نحو: (كريم)، و(حَسَن)، و(صَعْب)، وتصاغ من الفعل الــلازم للدلالـــة على معنى اسم الفاعل في المعنى، على أنّ الصرفيين يقولون إنّ الــصفة المشبهة تفترق عن اسم الفاعل في أنّها تدل على صفة ثابتة.[3] ومن أبنية الصفة المشبهة التي وردت في المحتسب:

1.5.3 فِعْل وفَعِل وفَيعِل :

ومــن أمــثلة (فِعْــل) في الشواذ كلمة: (بِيْس) في قراءة أبي جعفر وشيبة والحسن لقــوله تعالى: "بِعذابٍ بَئيس"[4]. ويرى ابن جني أنّ هذه القراءة جاءت على" مثال (فِعْل) فيكون كما جاء من الأوصاف على (فِعْل) نحو: (نِضْو) و(نِقْض) و(حِلْــف)، وأصــله الهمــز كقراءة من قرأ (بِئْس) بالهمز إلا أنّه خفف فأبدل ياءً فصارت: (بِيْس)، كــ(بِيْر) و(ذِيْب) فيمن خفف"[5].

---

1. ابن جني : المحتسب 2: 136-137.
2. الزمخشري: الكشاف 3: 357.
3. انظر: ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت:643هـــ)، 2001م، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت 4: 106.
4. سورة الأعراف، آية: 165. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 158 ؛ ابن جني: المحتسب1: 264-267 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن7: 196.
5. ابن جني: المحتسب 1: 265.

ويخالف ابن جني الكسائي الذي يرى أنّ تقديرها "(بَئِيس) ثم خففت الهمزة كما يعمل أهل المدينة فاجتمعت ياءان فثقل ذلك فحذفوا إحداهما وألقوا حركتها على الباء فصارت(بِيْس)"[1].

وقرأها الأعمش كذلك (بَيْئَس)[2] على وزن (فَيْعِل) قرأ بها ابن عباس وعاصم، حيث يرى ابن جني أنّ" (بَيْئَس) على (فَيْعِل) فيه نظر، وذلك أن هذا البناء مما يختص به ما كان معتل العين كـ(سَيِّد) و(هَيِّن) و(دَيِّن) و(لَيِّن)، ولم يجيء في الصحيح، وكأنه إنما جاءَ في الهمزة لمشابهتها حرفي العلة، والشبه بينها وبينهما من وجوه كثيرة"[3].

وابن جني في هذا التوجيه يصف هذا النمط الاستعمالي الوارد في قراءة من القراءات القرآنية ويجد له مخرجا دونما أن ينصب من نفسه حكما على مثل هذه الأنماط المستعملة فيرفضها كما ينقل أبو جعفر النحاس عن البصريين عدم جواز ذلك لا يجيء مثل هذا في كلام العرب إلا في المعتل المدغم.[4] فابن جني هنا وصفي لا معياري.

وفي قراءة أخرى (بَئِس) على وزن (فَعِل) وهي قراءة حمزة ويعقوب ويحيى وعيسى بن عمر وابن مصرِّف وأبي عبد الرحمن، حيث يقول ابن جني: "وأما (بَئِس) على (فَعِل)، فجاء على قولهم: (قد بَئِسَ الرجلُ بأسة): إذا شَجُعَ، فكأنه عذاب مُقَدِم عليهم، وغير متأخر عنهم. وقد يجوز أيضاً أن يكون (بَئِس) مقصوراً من: (بئيس) كالقراءة الفاشية، كما قالوا في: (لَبيق)، (لَبِق)، وفي (سَميج)، (سَمِج)"[5].

---

1. النحاس: إعراب القرآن 2: 159.
2. انظر: ابن جني: المحتسب1: 264-267 ، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن7: 196 .
3. ابن جني : المحتسب 1: 266.
4. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 159.
5. ابن جني : المحتسب 1: 265.

والـــذي يراه ابن جني هنا أنّه قد تمّ تقصير صوت العلة الطويل وهو ياء المد إلى مثيله القصير وهي الكسرة فالفرق بينهما لا يعدو فرقاً في الكمية.

وممّـــا جـــاء من أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة (الحَفِرَة) بفتح الحاء وكسر الفـــاء بغير ألف، في قراءة أبي حيوة لقوله تعالى: "في الحافِرَة"[1]. حيث يرى ابن جني في هذه القراءة وجهين:

الوجه الأول: أن يكون أراد (الحَافِرَة) كقراءة الجماعة، فحذف الألف تخفيفاً، كما قال الراجز[2]:

إلا عَرَاداً عَرِداً

أي عَارِداً"[3].

وقد تقدم ذكر ذلك عند الحديث عن حذف ألف (فاعل) تخفيفاً في اسم الفاعل، ويـــرى ابـــن جني أن الذي أصاب البناء هنا حذف، ولو أنّه سمّاه تقصيراً كما في (بَئِس) و(بَئِيس) لكان ذلك أقرب إلى المناهج الحديثة في الدراسات الصوتية. فالذي طـــرأ على كلمة (الحَافِرة) هو تقصير حرف المد الطويل الألف إلى نظيره القصير الفـــتحة وهـــو مـــا ذهب إليه القرطبي حيث قال:الحَفِرة بغير ألف ، مقصور من الحافر[4].

أمّا الوجه الثاني: أن تكون (الحَفِرَة) صفة مشبّهة على وزن فَعِل، حيث يقول ابـــن جني" وفيه وجه آخر ذو صنعة، وهو أنهم قد قالوا: حَفِرَتْ أسنانه: إذا ركبها الوسخ من ظاهرها وباطنها. فقد يجوز أن يكون أراد الأرض الحَفِرة، أي: المنتنة؛

---

1. ســـورة النازعات ، آية :10.انظر: ابن جني : المحتسب 2: 35 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 19: 129 ؛ أبو حيان : البحر المحيط 8: 413.
2. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 367 ؛ ابن منظور: لسان العرب، مادة: (عرد) 10: 89.
3. ابن جني : المحتسب 2: 35.
4. انظر: القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 19: 129.

لفساده بأخبائها، وبأجسام الموتى فيها"[1]، وفي هذه القراءة يقول الزمخشري : وهذه القراءة دليل على أن الحافرة في أصل الكلمة بمعنى المحفورة ، يقال: (نخر)العظم فهــو نَخِــر وناخر، كقولك طَمِع فهو طَمِع وطامع، وفَعِل ابلغ من فاعل وقد قرئ بهما[2].

وقــد جاء من أمثلة بناء (فَعِل) معتل العين في شواذ القراءات كملة (عَوِرَة) بكسر الواو، في قوله تعالى" إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بعوْرَة"[3]، قرأ بها ابن عباس وابن يَعْمَر وأبو رجاء، حيث يرى ابن جني أنّ"صحة الواو في هذا شاذة من طريق الاستعمال؛ وذلك لأنها متحركة بعد فتحة، فكان قياسها أن تقلب ألفا، فيقال (عَارَة)، كمــا قالــوا: (رجل مَالٌ)، و(امرأة مَالَةٌ)، و(كبش صَافٌ) و(نعجة صَافَةٌ)، و(يوم رَاحٌ)، و(طَــانٌ)، و(رجــل نَالٌ)، من النَّوَالِ، وله نظائر، وكل ذلك عندنا(فَعِل)، كـــ(رجل فَرِق) و(حَذِر). ومثل (عَوِرَة) في صحة واوها قولهم: (رجل عَوِزٌ لَوِزٌ)، أي لا شيء له، وقول الأعشى:

وَقَدْ غَدَوْتُ إِلى الحَانُوتِ يَتْبَعُنِي ... شَاوٍ مِشَلٌّ شَلُولٌ شُلْشُلٌ شَوِلُ

فكـــأن (عَــوِرَة) أســـهل من ذلك شيئا؛ لأنها كأنها جارية على قولهم (عَوِرَ الـــرجل)، فهـــو بلفظـــه، والمعنـــيان ملتقيان؛ لأن المنزل إذا أعْوَرَ فهناك إخلال واخـــتلال"[4]. ولعلَّ صحة الواو في مثل هذه الصيغ مرحلة من مراحل تطور اللغة العربية في تاريخها القديم، وقد أبقت لنا اللغة أمثال هذه الصيغ لتكون بمثابة الركام اللغوي أو الحفريات اللغوية ومثل هذه الأداءات الاستعمالية لا يُطمأنُ إلى رأي فيها إلا بعد دراسة أمثال هذه الصيغ في اللغات السامية الأخرى.

---

1. انظر: ابن جني : المحتسب 2: 35 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 694. .
2. انظر: الزمخشري: الكشاف 4: 694-695.
3. سورة الأحزاب، آية :13، انظر: ابن جني: المحتسب 2: 76 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 536 القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 14: 98 .
4. ابن جني: المحتسب 2: 76.

2.5.4 فُعَل وفُعَّل:

وممـــا جاء من أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة (لُبَداً) في قوله تعالى: "كَادُوا يَكُونُـــونَ عَلَيْهِ لِبَداً"[1]. حيث نص ابن جني على أنّ هذه الكلمة "من الأوصاف التي جاءت على (فُعَل)، كـــ(رجل طُلَقٌ)، و(ناقة سُرُحٌ)"[2].

وقـــد قـــرئت كذلك (لُبَّداً) مشددة، قرأها الجَحْدري والحسن، وهي من أمثلة الصفة المشبهة التي جاءت على (فُعَّل) أشار إليها ابن جني حيث قال: "هذا وصف على فُعَّل: كـــ(الْجُبَّاءِ)، و(الزُّملِ)، و(اللُّبَّدِ): الكثير يركب بعضه بعضاً، حتى يتلبّد من كثرته"[3].ومثل ذلك قراءة أبي جعفر في سورة البلد .[4]

3.5.3 فُعُل:

ومما جاء في الصفات من أمثلة هذا البناء كلمة (الأشُرُ) بضم الشين وتخفيف الـــراء، فـــي قوله تعالى"الكذّابُ الأشُر"[5]. قرأ بها الأزدي، وسعيد بن جبير، حيث يـــرى ابـــن جني أنّها من" الأوصاف التي اعتقب عليها المثالان اللذان هما (فَعِلٌ) و(فَعُـــلٌ) فـــــ(أشِرٌ) و(أشُرٌ)، كَـــ(حَذِرٍ) و(حَذُرٍ)، و(يَقِظٌ) و(يَقُظٌ)، و(رجل حَدِثٌ وحَـــدُثٌ): حَسَنُ الحديث، و(وظيف عَجِرٍ وعَجُرٍ)، أي :صلب. والضم أقوى معنى من الكسر؛ لأنه أبعد عن مثال الفعل، فأشُرٌـــ من آشِرـــ كَـــ(ضَرُوبٍ من ضاربٍ)، و(مِطْعَانٍ من طَاعِنٍ)، والاسم البَطَرِ"[6].

---

1. ســـورة الجـــن، آية: 19. انظر: الفراء : معاني القرآن 3: 194 ؛ ابن جني : المحتسب 2: 334 ؛ أبو حيان : البحر المحيط 8: 346.
2. ابن جني : المحتسب 2: 334.
3. المصدر نفسه 2: 334.
4. سورة البلد، آية :6.انظر: ابن جني : المحتسب 2: 361.
5. سورة القمر، آية :26. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 299.
6. ابن جني ؛ المحتسب 2: 299.

4.5.3 فُعَل:

وقـد جـاء من أمثلة هذا البناء في الصفات كلمة (سُوى)غير منون في قوله تعالـى"مَكَاناً سُوىً"[1]. قرأ بها الحسن، حيث قال ابن جني "تَرْك صَرْف (سُوى)ها هـنا مشكل؛ وذلك أنه وَصْف على فُعَل، وذلك مصروف عندهم: كمالٍ لُبَد، ورجل حُطَم، ودلـيل خُتَع، وسُكَع، إلا أنه ينبغي أن يحمل عليه أنه محمول على الوقف عليه، فجاءَ بترك التنوين. فإن وصل على ذلك فعلى نحوِ من قولهم: سَبْسَبّا وكَلْكَلاً، فجـرى في الوصل مجراه في الوقف"[2].وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط ، متأثرا بما قاله ابن جني.[3]

---

1. سـورة طه ، آية 58. انظر: الفراء: معاني القرآن 2: 182 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 58 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 73 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 236.
2. ابن جني: المحتسب 2: 58.
3. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 6: 236.

الفصل الرابع
أبنية جموع التكسير

الفصل الرابع

أبنية جموع التكسير

تحرص اللغات على تمييز فكرة الإفراد، وفكرة الجمع، ففي الكثرة الغالبة من اللغات مفرد وجمع، ولكنها تتخذ في هذا المعنى العقلي العام طرائق شتى لتصويره، أو التعبيــر عنه. فمن اللغات ما يميز الصيغة بين المفرد وغير المفرد في حين أنَّ اللغات السامية تتخذ لهذه الفكرة العقلية ثلاث صيغ: واحدة للمفرد، وأخرى للمثنى، وثالثة للجمع.[1]

ومن أنواع الجموع في اللغة العربية جموع التكسير، وهي ما دلت على أكثر مـــن اثنين أو اثنتين بتغيير صيغة مفرده لفظا أو تقديراً. والأصل في جمع التكسير أن يكـــون لاســـم الذات، نحو: (وجه)، و(نهر) تجمع على (وجوه)، و(أنهار). أمّا الاســـم العلـــم، فإنّـــه إنْ دلّ على مذكر وخلا من علامة التأنيث، جُمِعَ جمع مذكر سالماً، أو جمع تكسير، ذلك نحو: (محمّد)، و(مُحمدون)، و(محامد)، لمّا اسم الجنس المعنوي أي المصدر، فهو لا يجمع أصلاً؛ لأنه يدل بذاته على القليل والكثير، ولأنه يـــدل على الحدث كالفعل، والفعل لا يجمع، وكذلك ما أشبهه في معناه، فإذا لم يكن المـــصدر للتوكيد، أو فقد معنى الحدث الذي يعمل عمل الفعل، وانتقل إلى الاسمية الصِّرف، جاز أن يجمع.[2]

وتقـــسم جمـــوع التكسير إلى نوعين: جموع القلة، وجموع الكثرة، وسميت جموع القلة بذلك؛ لأنّها تقع ما بين الثلاثة إلى العشرة، وسميت جموع الكثرة بذلك؛ لأنهـــا تطلق على عشرة فما فوقها، وقد يُغني أحدهما عن الآخر وضعاً كقولهم في

---

1. انظر: أنيس: من أسرار اللغة ص: 129.

2. انظـــر: ســـيبويه: الكـــتاب 3: 395-403 ؛ الجرجاني (علي): كتاب التعريفات ص: 78 ؛ الأزهـــري (خالد): شرح التصريح على التوضيح 2: 299-300 ؛ قباوة: تصريف الأسماء والأفعال ص: 204-205.

(رجــل) (أرجُل)، ولم يجمعوه على مثال كثرة، وفي (رَجُل) (رِجَال)، ولم يجمعوه علــى مــثال قلــة، أو استعمالاً لقرينة مجاز نحو قوله تعالى: "ثلاثة قُرُوء"(سورة البقرة: 228)[1].

ويُشكك إبراهيم أنيس في صحة وجود جموع في اللغة العربية تختص بالقلة، وأخــرى تخــتص بالكثرة، ويرى أنَّ هذه القسمة لا تتطابق مع الأسلوب العربي، فالقرآن الكريم مليء بأمثال الآيات: "وهم في الغُرُفَات آمنون"[2]، وقوله تعالى: "إنَّ المــسلمين والمسلمات"[3]، وقوله تعالى: "ثلاثة قُرُوء"[4]، مما يُبرهن على أنَّ فكرة اختــصاص القلــة بصيغ، والكثرة بصيغ، لم تكن من الظواهر الملتزمة في اللغة العــربية، ولــيس يشفع للنحاة قولهم في نهاية الحديث عن صيغ القلة والكثرة: إنَّ العرب قد تستعمل هذه مكان تلك أو العكس لحكمة ما؛ لأن مثل هذا القول يحمل في ثناياه دليل ضعف الرأي الذي ذهبوا إليه.[5]

1.4 أبنية جموع القلة:

للقلــة أربعــة أوزان هــي: (أَفْعُلٌ)، و(أَفْعَالٌ)، و(أَفْعِلَةٌ)، و(فِعْلَةٌ) [6]، وسيتم الابتداء بذكر الجمع، وبعد ذلك ذكر مفرده، وأمثلة القلة التي وردت في (المحتسب) هي على النحو الآتي:

---

1. انظر: ابن جني: اللمع في العربية ص:97 ؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 308.
2. سورة سبأ، آية: 37.
3. سورة الأحزاب، آية: 35.
4. سورة البقرة، آية: 228.
5. انظر: أنيس: من أسرار اللغة ص: 130.
6. انظــر: ســيبويه: الكــتاب 3: 490 ؛ الأستراباذي: شرح الشافية 2: 89 ؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 308.

1.1.4 أفْعَال:

وقـد نـصَّ ابن جني على أنَّ (فَعْل) إذا كانت عينه معتلة واواً، أو ياء كُسِّر على (أفْعال)، وذلك نحو: (ثَوْب، وأثْواب)، و(بَيْت، وأبْيات)، وغير وزن (فَعْل) من أوزانــه: نحــو: (حِزْب، وأحْزَاب)، و(صُلْب، وأصْلاب)، والوصف نحو: (جِلْف، وأجْلَـاف)، و(خَلَق، وأخْلاق). قيل ويطَّرد أيضاً فيما فاؤه همزة أو واو، وهو على (فَعْل) صحيح العين، نحو: (أنْف، وآناف)، و(ألْف، وآلاف)، و(وَهْم، وأوْهام)، وقلَّ (أفْعَــال) في (فَعْل) حال كونه أجوف نحو: (مَال، وأمْوَال)، وندر في (فُعَل) نحو: (رُطَب، وأرْطَاب)، ولزم في (فِعِل) نحو: (إبِل، وآبال)، وغلب في (فُعَل) لمضاعف نحو: (لُبَب، وألْباب)[1].

ومــن أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة (أدْبَار) في قراءة سالم بن أبي الجعد، والمنهال بن عمرو، ويعقوب لقوله تعالى: "وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ"[2]، قال ابن جني :" هذا كقولك: في أعقاب النجوم، قيل له: (دُبُر)، كما قيل له: (عَقِب)"[3]. وقـد جـاء عــن العرب جمع (فُعُل) على (أفْعَال)، نحو قولهم: (طُنُب، وأطْنَاب)، و(عُنُق، وأعْنَاق).[4]

ومــن أمثلته أيضاً في الشواذ كلمة (أهَالِيكُم) في قراءة جعفر بن محمد لقوله تعالــى: "مِنْ أوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أهَالِيكُمْ أوْ كِسْوَتُهُمْ أوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ"[5]، ويذهب ابن جني إلى أنَّه: يُقال أهل وأهْلَة، قال أبو الطَّمَحان[6]:

---

1. انظر: ابن جني : اللمع في العربية ص:98 ؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 309، 310.
2. سورة الطور، آية: 49. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 146 ؛ ابن جني: المحتسب 2 :292 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 150.
3. ابن جني : المحتسب 2 :292.
4. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 310.
5. ســورة المائــدة، آية: 89. انظر: ابن جني :المحتسب :1: 217 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 706 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 4: 13.
6. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة: (أهل) 1: 185.

وأَهْلَةِ وُدٍّ قد تَبَرَّيْتُ وُدَّهم،   وأَبْلَيْتُهم في الحمد جُهْدي ونَائلي

فأمّا (أهالٍ) فكقولهم: ليالٍ، كأن واحدها أهلاة وليلاة، وقد مر بنا تصديقا لقول سيبويه: فإن واحده في التقدير ليلاة ــ ما أنشده ابن الأعرابي من قوله:

في كُلِّ يَوْمٍ ما وكلِّ لَيْلاَهْ

حتى يقولَ كلُّ راءٍ إذ رآهْ

يا وَيْحَهُ من جَمَلٍ ما أشْقاهْ

ومن ذهب إلى أن (أهالٍ) جمع (أهلون)، فقد أساءَ المذهب؛ لأن هذا الجمع لم يأتِ فيه تكسير قط. قال الشنفرى:

ولـــي دُونكم أهلون سِيدٌ عَمَلَّسٌ،   وأرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعَرْفاء جَيْأَلُ

ونحـــو مـــن ذلـــك (أرض، وأراض)، القـــول فيهما واحد، ويقال: (أرض، وأرَضُـــون، وأرْضون)، بفتح الراء وتسكينها أيضا"[1]. ويذهب الزمخشري إلى أنّ (أهالـيكم) اســم جمـــع لأهل: كـ(الليالي) في جمع (ليلة)،[2] ويرى أبو حيان أنّ (أهَالِيكم) جمع تكسير، وبسكون الياء.[3]

ولا يُقْـبل قول سيبويه، وابن جني بأنّ تقدير (ليلة) هو (ليلاة)، وقياسه على (أهلة، وأهلاة)، فإن كانت كلمة (ليلاة) قد وردت في قول ابن الأعرابي، فإنّ الذي ألجأه إلى هذا البناء هو القافية وضرورة الشِّعر، ولعلَّ ورود هذا البناء خاص فقط بكلمة (ليلاة)؛ لذا لا يجوز تعميم ذلك على لغة الشِّعر أو لغة النثر.

وقـد ذكـر ابـن منظور أنّ: "أهل الرجل عَشِيرتُه وذَوُو قُرْباه، والـــجمع: (أهْلون، و آهَالٌ، و أهَالٍ، وأهْلات، وأهَلات"[4].

---

1. ابن جني : المحتسب 1: 217-218.

2. انظر: الزمخشري: الكشاف 1: 706.

3. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 13.

4. ابن منظور: لسان العرب، مادة: (أهل) 1: 185.

2.4 أبنية جموع الكثرة:

لقد حدد علماء العربية أبنية جموع الكثرة بثلاثة وعشرين بناء[1]، ومن هذه الأبنية التي وردت في (المحتسب) الأوزان الآتية:

1.2.4 فُعُل، وفُعْل:

يطّرد (فُعُل) جمعاً لـ(فَعُول) اسماً مذكراً أو مؤنثاً نحو: (عَمُود، وعُمُد)، أو صفة لا لمفعول نحو: (صَبُور، وصُبُر)، و(فَعِيل) بلا تاء اسماً نحو: (قَضِيب، وقُضُب)، ونـدر فـي الصفة نحو: (نَذِير، ونُذُر)، وفي ذي التاء نحو: (صَحِيفة، وصُحُف)، و(فَعَال)، و(فِعَال) اسمين غير مضاعفين لمذكر أو مؤنث نحو: (قَذَال، وقُذُل)، و(أَتَان، وأُتُن)، ولا يقاس في (فُعَال)، ويجب تسكين عينه إن كانت واواً اختياراً نحو: (سِوار، وسُوْر)، ويجوز التسكين إن لم تكن واواً، ولم يُضاعف نحو: (حُمْر، وقُتْل) بخلاف ما إذا ضوعف نحو: (سُرُر).[2]

ومن أمثلة (فُعُل) في الشواذ كلمة (الكُذُبُ) في قراءة يعقوب لقوله تعالى: " وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذُبُ "[3]، ويقول ابن جني: "أمّا (الكُذُبَ) بالنصب، فجمع (كِذَاب)، كـ(كِتَاب) و(كُتُب)، وجاز جمع (الكِذَاب)؛ لأنه ذُهِبَ به مذهب النوع، ولو أُريد به الجنس لكان جمعه مستحيلاً"[4]. ويرى أبو حيان أنّه جمع (كَذُوب)، وينقل عن صاحب اللوامح قوله: إنّ (الكُذُبَ) جمع (كِذَاب)، وهو مصدر.[5]

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 567-595 ؛ ابن جني: اللمع في العربية ص:97 ؛ السيوطي: همع الهوامع 2: 311 ــ 339.
2. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 312 ــ 314.
3. سورة النحل، آية: 116. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 13 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 527.
4. ابن جني: المحتسب 2: 13.
5. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 527.

ومن أمثلة هذا البناء أيضاً في الشواذ كلمة (النُجُم) في قراءة الحسن، ومجاهد لقوله تعالى: " وَعَلامَاتٍ وَبِالنُّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ"[1]، ويذهب ابن جني إلى أنّ "(النُجُم) جمع: (نَجْم)، ومثله مما كُسِّر من (فَعْل) على (فُعُل): (سَقْف، وسُقُف)، و(رَهْن، ورُهُن)، ونحوه: (ثَطّ، وثُطّ)[2]... ، وإن شئت قلت: أراد النجوم، فقصر الكلمة، فحذف واوها، فقال: النُجُم، ومثله المقصور من (فُعُول) قول أبي بكر في (أُسُد): إنه مقصور من (أُسُود)، فصار (أُسُد)، ثم أسكن فقال: (أُسْد). وقال الراجز:

إنّ الفقير بيننا قاضٍ حَكَمْ أَنْ تَرِدَ الماءَ إذا غاب النُجُمْ

يريد النجوم . وقال الأخطل[3]:

كلَمْعِ أيْدي مَثاكِيلٍ مُسَلِّبةٍ يَنْدُبْنَ ضَرْسَ بَنَاتِ الدَّهرِ والخُطُبِ

يريد الخطوب. وعليه أيضا قراءة يحيى: (وبالنُّجْم) ساكنة الجيم[4]، كأنه مخفف من النُجُم كلغة تميم في قولهم: رُسْل، وكُتْب".[5]

ويذهب ابن جني هنا إلى أنّ الأصل في بناء الجمع أنْ يكون على (فُعُول)، ثم حدث تقصير للواو فأصبحت ضمة، فجاء البناء على (فُعُل)، وحدث أن حذفت بعض القبائل العربية ـ تميم ـ الضمة فجاء البناء على (فُعْل)، وفي قول ابن دريد: إنّ (النُجْم) تكون واحداً وجمعاً[6]، إشارة إلى اختصاص هذا البناء بالمفرد، ونتيجة لعمليات صوتية حدثت لبناء (فُعُول) الدال على الجمع شابه (فُعْل) الدال

---

1. سورة النحل، آية: 16. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 72 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 8–9 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 10: 61 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 466.
2. انظر: لسان العرب: مادة: (ثطط) 4: 128. رجل ثَطٌّ: قليل شعر الحاجبَيْن.
3. ابن منظور: لسان العرب 14: 203.
4. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 466.
5. ابن جني: المحتسب 2: 8-9.
6. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 72

علـــى المفـــرد، فأصبح هذا البناء مشتركاً لفظياً يدل على المفرد والجمع مع الأخذ بعـــين الاعتـــبار أولية هذا البناء في الدلالة على المفرد، وفرعيته في الدلالة على الجمع.

ولا يـــستطيع الـــباحث المحدث أن يجزم بما قاله ابن جني، فلعلّ الأصل في بـــناء هذا الجمع أن يكون قد جاء على (فُعْل)، وحدث بعد ذلك إطالة للضمة، ولعلّ البنائـــين قـــد اســـتخدما جنباً إلى جنب، أحدهما: اختص بلغة الشّعر، وهو (فُعُل)، والآخـــر اختص بلغة النثر، وهو (فُعُول)، وحدث بعد ذلك أن انتشر بناء (فُعُل) في لغـــة النثر كما هو الشأن في قراءة الحسن، وكل هذا فرض ينقصه التتبع التاريخي لهـــذا البناء في اللغات السّامية، والنصوص العربية الموغلة في القدم حتى يُستطاع الحكم على أي البنائين أصل، وأيّهما فرع.

وممـــن تأثـــر بابن جني هنا ابن منظور حين قال: "وذهب ابن جني إلى أنه جمـــع فَعَـــلاً على فُعْل ثم ثقّل، وقد يجوز أن يكون حذف الواو تخفيفاً، فقد قرئ: "وبالنُّجُم هم يَهْتَدون"[1].

ومن أمثلة (فُعُل) في الشواذ كلمة (أُثُناً) في قراءة عطاء بن أبي رباح، وهي مـــا روتـــه عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى: " إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِـــهِ إِلَّـــا إِنَاثاً"[2]، ويقول ابن جني: "أمّا (أُثُن) فجمع (وَثَن)، وأصله (وُثُن)، فلما انـــضمت الـــواو ضماً لازماً قلبت همزة، كقول الله(تعالى): "وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَت"[3]، وكقولهم في (وُجُوه): (أُجوه)، وفي (وُعِد): (أُعِد)، وهذا باب واسع، ونظير (وَثَن، وأُثُن): (أَسَد، وأُسُد)، ومن قال: (أُثْنا) بسكون الثاء، فهو كـــ(أُسْد)، بسكون السين.

---

1. ابن منظور: لسان العرب 14: 203.
2. سورة النساء، آية: 117. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 28 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 198 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 599 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 368.
3. سورة المرسلات، آية: 11.

حكـــى سيبويه هذه القراءة: (أُثْنا) بسكون الثاء[1]. وذهب أبو بكر محمد بن السري فـــي قـــولهم: (أَسَد، وأُسْد) إلى أنها محذوفة من أُسُود"[2].وقد نقل الفراء قراءة ابن عـباس "(أُثْـــنا) بـــسكون الـــثاء جمـــع الوثن، فضم الواو فهمزها".[3] وقرأ أيوب السجستاني (وُثُناً) بضم الواو والثاء من غير همزة.[4]

ومـــن أمثلة (فُعْل) في الشواذ كلمة (الجُمْلُ) في قراءة ابن عباس وسعيد بن جبير لقوله تعالى: "وَلا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ"[5]، حيث يقول ابـن جنـــي: "أمّـــا (الجُمْلُ) يجوز في القياس جمع جَمَل كـــ(أَسَد، وأُسْد)، و(وَثَن، ووُثْن)، وكذلك المضموم لميم أيضا كـــ(أُسْد)"[6].

ومـــن أمـــثلة (فُعْل) في الشواذ أيضاً كلمة (نُهْر) في قراءة زهير العُرقُبيّ، والأعمـــش، وأبي نُهيك، وأبي مجلز، واليماني لقوله تعالى: "إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَـــرٍ"[7]، وقد نصّ ابن جني على أنّ "هذا جمع (نَهَر)، كما جاء عنهم من تكسير (فَعَل) على (فُعْل)، كَـــ(أَسَد، وأُسْد)، و(وَثَن، ووُثْن)"[8].

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 571. حيث يقول سيبويه: وقد كُسِّر على (فُعْل)، وذلك قليل، وذلك نحو: (أَسَد، وأُسْد)، و(وَثَن، ووُثْن) بلغنا أنها قراءة.
2. ابن جني :المحتسب :1: 198-199.
3. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 288.
4. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 3: 368.
5. سورة الأعراف، آية: 40. انظر: ابن جني :المحتسب 1: 249 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 4: 300.
6. ابن جني :المحتسب 1: 249.
7. ســـورة القمـــر، آية: 54. انظر: ابن جني :المحتسب 2: 300 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 182.
8. ابن جني: المحتسب 2: 300.

وقـد يجمـع (فعيل) على (فُعُل) ومن ذلك في الشواذ كلمة (جُدُد) في قراءة الزهـري لقوله تعالى: "وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا"[1]، يقول ابن جني "أمّا (جُدُدٌ) فجمع (جديد)، أي: آثار جُدُد غير مُخْتَلِقة؛ فهو أصح لها، وأوضح للونها"[2].

أمّـا قـراءة الجماعـة (جُدَدٌ) فقد قال فيها ابن جني: "وقد يجوز في (جُدُد) - وهـي جمع جديد - الفتح؛ هرباً من التضعيف إلى الفتح، وكذلك جميع ما كان مـثله مـن المـضاعف: كـ(سرير، وسُرُر، وسُرَر)، و(جَرير، وجُرُر، وجُرَر، و(تَلِـيل، وتُلُل، وتُلَل)[3]، و(بئر جَرُور، وجُرُر، وجُرَر، وجَرائر) وعلى كل حال فللقُـراء الرواية، وإذا عَضَدَها قياس، فحسبك به من إيناس"[4]. أمّا القرطبي فيرى أنّها جمع جديدة ، وهي الحدّة ؛ يقال: جديدة وجُدُد وجدائد ؛ كسفينة وسفن وسفائن وقد فسّر بها قول أبي ذؤيب:[5].

وممـا جمـع علـى (فُعُل) من (فعيل) في الشواذ كلمة (عُبُد) في قراءة ابن عباس، وابن مسعود، وإبراهيم النخعي، والأعمش لقوله تعالى: "وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيـرَ وَعَـبَدَ الطَّاغُوتَ"[6]، يقول ابن جني: "أمّا (عُبُد)، فجمع (عَبِيد)، وأنشد الأخفش[7]:

---

1. سـورة فاطـر، آية: 27. انظر: ابن جني :المحتسب 2: 199 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 296 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 14: 219.
2. ابن جني: المحتسب 2: 200.
3. الجرير: الزمام، والتليل: العنق.
4. ابن جني: المحتسب 2: 200.
5. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 14: 219.
6. سـورة المائدة، آية: 60. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 29 ؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القـرآن ص: 33 ؛ ابـن جنـي: المحتسب 1: 215 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 685 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 530.
7. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 3: 530 ؛ ابن منظور: لسان العرب، مادة (عبد) 10: 8.

انْسُبِ العَبْدَ إلـــى آبائِهِ، أسْوَدَ الـــجِلْدَةِ من قَوْمٍ عُبُد

هكـــذا قـــال أبو الحسن، وقد يجوز أن يكون (عُبْد) جمع (عَبْد)، كـــ(رَهْن، ورُهُـــن)، و(سَقْف، وسُقُف)، ومن جهة أحمد بن يحيى (عُبُد) جمع: (عابِد)، وهذا صحيح، كـــ(بازِل، وبُزُل)، و(شَارِف، وشُرُف)"[1].

ومـــن أمـــثلة هـــذا البناء كذلك في الشواذ كلمة (بُشُراً) في قراءة ابن عباس والسلمي لقوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ"[2]، يقول ابن جني: "أمّا (بُشُراً) فجمع (بشير)؛ لأنَّ الريح تُبشِّر بالسحاب"[3].

وقد يجمع (فَعُول) على (فُعْل)، ومن ذلك في الشواذ كلمة (نُشْراً) مخففة من (نُـــشُر) فـــي قراءة الحسن وقتادة وأبي رجاء والجحدريّ، لقوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي يُرْسِـــلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ"[4] حيث يقول ابن جني:" أما (نُشْراً) بتخفيف (نُـــشُراً) في قراءة العامة، و(النُّشُر) جمع: (نَشُور)؛ لأنها تَنْشُر السحاب وتستدرّه، والتثقيل أفصح؛ لأنه لغة الحجازيين، والتخفيف في نحو ذلك لتميم"[5].

ومن أمثلة (فُعُل) جمعاً لـــ(فُعْلة) في الشواذ كلمة (رُمُزاً) بضمتين، في قراءة الأعمش، ويحيى بن وثاب، وعلقمة بن قيس لقوله تعالى: "إِلَّا رَمْزاً"[6] ويذهب ابن جنـــي إلى أنّه: "ينبغي أن يكون هذا على قول من جعل واحدتها (رُمْزَة)، كما جاء

1. ابن جني :المحتسب 1: 215.
2. سورة الأعراف، آية: 57. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 133 ؛ ابن جني :المحتسب 1: 255 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 7: 146 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 4: 320.
3. ابن جني :المحتسب 1: 255.
4. سورة الأعراف، آية: 57. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 133 ؛ ابن جني :المحتسب 1: 255 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 7: 146؛ أبو حيان: البحر المحيط 4: 320.
5. ابن جني: المحتسب 1: 255.
6. ســـورة آل عمران، آية: 41. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 375 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 20 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 161 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 389 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 472.

عـــنهم (ظُلَمَـــة، وظُلُمَة)، و(جُمْعَة، وجُمُعَة)، ويجوز أن يكون جَمَع (رُمْزَة) على (رُمُــز)، ثم أتبع الضم الضم، كما حكى أبو الحسن عن يونس أنه قال: ما سُمع في شيء (فُعْل) إلا سمع فيه (فُعُل)"[1].

ولعلّ القبائل البدوية مثل قبيلة تميم تنطق بـــ(فَعْل) لميلها العام نحو الاقتصاد في النطق، والسرعة في الأداء، أمّا القبائل المتحضرة كالحجازيين فتميل دائماً إلى التأني في النطق وتحقيقه، فتأتي بهذا البناء على (فُعُل).

ويخالـــف أبـــو حـــيان ابن جني، فيرى أنّ (رُمْزاً) جمع (رَمُوز) كـــ(رُسُل، ورَسُـــول)، وعلـــى أنّـــه مـــصدر كـــ(رُمْز) جاء على (فُعْل)، وأتبعت العين الفاء كـــ(اليُسْر، واليُسُر).[2] وأبو حيان في قوله هذا مُتأثّرٌ بما قاله الزمخشري.[3]

2.2.4 فُعَل:

ويطّـــرد هذا البناء جمعاً لاسم على (فُعْلة)، و(فُعُلة) نحو: (غُرفة، وغُرَف)، و(جُمُعـــة، وجُمَع)، و(عُرْوة، وعُرَى) بخلاف الوصف، وشذّ (رَجُلٌ بُهْمَة، وبُهَم)، ويطّرد لـــ(فُعْلى) أنثى (أفْعَل) نحو: (كُبْرى، وكُبَر)، و(عُدّة، وعُدَد).[4]

ومن أمثلة (فُعَل) في الشواذ كلمة (ظُلَل) في قراءة عيسى الثقفي لقوله تعالى: "يَتَفَـــيَّأُ ظِلالُـــهُ"[5]، ويـــذهب ابن جني إلى أنّ: "(الظُلَلُ): جمع: (ظُلّة)، كـــ(حُلّة، وحُلَل)، و(جُلّة، وجُلَل)"[6]. وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط.[7]

---

1. ابن جني :المحتسب 1: 161-162.
2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 2: 472.
3. انظر: الزمخشري: الكشاف 1: 389.
4. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 314.
5. سورة النحل، آية: 48. انظر: ابن جني :المحتسب 2: 10 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 48.
6. ابن جني :المحتسب 2: 10.
7. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 48.

ومن أمثلة هذا البناء أيضاً كلمة (الصُّوَر) في قراءة قتادة لقوله تعالى: "وَنُفِخَ فِي الصُّوَرِ"[1]، وفي قراءة عِياض أيضاً لقوله تعالى: "يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّوَرِ"[2] وينص ابن جني على أنّ: "هذا البناء جمع (صُورة)، وقد يقال فيها: (صِيَر)، وأصلها: (صِوَر). فقلبت الواو ياء للكسرة قبلها استحساناً. قال أبو عبيدة: (الصُّوَر) جمع: (صُورة)، كـ(صُوَف) جمع: (صُوفة). ويقال: (الصُّوْر): القرن، ويقال: فيه ثُقَب بعدد أنفُس البشر. فإذا نفخ فيه قام الناس بالأرماس"[3].

3.2.4 فُعَّل:

ويطّرد (فُعَّل) جمعاً لوصف على (فاعِل)، و(فاعِلة) كـ(ضُرَّب) في (ضارب)، و(ضارِبة) بخلاف الاسم منهما كحاجب العين، وجائزة البيت.[4]

ومن أمثلة (فُعَّل) في الشواذ كلمة (سُمَّراً) في قراءة ابن مسعود وابن عباس وعكرمة، لقوله تعالى: "مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِراً تَهْجُرُونَ"[5]، حيث قال ابن جني: "(السُّمَّرُ) جمع: (سَامِر)، و(السَّامِر): للقوم يَسْمُرُون، أي: يتحدثون ليلاً، قال ذو الرمة:

وكَمْ عَرَّسَتْ بَعْدَ السُّرَى مِنْ مُعَرَّسٍ به مِنْ عَزِيفِ الجِنِّ أصْوَاتُ سَامِرِ

وروينا عن قطرب أنّ (السَّامِر) قد يكون واحداً وجماعة"[6].

---

1. سورة يّس ، آية: 51. انظر: ابن جني :المحتسب 2: 212.
2. سورة طـه ، آية: 102. انظر: ابن جني :المحتسب 2: 59 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 258.
3. ابن جني: المحتسب 2: 59.
4. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 318.
5. سورة المؤمنون، آية: 67. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 98 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 96 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 196 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 381.
6. ابن جني : المحتسب 2: 96.

ويرى أبو حيان كذلك أنّ "(سُمّراً) جمع سامر، وبزيادة ألف بين الميم والراء جمع (سامر) أيضاً، وهما جمعان مقيسان في مثل (سامر)".[1]

ومــن أمثلــته في الشواذ أيضاً كلمة (بُدَّى) شديدة الدال منونة في قراءة ابن عــباس، وابن يعمر، وطلحة، لقوله تعالى: "يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ"[2]، يقول ابن جني:" هذا أيضا جمع (بَادٍ)، فنظيره قول الله سبحانه: "أَوْ كَانُوا غُزًّى"[3]، جمع (غَازٍ) على (فُعَّل). ولو كان على (فُعَّال) لكان (بُدَّاء)، و(غُزَّاء)، كــ(كاتِب، وكُتَّاب)، و(ضَارِب، وضُرَّاب)"[4].

ويــذهب النحاس إلى أنّ (بادٍ)، و(بُدًّا) بالقصر مثل (غازٍ)، و(غُزًّى)، ويُمَدُّ مــثل (صائم)، و(صُوَّام)[5]، وقال ابن خالويه: "(بادون) جمع سلامة، و(بُدًّى) جمع تكسير مثل: (غازٍ)، و(غُزًّى)".[6] وابن جني في توجيه قراءة ابن عباس يحذو حذو النحاس، وابن خالويه، ويوافقهم في ذلك الزمخشري[7]، بينما يرى أبو حيان أنّ هذا الجمــع (بُــدًّى) لــيس بقياس في معتل اللام، بل شُبِّه بــ(ضارب)، وقياسه (فُعَلَة) كــ(قاضٍ، وقُضَاة).[8]

---

1. أبو حيان: البحر المحيط 6: 381.
2. ســورة الأحزاب ، آية: 20. انظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 309 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 119 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 177 ؛ انظر: الزمخشري: الكشاف 3: 538 ؛ انظر: أبو حيان: البحر المحيط 7: 215.
3. سورة آل عمران، آية: 156.
4. ابن جني : المحتسب 2: 177.
5. انظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 309.
6. ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 119.
7. انظر: الزمخشري: الكشاف 3: 538.
8. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 7: 215.

ومن أمثلة (فُعَّل) التي أشار إليها ابن جني في الشواذ كلمة (لُبَّداً)، في قراءة أبي جعفر لقوله تعالى: "يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالاً لُبَداً"[1]، فقد نصَّ ابن جني على أنَّ (لُبَّداً) "يكـون بلفظ الواحد نحو: (زُمَّل)، و(جُبَّاء)، ويكون جمع (لابِد)، كـ(قائم، وقُوَّم)، و(صائم، وصُوَّم)"[2]. ويرى أيضاً الزمخشري أنَّ (لُبَّداً) بالتشديد جمع (لابد).[3]

4.2.4 فِعَال:

يطَّرد هذا البناء جمعاً لـ(فَعْلَة) مطلقاً اسماً كان أو صفة يائي العين أو غيره نحو: (جَفْنَة، وجِفَان)، ويطرد في (فَعْل) اسماً أو صفة أو واوي العين نحو: (كَعْب، وكِعَاب)، و(فَعَل) اسماً نحو: (جَبَل، وجِبال) لا مضاعفاً، ولا منقوصاً، ويطرد في (فَعَلَة) نحو: (رَقَبة، ورِقاب)، ولوصف غير منقوص على (فعيل)، و(فعيلة) بمعنى (فاعِـل) نحو: (ظريف، وظريفة، ظِراف)، ولوصف على (فُعْلان) بالفتح، والضم، و(فَعْلانـة)، و(فَعْلـى) نحـو: (غِضَاب) في (غَضْبان، وغَضْبى)، و(خِمَاص) في (خُمْصان، وخُمْصانة).[4]

ومـن أمـثلة هذا البناء في الشواذ كلمة: (جِدَار) في قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وكثير من المكيين لقوله تعالى: "فِي قُرىً مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ"[5]، يقول ابن جني في هذه القراءة: "وأمَّا من قرأ: (من وراء جِدَار)، فيحتمل أمرين: أحدهما

---

1. سـورة البلد، آية: 6. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 174 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 361 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 759 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 470.
2. ابن جني: المحتسب 2: 361.
3. انظر: الزمخشري: الكشاف 4: 759.
4. انظر: ابن جني : اللمع في العربية ص:97 ؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 315.
5. سورة الحشر، آية: 14. انظر: النحاس: إعراب القرآن 4: 400،399 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 316 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 506 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 18: 24 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 247.

أنْ يكــون واحــداً وقــع موقع الجماعة، كقوله تعالى: "ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً"[1]، أي: أطفــالاً. وفــيه وجه آخر لطيف، وفيه الصنعة[2]، وهو: أنْ يكون (جِدَار) تكسير (جِــدَار) أيــضاً، فتكون ألف (جِدَار) في الواحد، كألف (كِتَاب)، و(حِسَاب)، وفي الجماعة كألف (ظِرَاف)، و(كِرَام)، ومثله مما كُسِّر من (فِعَال) قولهم: (ناقة هِجَان، ونُــوق هِجان)، و(دِرعٌ دِلاَص، وأَدْرُع دِلاص). ويدل على أنَّ (هِجَاناً) ليس لفظاً واحــداً يقع على الواحد فما فوقه كَــ(جُنُب) وبابه قولهم: (هِجَانَان)، وهذا واضح. وإنَّما جاز تكسير (فِعَال) على (فِعَال) من حيث كانت (فِعَال) أخت (فَعِيل). ألا ترى كــل واحــد مــنهما ثلاثياً، وقبل لامه حرف لين؟ فكما كُسِّر (فَعِيل) على (فِعَال) كــ(شَــرِيف، وشِــرَاف)، و(كَرِيم، وكِرَام)، كذلك أيضاً جاز تكسير (فِعَال) على (فِعَــال)، وكمــا أن ألــف (جِدَار) في الواحد ليست ألف (جِدار) في الجمع، فكذلك كــسرة الجــيم فيه غير كسرته فيه، وفتحة الدال فيه غير فتحته فيه، كما أن كسرة الشين في (شِرَاف) غير فتحتها في (شَرِيف)، وكما أن فتحة الدال من (جِدار) غير كــسرة الراء من (شَرِيف). فهذا الخلاف لفظاً هو الذي سوَّغ اعتقاد المتفقَين لفظاً مختلفين تقديراً ومعنى. وهذا غَور من العربية بَطِين، وله نظائر كثيرة، وفيه صنعة لطيفة، وقد أفردنا له باباً في كتابنا (الخصائص) فيما اتفق لفظه واختلف معناه من الحــروف والحــركات والــسكون، ومــثله سواء قول الله تعالى: "وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً"[3]، يكون (إمام) جمع (إمام)، على ما شرحناه في (جِدار)، وذهب أبو الحسن إلى أنه جمع (آمّ)، كــ(قائم وقيام)"[4].

والرأي الأول هو الأقرب إلى الصواب، وعليه علماء العربية كالنحاس، فقد ذهب إلى أنَّ "(جِدَار) واحد يؤدي عن جمع إلا أنَّ الجمع أشبه بنسق الآية؛ لأنَّ قبله

---

1. سورة غافر، آية:67.

2. تأثر بهذا الوجه ابن منظور في لسان العرب (15: 30).

3. سورة الفرقان، آية: 74.

4. ابن جني: المحتسب 2: 316-317.

(إلا في قُرًى)، ولم يقل (إلا في قرية)".[1] فسياق الآية هو الذي أضفى معنى الجمع على صيغة (جِدار)، وليست الصيغة هي التي تدلُّ على هذا المعنى كما يرى ابن جني، كما أنَّ قراءة الجمهور (جُدُر) تنقل شيئاً من هذا المعنى إلى ذهن علماء العربية في توجيه قراءة (جِدَار)، فيعالجون مثل هذه القراءات الشاذة، وأعينهم تلتفت إلى القراءات المشهورة لا يكادون يخرجون عن سيطرتها.

ومن أمثلة (فِعَال) في الشواذ كلمة (رِيَاشاً) بالفتح، في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وجماعةٍ، وعاصمٍ لقوله تعالى: "وَرِيشاً وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ"[2]، قال ابن جني: "يحتمل (رِيَاش) شيئين: أحدهما: أن يكون جمع (رِيش)، فيكون كـ(شِعْب، وشِعَاب)، و(لِهب، ولِهَاب)، و(لِصب ولِصاب)، و(شِقْب وشِقاب). والآخر: أنْ يكون لغتين: (فِعْلٌ)، و(فِعَال). هكذا قال أبو الحسن، قال: وقال الكلابيون: (الرياش): ما كان من لباس، أو حشو من فراش أو دثار، و(الريش): المتاع والأموال، وقد يكون (الريش) في الثياب دون المال. ويقال: هو حَسَنَ الريش، أي: الثياب. و(الرياش): القشر، وهما كما ترى متداخلان"[3]. ويقول الفراء: إن شئت جعلت (رياش) جمعاً واحده الريش، وإن شئت جعلته مصدراً في معنى الريش.[4] بينما يرى النَّحاس أنَّ (رِياشاً) جمع (رِيش)، وهو ما كان من المال واللباس.[5]، وذهب الزمخشري إلى أنَّ (رِياش) جمع (ريش) لمَّا أبو حيان فيرى أنَّهما مصدران بمعنى واحد نحو قولهم: (راشه الله يريشه رِيشاً، ورِياشاً).[6]

---

1. النحاس: إعراب القرآن 4: 400،399.
2. سورة الأعراف، آية: 26. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 375 ؛ النحاس: إعراب القرآن 2: 120 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 43 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 246 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 4: 283.
3. ابن جني: المحتسب 1: 246.
4. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 375.
5. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 120.
6. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 283.

وعلى هذا يتفاوت استخدام كلمة (رِياش) في القبائل العربية، فمن هذه القبائل مــن تجعلها جمعاً لـــ(ريش)، ومن هذه القبائل من تجعلها مفرداً تستخدم جنباً إلى جنب مع كلمة (ريش)، أي أنّ كلمة (رِياش) اختصت ببيئة لغوية ــ كقبيلة كلاب ــ تغاير البيئة اللغوية التي تستخدم (ريش).

ومــن أمثلته كذلك في الشواذ كلمة (بِرَاءٌ) في قراءة عيسى بن عمر الثقفي، لقــوله تعالى: "لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ"[1]، حيث يقول ابن جنــي: "هذا جمع (بَرِيء)، وفي تكسيره أربعة أوجه: (بَرِيءٌ، وبِرَاءٌ) كــ(ظريف، وظِــراف)، و(بَــرِيءٌ، وأبْــرِياء) كـــــ(صـــديق، وأصدقاء)، و(بَرِيءٌ، وبُرَآء) كــ(شريف، وشُرَفاء)، و(بَرِيءٌ، وبُرَاء) –على فُعَال– كـ(تُؤام)، و(رُبَاب): جمع شاء رُبىً: حديثة العهد بالنِّتاج. وعليه بيت الحارث: (فإنَّا مِنْ حَرْبِهِم لَبُرَاءُ)

وقــال الفــراء: أراد (بُــرَآء)، فحذف الهمزة التي هي لام تخفيفاً، فأخذ هذا الموضـــع مـــن أبي الحسن قوله: إن (أشياءَ) أصلها: (أشْيِيَاء)، ومذهبه هذا يوجب ترك صرف (بُرَاء)؛ لأنها عنده همزة التأنيث"[2]. ولعلّ السبب في تعدُّد أبنية الجمع لكلمـــة (بَــرِيء) هـــو اختلاف اللهجات، كما أنّ لغة الشِّعر لها دور في توليد هذه الأبنية المتعددة كما هو الشأن في بيت الحارث.

ويقــول الفراء: "ومن العرب يقول: إنَّا بِراءٌ منكم، فيجري، ولو قرئت كذلك كـــان وجهاً".[3] ولعلّ الفراء بقوله هذا لم يطّلع على قراءة عيسى بن عمر الثقفي.

---

1. ســورة الممتحنة، آية: 4. انظر: الفراء: معاني القرآن 3: 150 ؛ النحاس: إعراب القرآن 4: 412 ؛ ابـــن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 155 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 319 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 513 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 252.
2. ابن جني: المحتسب2: 319.
3. الفراء: معاني القرآن 3: 150.

ويذهب النحاس إلى أنّ أبا عمرو وعيسى أجازا "(إنّا بِرَاءٌ منكم)، وهي لغة معروفة فصيحة، كما تقول: (كريم، وكِرام)"[1].

5.2.4 فُعَّل، فُعَّال:

يطّرد بناء (فُعَّل)، و(فُعَّال) جمعاً لوصف على (فَاعِل)، و(فَاعِلة) نحو: (ضُرَّب) في (ضارب، وضاربة)، و(صَائِم، وصُوَّام)، وندرا في المنقوص استغناء بفعله، وندرا فيما عدا ما ذُكر كـ(أعْزَل، وعُزَّل، وعُزَّال)، و(سَخْل، وسُخَّل، وسُخَّال)، و(نُفَسَاء، ونُفَّس، ونُفَّاس).[2]

ومن أمثلتهما في الشواذ كلمة (عُبَّد)، و(عُبَّاد) في قراءة أبي واقد الأعرابي، لقوله تعالى: "وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ"[3]، قال ابن جني: "أما (عُبَّد) الطاغوت فجمع (عابد)، ومثله (عُبَّاد)، كـ(ضارب، وضُرَّب، وضُرَّاب)"[4]. وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط.[5]

ومن أمثلة هذا البناء أيضاً كلمة (رُجَّالاً) جمع: (راجِل)، في قراءة ابن عباس وأبي مِجلَز ومجاهد وعِكرمة والحسن وأبي عبد الله جعفر بن محمد، لقوله تعالى: "يَأْتُوكَ رِجَالاً"[6]، قال ابن جني: "أمَّا (رُجَّالاً)، فجمع: (راجِل)، كـ(كاتِب، وكُتَّاب)، و(عالِم، وعُلاَّم)، و(عامِل، وعُمَّال)"[7].

---

1. النحاس: إعراب القرآن 4: 412.
2. السيوطي: همع الهوامع 3: 318.
3. سورة المائدة، آية: 60. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 33،34 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 215 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 530.
4. ابن جني : المحتسب 1: 215.
5. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 3: 530.
6. سورة الحج، آية: 27. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 95 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 79 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 153 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 338.
7. ابن جني: المحتسب2: 79.

وقد جاء على (فُعَّال) في الشواذ كلمة (سُمَّاراً) على أنَّها جمع (سَامِر) ، وذلك في قراءة أبي رجاء، لقوله تعالى: "مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِراً تَهْجُرُونَ"[1]، حيث قال ابن جني:" فهذا كـ(كاتب، وكُتَّاب)، و(شَارِب وشُرَّاب)"[2].

6.2.4 فُعَال:

ويكون جمعاً لـ(فاعِل)، نحو كلمة: (سُقَاة) في قراءة ابن الزُّبير وأبي وجزة السعدي ومحمد بن علي وأبي جعفر القارئ لقوله تعالى: "أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ"[3]، وقرأ الضحاك (سُقَايةَ) قال ابن جني: "أمَّا (سُقَاة)، فجمع: (سَاق)، كـ(قاض، وقُضَاة)، و(غازٍ، وغُزَاة). وأمَّا (سُقَاية) ففيه النظر، ووجهه أن يكون جمع (ساق)، إلا أنَّه جاء على (فُعَال) كـ(عَرَق، وعُراق)، و(رَخِل، ورُخَال)، و(توءَم، وتُؤام)، و(ظِئر، وظُؤَار)، و(إنسان، وأُناس)، و(ثِنى، وثُناء)، و(بريء، وبُرَاءُ). فكان قياسه إذ جاءَ به على (فُعَال) أن يكون: (سُقَاء)، إلا أنَّه أنَّثه كما يؤنَّث من الجمع أشياء غيره، نحو (حِجارة)، و(عِبارة)، و(قَصير، وقِصارة). جاءَت في شعر الأعشى (وعُيُورة) و(خُيوطة)، وقد جاء هذا التأنيث أيضاً في (فُعَال) هذا. ذهب أبو علي في قولهم: (نُقَاوة) المتاع إلى أنه جمع (نَقوة)، فعلى هذا جاءَ (سُقَايةُ الحاجِّ)، فهو كتأنيث (ظُؤار) و(تُؤام) ونحو ذلك. وكأن الذي آنس مَن قرأ (سُقَاة)، و(سُقَاية)، وعدل إليه عن قراءة الجماعة: (سِقايةَ الحاجِّ وعِمارة المسجد الحرام) ـ هربه من أن يقابل الحدث بالجوهر، وذلك أن السِّقاية، والعِمارة مصدران، و(مَن آمن بالله) جوهر، فلا بد إذا من حذف المضاف، أي:

---

1. سورة المؤمنون، آية: 67. انظر: ابن خالويه: ص: 98 ؛ ابن جني:المحتسب 2: 97 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 196 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 12: 91.
2. ابن جني: المحتسب 2: 97.
3. سورة التوبة، آية: 19. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 207 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 42 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 286 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 18: 59 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 22.

أجعلتم هذين الفعلين كفعل من آمن بالله؟ فلما رأى أنه لابد من حذف المضاف قرأ: (سُقاة)، و(عَمَرَة) و(سُقَايَة) على ما مضى. ولست أدفع مع هذا أن يكون (سقاية الحاجّ) جمع (ساق) و(عمارة المسجد الحرام) جمع: (عامر)، فيكون كـ(قائم، وقيام)، و(صَاحِب، وصِحَاب)، و(رَاع، ورِعاء)، إلا أنه أنّث (فعالا) على ما مضى، فصار كـ(حِجارة) و(عِيارة)، وأن يكونا مصدرَي (سقيت)، و(عمرت) أقيس؛ لأن ذلك في اللغة أفشى. وبَنَى (سُقاية)، وهو جمع (ساق) على التأنيث لا على أنه أنث (سِقاء)؛ لأنه لو أراد ذلك لقال: (سِقَاءَة)، فهمز، كـ(عَظَاءة) إذا بُنيت على (العَظَاء)، ويكون كل واحد منهما قائماً برأسه"[1]. وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط متأثّراً بابن جني حتى في طرح الأمثلة.[2]

فيرى ابن جني أنّ (سُقاة) جمع (ساقٍ) بينما (سُقاية) تتراوح ما بين المصدرية والجمع، وكونها مصدراً أفشى وأكثر شيوعاً في اللغة. وقد نصّ النحاس على أنّ "(سُقَاة) جمع (سَاق)، والأصل فيه (سُقَيَة) على (فُعَلَة) كذا الجمع المعتل من هذا نحو: (قاض، وقُضَاة)، و(نَاس، ونُسَاة)، فإن لم يكن معتلاً جُمع على (فَعَلة)".[3]

وقرأ عكرمة وابن أبي إسحاق وأبو مِجْلَز والحسن البصري والزهري (رُجَالاً) بضم الراء، وتخفيف الجيم منونة، في قوله تعالى: "يَأْتُوكَ رِجَالاً"[4]، يقول ابن جني: "وأمّا (رُجَالاً)، فغريب، وهو مما ذكرناه مما جاء من الجمع على (فُعَال): كـ(ظُؤار)، و(عُرَاق)، و(رُخَال)، و(ثُنَاء)، و(تُؤام)، و(رُبَاب)، إلا أنه

---

1. ابن جني: المحتسب 1: 286.
2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 22.
3. النحاس: إعراب القرآن 2: 207.
4. سورة الحج، آية: 27. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 95 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 73،2: 79.

أُنـث بالألف كما أُنث بالهاءِ في قولهم: (النُّقاوة). قال أبو علي: وهو جمع (نَقْوَة)، وأُنث كما أُنث (فِعَال) في نحو: (حِجارَة)، و(ذِكارَة)، و(عِبارَة)"[1].

7.2.4 فِعْلان، وفُعْلان:

يطّـرد (فِعْلان) جمعاً لاسم على (فُعَل)، أو (فَعَل)، أو (فُعَال) مطلقاً صحيحاً كان أو معتل العين، أو اللام نحو: (صُرَد، وصِرْدان)، و(خَرَب، وخِرْبان)، و(تَاج، وتِيجان)، و(فَتى، وفِتْيان)، وشذَّ في (فُعَال) الوصف كـ(شُجَاع، وشِجْعان)، و(قِنْو، وقِـنْوَان). أمّـا (فُعْـلان) فيطرد جمعاً لاسم على (فَعِيل)، أو (فَعَل) صحيح العين كـ(رَغِيف، ورُغْفان)، و(ذَكَر، وذُكْران)، أو على (فَعْل) كـ(ظَهْر، وظُهْران)، أو على (فِعْل) كـ(ذِئْب، ذُؤْبان).[2]

ومن أمثلتهما في الشواذ (صِنْوان) في قراءة الجمهور، و(صُنْوَان) في قراءة أبـي عـبد الـرحمن السُّلَمِيِّ (صُنْوانٌ) لقوله تعالى: "صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسقَى بِمَـاءٍ"[3]. حـيث يقول ابن جني: "فأمّا الواحد فـ(صِنْو) بكسر الصاد، وأمَّا الجمع فـ(صِنْوَانٌ) بكسرها، و(صُنْوان) بضمها. و(الصِنْو): النخلة لها رأسان، وأصلها واحـد. ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: العباس عمِّي وصِنو أبي، فكأنه قال: همـا فـرعان مـن أصل واحد. و(الصُّنوان) بالضم لتميم وقيس، وبالكسر لأهل الحجـاز. فأمّـا (صِنْو، وصُنْوَانٌ) (بالضم والكسر)، فإن نظيره: (ذِئب، وذُؤبان)، و(قِـنْو، وقُـنْوان). وقـد يكـون مثله (شِيح، وشِيحان). وجاز تكسير (فِعْل) على (فُعْلان)، كما جاز تكسير (فَعَل) عليه، نحو: (خَرَب، وخِرْبَان)، و(شَبَث، وشِبْثَان)، و(بَرَق وبِرْقَان)، وذلك أن (فِعْلاً) و(فَعَلاً) قد تعاقبا على المعنى الواحد، فصارا في

---

1. ابن جني: المحتسب 2: 73.

2. ابن جني: اللمع ص:98 ؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 321.

3. سـورة الـرعد، آية: 4. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 350 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 66 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 351.

ذلك أخوين، نحو: (بِدْل، وبَدَل)، و(شِبْه، وشَبَه)، و(مِثْل، ومَثَل)، فكما كسّروا (فَعَلاً) على (فِعْلان) فيما ذكرنا، فكذلك أيضاً كسّروا (فِعْلاً) عليه في (صِنْو، وصِنوان). ونظير (صِنْو، وصِنْوان) في اتفاق اللفظين واختلاف التقديرين مما جاء على (فِعْل) و(فِعْلان) قولهم: (قِنْو، وقِنْوان)، و(حِسْل، وحِسلان)[1]، و(رِئد، ورِئدان) [2]، و(خِشْف، وخِشْفان) [3]، و(سِيد، وسِيدان). هذا هو الظاهر، ومثله (كِير الحداد، وكِيران)، و(شِيح، وشِيحان) [4]، و(خِيط، وخِيطان من النعام) [5]، و(خِرْص الرمح وخِرْصان) [6]، و(شِقْد، وشِقْدان) [7]، و(نِسْوة، ونِسْوان)"[8].

ويظهر من قول ابن جني أنّ القبائل المتحضرة تميل دائماً إلى الكسر وعلى هذا نطق الحجازيين لـ(فِعْلان)، أمّا القبائل البدوية فتميل إلى الضم، وعلى هذا نطق تميم وقيس لـ(فُعْلان).

8.2.4 فُعَلاء:

يطرد (فُعَلاء) جمعاً لـ(فَعِيل) وصف ذكر عاقل بمعنى: (فاعل)، أو (مُفْعِل)، أو (مُفَاعِل) كـ(كَرِيم، وكُرَماء)، و(سميع، وسُمَعاء)، وما دلّ على سجية حَمْد أو ذمّ من (فُعَال)، أو (فاعل) كـ(شُجَاع، وشُجَعَاء)، و(صالح، وصُلَحاء).[9]

---

1. الحسل: ولد الضب حين يخرج من بيضته.
2. الرئد: ما لان من الأغصان.
3. الخشف مثلثه: ولد الظبي أول ما يولد وأول مشيه.
4. الشيح: من معانيه برد يمني.
5. الخيط: جماعة النعام .
6. خرص الرمح: سنانه.
7. الشقد: مفرده شقده، وهي حشيشة كثيرة الاهالة واللبن.
8. ابن جني: المحتسب1: 351–353.
9. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 320.

مــن أمثلة هذا البناء في جموع التكسير كلمة (شُهَدَاءَ) في قراءة أبي المهلَّب محارب بن دثار، لقوله تعالى: "شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا"[1]، قال ابن جني: "وهو جمع (شهيد) ويجوز أن يكون جمع (شاهد)، كعالم وعلماء والأول أجود"[2].

9.2.4 فَوَاعِل:

يطَّرد (فَوَاعِل) جمعاً لـ(فاعِل) غير وصف لذكر عاقل ثانيه ألف زائدة نحو: (حَاجِز، وحَوَاجِز)، و(خَاتَم، وخَواتم)، أو ثانيه واو غير ملحقة بخماسي، كـ(جَوْهَر، وجَوَاهِر)، ويفصل عينه من لامه ياء تزاد في الجمع إنْ فُصِلا إفراداً كـ(سَابَاط، وسَوَابِيط)، و(جَاسُوس، وجَوَاسِيس)، وشذَّ في صفة المذكر نحو: (فَارِس، وفَوَارِس).[3]

ومن أمثلة هذا الجمع في الشواذ (صوالح، وقوانت، وحوافظ) في قراءة طلحة بن مصرف لقوله تعالى: "فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ"[4]. ويذهب ابن جني إلى أنَّ "التكسير هنا أشبه لفظاً بالمعنى، وذلك أنَّه إنما يراد هنا معنى الكثرة، لا (صالحات) من الثلاث إلى العشرة، ولفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة من لفظ القلة بمعنى الكثرة، والألف والتاءُ موضوعتان للقلة، فهما على حد التثنية بمنزلة (الزيدون) من الواحد إذا كان على حد (الزيدان). هذا موجبُ اللغة على أوضاعها، غير أنَّه قد جاء لفظ الصحة والمعنى الكثرة، كقوله تعالى: (إنَّ

---

1. سورة آل عمران، آية: 18. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 18 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 155 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 373 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 420.
2. ابن جني : المحتسب 1: 156.
3. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 322.
4. سورة النساء، آية: 34. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 265 ؛ النحاس: إعراب القرآن 1: 452 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 26 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 187 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 5: 110 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 250.

المسلمين، والمسلمات) إلى قوله تعالى: "والذّاكرين الله كثيراً والذاكرات"[1]، والغرض في جميعه الكثرة، لا ما هو لما بين الثلاثة إلى العشرة"[2].

ويذهب الفراء في توجيه قراءة (فالصوالح قوانت) إلى أنّ (فواعل)، و(فاعلات) تصلح في جمع (فاعلة).[3] ويذهب النّحاس في توجيه هذه القراءة إلى أنّ هذا جمع مكسّر مخصوص به المؤنث.[4] وينقل أبو حيان قول ابن جني في توجيه هذه الآية بأنّ "التكسير أشبه بالمعنى، إذ هو يعطي الكثرة، وهي المقصودة هنا".[5]

10.2.4 فَعَالى:

يطّرد (فَعَالَى) جمعاً لاسم على (فَعْلاء)، أو (فِعْلَى)، أو (فَعْلَى) كـ(صَحْرَاء، وصَحَارَى)، و(ذِفْرَى، وذَفَارَى)، و(عَلْقَى، وعَلاقَى)، وشذّ في الوصف كـ(عَذْراء، وعَذَارَى)، ووصف على (فُعْلَى) كـ(حُبْلَى، وحَبَالَى)، ولوصف على (فَعْلان) كـ(غَضْبَان، وغَضَابَى)، و(سَكْرَان، وسَكَارَى)، ولوصف على (فَعْلَى) كـ(سَكْرَى، وسَكَارَى).[6]

ومن أمثلته في الشواذ كلمة (يَيَامَى)، في قراءة أبي عبد الله المدني، لقوله تعالى:"فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ"[7] ويرى ابن جني أنّ: "القراءة المجمع عليها: (في يَتَامَى النِّساء)، بياء وتاء بعدها. ولا يجوز قلب التاء

---

1. سورة الأحزاب، آية 35.
2. ابن جني : المحتسب 1: 187.
3. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 265.
4. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 452.
5. أبو حيان: البحر المحيط 3: 250.
6. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 322.
7. سورة النساء، آية: 127. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 29 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 200 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 378.

هنا ياءً. والقول عليه ـــ والله أعلم ـــ أنّه أراد (أَيَامَى)، فأبدل الهمزة ياء، فصارت (يَيَامَى)، وقلبت الهمزة ياء كما قلبت الهمزة ياء في قولهم: قطع الله (أَدَيَه)، يريدون يــده، فرد لام الفعل، وأعاد العين إلى سكونها، فصارت (يَدْيَه)، ثم أبدل الياء همزة فــصارت (أَديــه)، ولم أُسمع هذا إلا من جهته، وإنّما ما كان فقد قُلِب الياءُ همزة، (فاليَيَامى) على هذا القول (فَعَالى)، تكسير (أَيْمَى) على (فَعْلَى) كـــ(هَلْكَى).»[1] وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط متأثّراً بما قاله ابن جني.[2]

ولعــلّ أصــل البناء هو (يَيَامَى)، وليس (أَيَامَى) كما يرى ابن جني، ولميل الناطقين باللغة إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، عمدت اللغة إلى (قانون المخالفة) لما في نطق الصوتين المتماثلين في الكلمة الواحدة من مجهود عضلي، فأبدلت الياء الأولى همزة.

---

1. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 200-201.

2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 3: 378.

الفصل الخامس

أبنية الفعل

الفصل الخامس

أبنية الفعل

الفعـــل أمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقـــع، وما هو كائن لم ينقطع، فأمّا بناء ما مضى، فَـــ(ذَهَبَ)، و(سَمِعَ)، و(مَكُثَ)، و(حُمِــدَ)، ولمّــا بـــناء ما لم يقع، فإنّه قولك آمراً: (اذهبْ)، و(اقتلْ)، و(اضربْ)، ومخبـــراً: (يقتُلُ)، و(يذهَبُ)، و(يَضرِبُ)، و(يُقتَلُ)، و(يُضرَبُ)، وكذلك بناء ما لم ينقطع، وهو كائن إذا أخبرت[1].

وينقـــسم الفعـــل من حيث البناء إلى: مجرد، ومزيد، فالفعل المجرد ما كانت حروفه أصلية، وهو على أصلين: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيه[2].

ويعلـــل ســـيبويه عدم مجيء الفعل على خمسة أحرف بقوله: "وليس لبنات الخمـــسة فِعلٌ، كما أنّها لا تُكسَّر للجمع؛ لأنّها بلغت أكثر الغاية مما ليس فيه زيادة، فاســـتثقلوا أن تلـــزمهم الزوائد فيها، لأنّها إذا كانت فعلاً فلابد من لزوم الزيادات، فاستثقلوا ذلك أن يكون لازماً لهم، إذ كان عدده أكثر عدد ما لا زيادة فيه، ودعاهم ذلـــك إلـــى أنْ لم يكثر في كلامهم مزيداً ولا غير مزيد، كثرة ما قبله؛ لأنّه أقصى العدد"[3].

ولعـــلَّ اللغـــة العربية في تاريخها الطويل قد اشتملت على أفعال خماسية لا زيادة فيها أو أكثر من ذلك، إذ إنَّ اللغات ــ بشكل عام ــ في طفولتها المبكرة وقبل أن تـــصل إلـــى طـــورها المثالـــي قد تضمنت كلمات طويلة كثيرة الحروف كتلك الأوزان التي يشير إليها الصرفيون في كتبهم والتي لا نكاد نرى لها أثراً في القرآن

1. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 12.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 301 ؛ المبرد : المقتضب 1: 94 ؛ ابن جني: المنصف ص: 45.
3. سيبويه: الكتاب 4: 301.

الكـــريم، أو الـــشعر العباسي مثل: (اقعنسس)، و(احرنجم)، و(اطلخم)، و(اجرنثم) ....إلـــخ، فقـــد انتشر هذا النوع من الكلمات الطويلة، وشاع في اللغة العربية تلك الكلمـــات الثلاثية الحروف أو الرباعية الحروف، وتكونت منها معظم كلمات اللغة العربية، والسبب في ذلك هو ميل اللغات نحو التقصير من بنية الكلمات، وعلى هذه الفرضية تسقط نظرية الثنائية التي ترى أنّ الأصل السامي القديم كان ثنائياً.[1]

1.5 الفعل الثلاثي المجرد:

يـــتحدث الصرفيون العرب عن أبواب الفعل الثلاثي، فيفترضون إمكان شكل عين كل من الفعل الماضي والمضارع بإحدى الحركات الثلاث الفتحة أو الضمة أو الكـــسرة، ثـــم يتساوقون مع القسمة العقلية، فيفترضون لأبواب الثلاثي تسعة وجوه، يرفـــضون مـــنها ثلاثـــة؛ لأنها لم ترد عن العرب كما يقولون، وتلك الأبواب التي يرفـــضونها هـــي: (فَعُل يَفْعَل)، و(فَعُل يَفْعِل)، و(فَعِل يَفْعُل)، فإذا روى لهم بعض الـــرواة أفعـــالاً مـــثل: (نَعِم يَنْعُم)، و(فَضِل يَفْضُل)، أخذوا يتلمسون لها الأسباب والمعاذير.

وربما كان ابن جني في كتابه الخصائص أشهر من عني بمثل هذه الأفعال؛ إذ عقد لها في كتابه فصلاً سماه (تداخل اللغات)، أو (تركُّب اللغات)، فزعم أن قبيلة كانت تقول: (نَعِم يَنْعَم)، وأخرى تقول: (نَعَم يَنْعُم)، ثم تداخلت اللهجتان، فتكون ذلك الـــوزن الغـــريب على العربية، وهو: (نَعِم يَنْعُم)، على أن ابن جني لم يحدثنا عن كيفية تداخل اللهجات، ولا عن الدوافع التي قد تدفع لمثل هذا التداخل، ولم يُشر ابن جني إلى السر في اقتصار مثل هذا التداخل على فعلين أو ثلاثة من كل أفعال اللغة العـــربية، فافتراض أن لهجة من اللهجات تستعير طريقة النطق بالماضي فقط دون

---

1. انظر: أنيس، إبراهيم، 1992م، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، ص: 32

مضارعه، أو المضارع فقط دون ماضيه أمر بعيد الاحتمال، وذلك لأن الأوزان لا تستعار، وإنما الذي يستعار هو الكلمات.

ولعل ابن جني أراد بتداخل اللغات أنه قد يصادف أن نجد في لهجة من اللهجات فعلاً أو فعلين لا يتبعان طريقة الاشتقاق في الأفعال الأخرى، وحينئذ تعلل مثل هذه الأفعال بأن الماضي أو المضارع غريب على هذه اللهجة، وأنه على هذه الصورة مستعار من لهجة أخرى تحت ظروف خاصة به.[1]

ومن أظهر المواضع التي توضح اختلاف البنية في اللهجات ـ ويستتبع ذلك اختلاف في القراءات القرآنية ـ هو اشتقاق مضارع الفعل الثلاثي من الماضي، وقد جاءت كتب النحاة بعلاج مضطرب لما سموه بأبواب مطردة، وكل ما يمكن عمله بصددها هو استنباط قواعد غالبة شواذها كثيرة جداً، ويجب أن يُنظر إلى أبواب الثلاثي كما رواها النحاة على أنها تنتمي إلى أكثر من لهجة واحدة، والذي رووه ما هو إلا مزيج من لهجات عدة، لأنّ أساس الفهم في أية لهجة من اللهجات هو الخضوع لقاعدة مطردة نادرة الشذوذ.[2]

والفعل المجرد هو ما كانت أحرفه أصلية لا يسقط أحدها في تصريف الفعل إلاّ لعلة تصريفية[3]، وهو على أصلين: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيه[4]، وهذه الأفعال تكون على ضربين: فعل مبني للفاعل، وفعل مبني للمفعول، فالمبني للفاعل على ثلاثة أضرب: (فَعَلَ)، (فَعِلَ)، (فَعُلَ):

---

1. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 375 ـ 386 ؛ أنيس: من أسرار اللغة ص: 39،40.
2. انظر: أنيس: في اللهجات العربية ص: 146 ـ 150.
3. الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص: 378 ؛ عبد الحميد: دروس في التصريف ص: 56.
4. ابن جني: المنصف ص: 45.

1. (فَعَـلَ) ويكــون متعدياً وغير متعد، فالمتعدي نحو: (ضَرَبَ)، و(قَتَلَ)، وغير المتعدي نحو: (جَلَسَ)، و(نَهَضَ).
2. (فَعِـلَ) ويكــون متعدياً وغير متعد، فالمتعدي نحو: (شَرِبَ)، و(رَكِبَ)، وغير المتعدي نحو: (سَلِمَ) و(قَدِمَ).
3. (فَعُلَ) ولا يكون أبداً إلاّ غير متعد؛ لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكــون علــيها الفاعــل لا لــشيء يفعلــه قصداً لغيره نحو: (شَرُفَ)، و(ضَرُفَ).[1]

وقــد أشــار ابــن جني إلى سكون العين في بعض الأفعال، حيث قال: "فأمّا قــولهم: (قَالَ)، و(خَافَ)، و(طَالَ)، وسكون عين الفعل فيها، وإجماعهم على ذلك، فــإنّ أصــل العــين منه الحركة، فأصل (قال): (قَوَلَ)، وأصل (خاف): (خَوِفَ)، وأصل (طال): (طَوُلَ)، ثم انقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وليس أصل العين السكون، ولو كان الأمر كذلك لصحت الواو ولم تنقلب"[2].

ويقول كذلك: "إنّ جميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عين الفعل فيها إلاّ متحركة، وإن سُكِّنت فلعلة دخلتها، وأصلها الحركة"[3].

وحقــيقة الأمر أنّ عين الأفعال المعتلة ليست ساكنة ــ إذا صحّ أنّ الصائت الطويل ألف المد وواو المد تُعدُّ عيناً لهذه الأفعال ــ والذي حدث هو إطالة الصائت القــصير بعد فاء الفعل عندما حذفت عين الفعل المعتل، وقول ابن جني: إنّ (قال)

---

1. ابن جني: المنصف ص: 49.
2. ابــن جني: المنصف ص: 51–52. تنازع علماء الصرف في توجيه إعلال الفعل الأجوف، فضرب هذا التنازع مثلاً، حتى قال أبو العلاء المعري (اللزوميات 1: 54):
أعِلّتُ عِلّةَ (قال) وهي قديمةٌ أعيَا الأطبَّةَ كلَّهم إبراؤهـا
3. ابن جني: المنصف، ص: 52.

أصله: (قَوَل) فرض ينقصه الأداء الاستعمالي،[1] وإن كان في قوله هذا يتوافق مع أحـــدث المـــناهج اللغوية الحديثة التي ترى أنَّ هنالك بنية عميقة وأخرى سطحية، والاهتمام بالجانب الداخلي للغة لا بد أن يعتمد على عدد من الافتراضات الأساسية التي تكون البنية العميقة للغة.[2]

وما يُصطلح عليه بـــ(البنية العميقة) لدى المدرسة التوليدية يسميه تمام حسّان بـــ(الجوهر)، و(الجوهر) أحد المقولات العشر التي أثِرت عن أرسطو، ويرى تمام حسّان أنَّ النحاة نظروا إلى اللغة نظرتهم إلى الأشياء والمحسوسات، فجعلوا للكلمة جوهراً كما جعلوه للمادة، ورأوا أنَّ جوهر الكلمة لا يتغير إلا بالإعلال أو الإبدال، فالأصل أو الجوهر في (قال) هو: (قَوَل)، ويُمثّل هذا القول جانباً من جوانب تطبيق مقـــولات أرسطو في التفكير النحوي العام.[3] وممّا ذكره ابن جني من أبنية الفعل الثلاثي المجرد في كتابه المحتسب:

1.1.5 فَعَلَ:

(فَعَل): أكثر عدداً في الصيغ العربية؛ لأنَّه الفعل الحقيقي الذي يَدُلُّ غالباً على العمـــل والحـــركة والفعـــل إطلاقاً؛ لذلك فهو أكثر تصرُّفاً إذ تقابله ثلاث صيغ في المـــضارع، والمُـــشْكِل فـــي هذه الصيغ هو أنَّها سماعية لا تخضع مبدئياً لقواعد مضبوطة.[4]

---

1. يـنص إبراهيم أنيس على أنه ما يُقال من أن (خاف) أصلها (خوِف) بكسر العين في الماضي أمـــر يحتاج إلى تحقيق، ويذهب أنيس إلى أن الأصل الاشتقاقي لحروف العلة يرجع إلى تلك الأصوات السهلة: (النون، واللام، والراء، والميم) التي تسمى في علم الأصوات (Liquids).
2. الراجحـــي، عـبده، الـنحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، 1986م، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 124.
3. انظر: حسّان: مناهج البحث في اللغة ص: 18.
4. انظر: البكوش: التصريف العربي ص: 89.

وبـــاب (فَعَــلَ) المـــتعدي يجيء على: (يَفْعِل) مكسور العين، كـــ(ضَرَبَ): (يَــضرِب)، و(حَــبَسَ): (يَحْبِس). وباب (فَعَــلَ) غير المتعدي يكون على: (يَفْعُل) مــضموم العين، كـــ(قَعَدَ): (يَقْعُدُ)، و(خَرَجَ): (يَخْرُجُ)، وقد يتداخلان، فيجيء هذا فــي هذا، كـــ(قَتَلَ): (يَقْتُلُ)، و(جَلَسَ): (يَجلِس)، إلا أنّ الباب ومجرى القياس على ما ذُكر.[1]

ومن أمثلة مضارع (فَعَل) في القرآن الكريم التي ورد فيها استعمالان بالكسر تارة وبالضم تارة أخرى مضارع: (هَبَطَ)، فقد ورد في قراءة الجمهور بالكسر في قــوله تعالـــى: "وَإِنَّ مِـــنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ الله"[2]. وبالضم في قراءة الأعمش (يَهْبُطُ)[3]، ويرى ابن جني أنَّه قد "ذُهِب في هذا الموضع إلى أنّ (هَبَطَ) (يَهْبِط) هنا مــتعد، قالــوا ومعناه: لمَا يَهْبِطُ غيرَه من طاعة الله عز وجل، أي إذا رآه الإنسان خــشع لطاعة خالقه، إلا أنه حُذف هنا المفعول تخفيفاً، ولدلالة المكان عليه، ونسب الفعــل إلـــى الحَجر؛ لأنّ طاعة رائيه لخالقه إنما كانت مسببة عن النظر إليه، أي: مــنها مـــا يَهبُط الناظرَ إليه؛ أي: يُخْضِعُه ويُخْشِعه، وقد جاء (هبطته) متعدياً كما ترى. قال شمر[4]:

ما راعَنِـــي إلاَّ جَناحٌ هَابِطاً   علـــى البُـــيوتِ، قَوْطَه العُلابِطاَ

وأعملـــه فـــي (القَوط)، فعلى هذا تقول: هبط الشيء وهبطته، وهلك الشيء وهلكته. وقالوا في قول العجاج[5]:

ومَهْمَهٍ هالِكِ مَنْ تَعَرَّجا   هائلةٍ أهْوالُه مَنْ أدْلَـــجا

1. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 92 .
2. سورة البقرة، آية :74.
3. انظــر: ابـــن خالـــويه: مختـــصر فـــي شواذ القرآن ص:7 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 92 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 183.
4. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة: (لعط) 13: 207.
5. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 92 ؛ ابن منظور: لسان العرب، مادة: (هلك) 15: 81.

قولـــين: أحـــدهما أنه كأنه قال: هالكِ المتعرجين، والآخر: هالك مَن تعرجا، أي: مهلـــك من تعرّج، فتقول على هذا: أصبحت ذا مال مهلوك، وهلكه الله يهلكه هُلكـــاً. وإذا كانت كذلك، وكانت (هَبَط) هنا قد تكون متعدية، فقراءة الجماعة: (لمَا يهْـــبِطُ) بكسر الباء أقوى قياساً من يَهبُطُ؛ لأنّ معناه: لمَا يهبِطُ ميصره ويحطُّه من خشية الله"[1]. ونرى ابن جني يتمحل هنا في اللجوء إلى تقدير مفعول حتى يبرهن على تعدية (يَهبُط) بالضم، وتعدية هذا الفعل يتوافق مع ما قرره سابقاً من قوله بأنّ الفعل المضارع مضموم العين قد يأتي متعد، ومكسور العين قد يأتي لازم من باب التداخل، ولكنّ قول الصرفيين العرب بأنّ الفعل المضارع مكسور العين يأتي متعد ومـــضموم العين يأتي لازم قد يتوافق مع منطق أرسطو ولكنّه حتماً لن يتوافق مع منطق اللغة الخاص وأداءاتها الاستعمالية.

ولـــيس هنالك داعٍ لكل هذه التقديرات التي أتى بها ابن جني من أجل تقدير المفعول به ليبرهن على تعدية (يَهبُط) بالضم، فتقدير مثل هذه المحذوفات لا يصح كونها قرآناً؛ لأنّ ألفاظها غير منزلة، ولا مُتعبَّد بها، ولا معجزة كما هو الشأن في القـــرآن، وألفـــاظ هـــذه المحـــذوفات ليست قرآناً؛ لأنها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها[2]، وفي هذا القول دعوة إلى التعامل مع ظاهر النص وشكله دون لجوء إلى تقديـــر وتأويـــل، فـــإنّ أهم صفة في النحو الحديث أنّه يستبعد كثيرا من الأصول الفلـــسفية القديمة، يستبعد التقديرات العقلية وما إليها من تأويل وتفسير، إنّ أهم ما يوصـــف به النحو الحديث أنّه شكلي (Formal) أو صُوَري، إنّه ينظر إلى الصور اللفظـــية المخـــتلفة التي تعرضها لغة من اللغات ثم يصنفها على أسس معينة ، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعيا.[3]

---

1. ابن جني: المحتسب 1: 92-93.
2. انظر: الخضري، محمد الشافعي، (ت:1286هـ)، 2005م، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1: 12.
3. السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص: 207.

وممن تأثر بابن جني في توجيه الآية السابقة ابن منظور بقوله: "أجودُ القولين فيه أن يكون معناه: وإن منها لما يَهْبِطُ مَن نَظَر إليه من خَشْيَةِ الله، وذلك أنَّ الإنسان إذا فكَّر في عِظَم هذه المخلوقات تَضاءل وخَشَعَ، وهبَطَت نفسُه؛ لعظم ما شاهَد، فنُسِب الفعل إلى تلك الحِجارة لما كان الخشوع والسُّقوط مسبَباً عنها وحادثاً لأجل النظر إليها".[1]

وورود استعمالين نحو: (يَهبِط)، و(يَهْبُط) يحدث في اللغة، فكثيراً ما يسمح بحركتين في نفس الوقت وخاصة الضمة والكسرة، وهو ما يجعل مستعمل العربية محتاجاً دوماً إلى الاستنجاد بالمعاجم للتثبت من حركة العين نظراً لانعدام شكل النصوص عادة.[2]

ومما يؤسف له في دراسة الأداءات الاستعمالية المتعددة هو عدم نسبتها إلى قبائل معينة في كتب علماء اللغة القدماء، لكن ممَّا يُستأنس به من إشارات عامة في هذا المجال قول إبراهيم أنيس: إنَّ القبائل البدوية بوجه عام تميل إلى مقياس اللين الخلفي المسمى بالضمة؛ لأنه مظهر من مظاهر الخشونة البدوية فحيث كسرت القبائل المتحضرة وجدنا القبائل البدوية تضم، لهذا تحل إحداهما محل الأخرى في كثير من الظواهر اللغوية غير أنَّ الكسر دليل التحضر والرقة في معظم البيئات اللغوية، واللغة العربية في تطورها إلى اللهجات الحديثة مالت في غالب الأحيان إلى التخلص من بعض ضماتها وإبدال الكسرة بها حين استقرت في المدن والبيئات المتحضرة.[3]

أمَّا المضعف المتعدي من (فَعَلَ)، فالقياس أن يأتي بابه على (يَفْعُل)، نحو: (جَرَّ يَجُرُّ). ويغلب في هذه الحالة سقوط حركة العين؛ لأنَّ النبرة التي تقع على المقطع الأول من الفعل تُضعِف عادة من مدى حركة العين، وتتفق اللهجات العربية

---

1. ابن منظور: لسان العرب : مادة (هبط) 15: 13.
2. البكوش: التصريف العربي ص: 89.
3. انظر: أنيس: في اللهجات العربية ص81-88.

القديمة في إسقاط هذه الحركة عند تماثل العين واللام، وترجع ظاهرة إسقاط حركة العين في المضاعف بالإضافة إلى تأثير النبرة إلى ثقل تتابع مقطعين قصيرين متماثلين، وينتج عن إسقاط العين أنّ العين التي كانت بداية المقطع الثاني، وهو منفتح قصير، تصبح نهاية مقطع منغلق، ويصبح الفعل مركّباً من مقطعين فقط، الأول منغلق والثاني منفتح قصير، ولا يخفى ما في ذلك من اقتصاد في المجهود النطقي وخفّة في الصيغة الحاصلة.

واعتبرت الأفعال المضعفة جميعها على وزن (فَعَل) باستثناء أفعال قليلة على وزن (فَعُل)، وذلك لغلبة ما كان أصله (فَعَل) المتعدي غلبة مطلقة، ولعدم ظهور حركة العين الأصلية حتى في الحالات التي يمكن أن تظهر فيها، فتعامل جميع الأفعال كما لو كانت على وزن (فَعَل)، فسقوط حركة العين في المضاعف يؤدي إلى إهمال نوعها، ويجعل تمييز النحاة بين (شَدَدَ)، و(قَرِرَ) تمييزاً قياسياً نظرياً لا يعتمد الواقع اللغوي الظاهر والاستعمال اللغوي الشائع، وإذا كانت حركة العين في الماضي تسقط في الأفعال المضاعفة، فإنّها في المضارع لا تسقط وإنّما تتبادل مكانها مع العين، فتتقدّمها، وتصبح بذلك حركة الفاء، وتكون هذه العملية واضحة إذا تذكّرنا دائماً أنّ الحركة بعد الحرف، وليست فوقه أو تحته.[1] وممّا سهل هذا الخلط في الماضي أن التمييز يبقى بصفة تعويضية في المضارع، فما كان متعدياً يقابله (يَفْعُل)، وما كان لازماً يقابله (يَفْعِل) بصفة عامة.[2]

ومن أمثلة هذا البناء التي جاءت على غير قياس الصرفيين كلمة: (صِرْهُنَّ) في قراءة ابن عباس لقوله تعالى: "فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ"[3]. وفي حديث ابن جني عن هذه

---

1. البكوش: التصريف العربي ص: 100 ــ 106.
2. السيوطي: المزهر 2: 37 ، 94.
3. سورة البقرة، آية: 260. انظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات ص: 189 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 136؛ الزمخشري: الكشاف 1: 337 ؛ العُكبَري: التبيان 1: 176؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 3: 196.

القراءة يقول: "أمّا بكسر الصاد وتشديد الراء فغريب، وذلك أنّ (يَفْعِل) في المضعف المتعدي شاذ قليل، وإنما بابه فيه (يفعُل)، كـ(صَبَّ الماء يصبُّه)، و(شَدَّ الحبل يشدُّه)، و(فَرَّ الدابّة يَفُرُّها)، ثم إنه قد مرّ بي مع هذا من (يَفعِل) في المتعدي حروفٌ صالحة، وهي: (نَمَّ الحديث يَنُمُّه وينِمُّه)، و(علّه بالماء يعُلّه ويعِلّه)، و(هرَّ الحربَ يهُرُّها ويهِرُّها)، و(غذَّ العِرقُ يغُذّه ويغِذّه)".[1] وقد نقل القرطبي هذا الرأي عن ابن جني.[2]

ويقع الاضطراب هنا في حديث ابن جني إذ ينص في بداية حديثه على أنّ هذا الاستعمال غريب، ويحكم عليه بأنّه شاذ، وبعد ذلك يورد عليه أمثلة قد استعملتها العرب، واستعمال مثل هذا النمط ليس غريباً على اللغة وأداءاتها، وإنّما هو غريب على منطق النحاة وأقيستهم وقواعدهم التي يفرضونها على اللغة فرضاً محاولين بذلك تحكيم قواعدهم في نصوص اللغة، وهذا مظهر من مظاهر المعيارية في دراسة النحو العربي، كما أنّ هنالك فرقاً بين الحكم على نمط من أنماط اللغة بأنّه شاذ والحكم عليه بأنّه قليل الاستعمال، فالحكم الثاني حكم وصفي يتوافق مع المناهج الحديثة في دراسة اللغة، والحكم الأول معياري تتجنبه الدراسات الحديثة في دراسة اللغة قدر الإمكان.

ومن ذلك أيضاً كلمة (أهِشُّ) في قراءة إبراهيم النخعي لقوله تعالى: "أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي" [3]، ويرى ابن جني أنّه يحتمل "أنْ يكون أراد (أهُشُّ) بضم الهاء، أي: أكسر بها الكلأ لها؛ فجاء به على (فَعَل يَفْعِل)، وإن كان مضاعفاً ومتعدياً"[4].

---

1. ابن جني: المحتسب 1 : 136،2 : 50–51.
2. انظر: القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 3: 196.
3. سورة طـه، آية :18. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 50 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 59 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 11: 125؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 220.
4. ابن جني: المحتسب 2: 50.

ولعلَّ الأمر ليس كما يرى ابن جني أن يكون القارئ قد أراد أن يقول (أهَشُ) فجاء بها على (فَعَل يَفْعِل)، فالناطق باللغة لا يدور في ذهنه مثل هذه العمليات التي يتخــيلها النحاة، ومثل هذه الأقوال التي يأتي بها ابن جني في (باب تداخل اللغات) أقــرب إلــى الــصناعة مــنها إلى الاستعمال الحقيقي لمتكلم اللغة، ولعلَّ مثل هذه الــتحولات مــن الضم إلى الكسر في الصيغ العربية مظهر من مظاهر تأثر اللغة العربية بالبيئات المتحضرة التي عاشت فيها قبيل ظهور الإسلام وبعده.

ويــرى أبــو حــيان أنَّ (أهِــشُ) المكسورة الهاء بمعنى (أهُشُ) المضمومة الهــاء[1]، ومــا دامــت كل لهجة من اللهجات أو مجموعة منها قد التزمت اشتقاق المــضارع مــن الماضي الثلاثي على هيئة خاصة لا تشذ عنها إلا في النادر، وقد ورد استعمالان للفعل (أهشُ) أحدهما بضم الهاء والآخر بكسرها، وكان من الصعب أن ينــسب هذان الاستعمالان إلى بيئة لغوية واحدة، فذلك يبرهن صدق ما يراه أبو حــيان مــن أنَّ المعنى للصيغتين واحد، وإنْ اختلفت صورتهما، واختلاف صورة الصيغ يعود إلى تعدد اللهجات والبيئات اللغوية.

2.1.5 فَعِلَ:

صيغة (فَعِل) من حيث شيوعها في اللغة العربية متوسطة بين (فَعَل) و(فَعُل)، ووزن (فَعِل) خاصٌ بالحالات التي يكون عليها الحدث المشتمل عليه الفعل، وبعض صــيغ (فَعِل) لازمة مثل: (فَرِح)، و(حَزِن)، و(يَئِس)، والبعض الآخر متعدية نحو: (شَــرِب)، و(عَلِم)، و(رَكِب)، والفاعل بالنسبة لهذه الطائفة من الأفعال يقوم بالفعل ويتلقى الفعل، فتعود عليه نتائجه أو يقوم به لنفسه ولفائدته.[2]

---

1. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 6: 220.
2. انظر: البكوش: التصريف العربي ص: 87.

وتشير كتب النحو إلى وجود اختلافات لهجية في نطق هذه الصيغة: منها حذف كسرة العين عند بكر وتميم، ومنها كسر الفاء عند هذيل، وقد يصحب كسر الفاء حذف حركة العين، وهو ما قد يفسر بقاء صيغ شاذة مثل: (نِعْم)، و(بِئْس).[1]

ومن أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة (يَظْلِلْنَ) بكسر اللام، في قراءة قتادة لقوله تعالى: "فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ"[2]. ويذهب ابن جني إلى أنّ "هذه القراءة على (ظَلَلْتَ أَظِلُّ)، كـ(فَرَرْتُ أَفِرُّ)، والمشهور فيها (فَعِلت أَفْعَل): (ظَلِلْتُ أَظَلُّ). وأما (ظَلَلْتَ أَظِلُّ) فلم يمرر بنا، لكن قد مرّ نحو: (ضَلَلْتَ أَضِلُّ)، و(ضَلِلْتُ أَضَلُّ)، و(ضَلِلْتُ أَضِلُّ). ولم يقرأ قتادة إلا بما رواه، وأقل ما في ذلك أن يكون سمعه لغة".[3]

ولعلّ ورود هذه القراءة (يَظْلِلْنَ) بكسر اللام يُعدُّ من الأمثلة القليلة التي وردت في اللغة العربية، إذ إنّ (فَعِل) يقابله دائماً (يَفْعَل)، وهذا يتوافق مع ما يراه ابن جني بأنّ المشهور فيها (فَعِلتُ أَفْعَلُ): (ظَلِلْتُ أَظَلُّ). وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان بقوله: "والقياس الفتح؛ لأن الماضي بكسر العين، فالكسر في المضارع شاذ".[4]

وقد جرت اللغة العربية في اشتقاقها العام إلى المخالفة بين صيغة الماضي وبين صيغة المضارع؛ لذلك عُدَّ توحُّد حركة عين الفعل في الماضي والمضارع لكلمة (ظَلِلتُ ويَظْلِل) شذوذاً، وهذا ما يُعرف في الدراسات الصوتية الحديثة بقانون المغايرة،[5] وقد كان ابن جني موفقاً كل التوفيق حين عرض في (باب تركُّب

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 440 ؛ البكوش: التصريف العربي ص: 87.
2. سورة الشورى، آية :33. ابن جني: المحتسب 2: 252؛ الزمخشري: الكشاف 4: 231؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 16: 23؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 497.
3. ابن جني : المحتسب 2: 252.
4. أبو حيان: البحر المحيط 7: 497.
5. أنظر: أنيس: في اللهجات العربية ص: 144.

اللغـــات) إلـــى هـــذا القانـــون الذي اعترف به المحدثون، وأشاروا إلى أهميته في الاشـــتقاق، فقـــد قال ما نصُّه: "قد دلَّت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لـــصيغة المضارع، إذ الغرض في صيغ المُثُل إنَّما هو لإفادة الأزمنة، فجعل لكل زمـــان مثال مخالف لصاحبه، وكلَّما ازداد الخلاف كانت في ذلك قُوة الدلالة على الزمان".[1]

وممَّـــا ورد من أمثلة بناء (فَعِل) في الشواذ كلمة (حَرِمَ) في قراءة ابن عباس وسعيد بن المُسيِّب وعكرمة وقتادة لقوله تعالى: "وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لا يَـــرْجِعُونَ"[2]، ويرى الزجاج أنَّ ظاهر هذه الآية بقراءاتها المتعددة يحتاج إلى أن يُبَـــيَّن ولا يُعلَـــم أنَّ أحـــداً من أهل اللغة والتفسير بيَّنه[3]، وبعد ذلك يذهب إلى أنَّ "المعنـــى حَرام على قرية أهلكناها أن نتقبَّل منهم عملاً؛ لأنَّهم لا يرجعون، أي: لا يـــتوبون، و(حَـــرِمَ)، و(حَـــرُمَ) في معنى: حرامٌ، إلا أنَّ (حَراماً) اسم، و (حَرِمَ)، و(حَرُمَ) فعل".[4]

ويقـــول ابن جني: "أما (حَرِمَ)، فالماضي من (حَرِمِ) ، كـــ(قَلِقَ) من (قَلِق)، و(بَطِـــرَ) مـــن (بَطِـــرِ)، قالـــوا: (حَرِمَ زيد)، و(هو حَرِمٌ، وحَارِمٌ): إذا قُمِرَ مالَه، و(أحْرَمْتُهُ: قَمَرْتُه)"، [5] وإلى مثل هذا المعنى ذهب زهير بن أبي سلمى في قوله[6]:

---

1. ابن جني: الخصائص 1: 376.
2. سورة الأنبياء، آية 95. انظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 3: 404 ؛ النحاس: إعراب القرآن 3: 79 ؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 93 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 65 ؛ الزمخـــشري: الكـــشاف 3: 135 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 11: 225. أبو حيان: البحر المحيط 6: 313.
3. انظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 3: 404.
4. الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 3: 405.
5. ابن جني : المحتسب 2. 65.
6. انظـــر: أبو سلمى: زهير: ديوانه، دار صادر، بيروت، ص: 91 ؛ سيبويه: الكتاب 3: 66 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 65 ؛ ابن منظور: لسان العرب مادة: (حرم)، 4: 99.

وإنْ أتاهُ خَليلٌ يومَ مَسْألةٍ		يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

ومن أمثلة هذا البناء في الشواذ أيضاً كلمة: (صلِلْنا) بالصاد مكسورة اللام، في قراءة علي وابن عباس رضي الله عنهما وأبان بن سعيد بن العاص والحسن لقوله تعالى: "وَقَالُوا أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ"[1]، وفي حديث الفراء عن هذه القراءة يقول: "لست أعرفها، إلا أن تكون لغة لم نسمعها، ولو كانت (صلَلْنا) بفتح اللام لكان صواباً، ولكني لا أعرفها بالكسر".[2] وما دامت هذه القراءة قد رُفعت إلى علي كرّم الله وجهه، فورود (صلِلْنا) بالكسر صوابٌ لا شكَّ في ذلك، ولعلَّ الفراء لم يسمعها؛ لأنّه حتماً لم يطّلع على كلِّ لهجات العرب، ولم يطّلع كذلك على كل القراءات القرآنية، فقد رويت في (صلَلْنا) قراءة بفتح الصاد قرأ بها الحسن، ولم يُشر الفراء إلى ذلك.[3]

وينص ابن جني على أنّ: "صلَّ اللحمُ يَصِلُّ: إذا أنتن، وصلَّ أيضاً (يَصَلّ) ـــ بفتح الصاد ـــ والكسر في المضارع أقوى اللغتين. والمعنى: إذا دُفنّا في الأرض، وصَلَّتْ أجسامنا. يقال: (صلَّ اللحمُ) و(أصلَّ صُلُولا، وصِلالاً)، قال الحطيئة [4]:

هُوَ الفَتَى كُلُّ الفتى فَاعلمي		لا يُفْسِدُ اللحمَ لَدَيه الصُّلُولُ

---

1. سورة السجدة، آية: 10. انظر: الفراء: معاني القرآن 2: 331 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 118 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 173 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 516 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 195.
2. الفراء: معاني القرآن 2: 331.
3. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 173 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 195.
4. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 173 ؛ ابن منظور: لسان العرب مادة: (صلّ) 8: 273.

وقال زهير[1]:

تَلَجْلِجُ مُضْغَةً فيها أَنِيضٌ　　　　أَصَلَّتْ، فهيَ تَحتَ الكَشْحِ دَاءُ

وإلـــى مـــثل هـــذا ذهـــب أبو حيان، في تصريف مادة: (صلَّ)، وفي ذكر الـــشواهد،[2] ولعل ابن جني عندما ينصُّ على أنَّ (يَصِلُّ) بالكسر أقوى اللغتين، ينظـــر في قوله هذا إلى ما نصَّ عليه الفراء بأنَّ (صلَلْنا) بالفتح هو الصواب، ولا ينظـــر إلـــى النمط الوارد في القراءة القرآنية، ولو نظر إلى الأداء الاستعمالي في القراءة القرآنية لكانت (يَصَلُّ) بالفتح أقوى اللغتين ــ إذا وافقنا ابن جني وغيره من علمـــاء العربية في إطلاق مثل هذه الصفات الجمالية على اللهجات العربية ــ وفقاً لقانون المغايرة المتبع في اشتقاق الصيغ العربية.

3.1.5 فَعُلَ:

كلُّ ما جاء على وزن (فَعُلَ) من الأفعال ليس فعلاً بأتمِّ معنى للكلمة،[3] وإنَّما يـــدلُّ علـــى الاتصاف بصفة؛ لذلك فهو قليل العدد نسبياً، وهذه الأفعال قياسية أكثر منها مستعملة، فالقرآن لم يستعمل منها إلا أحد عشر فعلاً، وهي نسبة ضعيفة جداً تـــدل علـــى قلـــة أهمـــية هذا الصنف من الأفعال في الاستعمال، وهذا الفعل قليل التـــصرف، وبعض العرب كان يُسقط فيه حركة العين،[4] ويلازم حركة واحدة في

---

1. انظـــر: زهير بن أبي سلمى: ديوانه ص: 14 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 173 ؛ ابن منظور: لسان العرب مادة: (أنض) 1: 173.
2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 7: 195.
3. يقول إبراهيم أنيس: لا شك أننا نلحظ في مثل هذا الفعل (فَعُلَ يَفْعُلُ) معنى من معاني المبالغة أو شـــدة في الحدث، يرجح عندنا أنَّ مثل هذه الصيغة متفرعة عن (فَعَلَ)، وأنَّه لا يُلجأ إليها إلا حين يراد المبالغة في معنى الحديث الذي تتضمنه الصيغة الأصلية (فَعَلَ)، فليست إذاً من أبـــواب الثلاثـــي، بـــل يجب أن يُنظر إليها على أنَّها فرع مستقل، زاد معناه بتحول الصيغة الأصلية (فَعَلَ) إليه. (في اللهجات العربية ص: 147).
4. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 113.

المضارع هي حركة عين الماضي ذاتها،[1] فهو ـ كما ينص ابن جني ـ ضرب قائم في الثلاثي برأسه غير متعدٍ ألبتة.[2]

وينصُّ ابن جني في موضع آخر على أنّه "لا يكون أبداً إلا غير متعدٍ؛ لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعله قصداً لغيره، نحو: (شَرُفَ)، و(ظَرُفَ)"[3]، ويقول كذلك: "(فَعُلَ) لا يتعدى أبداً، فلا يجوز أن تبنيه للمفعول؛ لأنك إذا لم تذكر الفاعل ولم يكن ثَمّ مفعول يقوم مقامه في أن يجعل الفعل حديثاً عنه، بقي الفعلُ حديثاً عن غير محدَّث عنه، وهذا محال"[4].

ومن أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة: (بَعُدَتْ) بضم العين، في قراءة السُّلمي لقوله تعالى: "ألا بُعْداً لِمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ"[5]. حيث يقول ابن جني في هذه القراءة "أمّا (بَعُدَ)، فيكون مع الخير والشر، تقول: (بَعُدَ عن الشر)، و(بَعُدَ عن الخير)، ومصدرها البُعْدُ. وأمّا بَعِدَ، ففي الشر خاصة، يقال: (بَعِدَ يَبْعَدُ بَعَداً). ومنه قولهم: أَبْعَدَهُ الله، فهو منقول من (بَعِدَ)؛ لأنه دعاء عليه، فهو من (بَعِدَ) الموضوعة للشر، فقراءة السُّلمي متفقة الفعل مع مصدره".[6]

---

1. يُعلل ابن جني سبب توافق عين الفعل في الماضي والمضارع لصيغة (فَعُلَ)، وعدم خضوعهما لقانون المغايرة؛ لأنّه ضَرْبٌ قائمٌ في الثلاثي برأسه، ألا تراه غير متعدٍ ألبتة، وأكثر باب (فَعَلَ)، و(فَعِلَ) متعدٍ. فلمّا جاء هذا مخالفاً لهما ـ وهما أقوى وأكثر منه ـ خُولِفَ بينهما وبينه، فووفق بين حركتي عينيه، وخولف بين حركتي عينيهما. (ابن جني: الخصائص 1: 377).
2. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 377 ؛ البكوش: التصريف العربي ص: 86.
3. ابن جني: المنصف ص: 49.
4. المصدر نفسه ص: 52.
5. سورة هود، آية: 95. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 300 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 61 ؛ ابن جني : المحتسب 2: 227 ؛ العكبري: التبيان 1: 547 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 257.
6. ابن جني : المحتسب 2: 227.

وإن كانــت صيغة (بَعُدَ) تبدو دالة على الحركة في ظاهر الأمر إلا أنها في الحقيقة تدل على صفة البعد الناتجة عن الحركة، ولا تدل وحدها على الفعل؛ لذلك يعوِّضها في هذه الأحوال أحد مشتقاتها للدلالة على الفعلية مثل: (ابتعد).[1]

وابــن جنـــي يتكلف هذا تلمس الفروق الدلالية بين (بَعُدَ)، و(بَعِدَ)، ويرى أنَّ الصيغة الأولى: (بَعُدَ) تدل على البعد العام سواء كان عن الشر، أم كان عن الخير، أمّــا الصيغة الثانية: (بَعِدَ)، فهي نصٌ في البعد عن الشّر، ولو كان الأمر كما يرى ابــن جني لكان من الممكن نسبة القراءتين إلى بيئة لغوية واحدة تقرأ بـــ(بَعُدَ) في الدلالــــة العامــــة عن البعد، وتقرأ بـــ(بَعِدَ) في الدلالة الخاصة عن البعد عن الشّر، وهذا ما لا يمكن تصوُّره في القراءات القرآنية، فكل قراءة تُمثِّل بيئة لغوية خاصة، وعلـــى هذا يكون لـــ(بَعُدَ)، و(بَعِدَ) نفس الدلالة المعنوية مع نسبة كل واحدة منهما إلـــى بيئة لغوية مغايرة، ولعلَّ قراءة الضم تنسب إلى القبائل البدوية وقراءة الكسر تنســب إلـــى القبائل المتحضرة، وكثيراً ما يطالعنا ابن جني بمثل هذه الآراء الفنية التي تقترب من حقل الدراسات النقدية، وتبتعد نوعاً ما عن الدراسات اللغوية.

4.1.5 (فُعِلَ) المبني للمجهول:

الفعـــل المبنـــي للمفعول، يأتي على مثال واحد، وهو (فُعِلَ) نحو: (ضُرِبَ) و(قُتِلَ)، وهذا أصله (فَعَلَ) أو (فَعِلَ)، ثم نقل فجُعِل حديثاً عن المفعول، ألا ترى أنَّ (ضُرِبَ) منقول مَن (ضَرَبَ)، و(رُكِبَ) منقول من (رَكِبَ)، ولا يكون (فُعِلَ) منقولاً مـــن (فَعُلَ) أبداً، لأنَّ (فَعُلَ) لا يتعدى والفعلُ لا ينقل إلى (فُعِلَ) حتى يكون متعدّياً قبل النقل[2].

---

1. البكوش: التصريف العربي ص: 86.
2. انظر: ابن جني: المنصف ص: 52.

ومـن أمثلته في الشواذ كلمة: (رِدَّتْ) بكسر الراء، في قراءة علقمة بن قيس ويحيـى بن وثاب والأعمش لقوله تعالى: "رُدَّتْ إِلَيْنَا"[1]، وهي لهجة لبني ضبة،[2] ويـذهب ابـن جني إلى أنَّ "(فُعِل) من ذوات الثلاثة إذا كان مضعفاً أو معتلاً عينه يجـيء عنهم على ثلاثة أضرب: لغة فاشية، والأخرى تليها، والثالثة قليلة، إلا أنَّ المـضعف مخالـف للمعتل العين فيما أذكره. أما المضعّف فأكثره عنهم ضمُّ أوله نحـو: (شُـدَّ)، و(رُدَّ) ثم يليه الإشمام، وهو(شُِدَّ) بين ضم الأول وكسره، إلا أن الكسرة هنا داخلة على الضمة؛ لأنَّ الأفشى في اللغة الضم. والثالث وهو أقلّها نحو: (شِدَّ)، و(رِدَّ)، و(حِلَّ)، و(بِلَّ)، بإخلاص الكسر"[3].

وقـد أشـار سـيبويه إلى هذه اللهجة التي تكسر الأول بقوله: "اعلم أنَّ لغة للعـرب مطّـردة تجـري فيها (فُعِل) من (رَدَدْت) مجرى (فُعِل) من (قُلْتُ)، وذلك قـولهم: قـد رِدَّ، وهِدَّ. لمّا اسكنوا العين ألقوا حركتها على الفاء كما فُعِل ذلك في (جِئْت)، و(بِعْت) .. واعلم أنَّ (رُدَّ) هو الأجود الأكثر".[4]

فهـذا النطق المطّرد في الماضي المجهول يقوم على مبدأين: أحدهما: تغليب حـركة العين التي هي أهمُّ عادة، وبما أنّها تسقط في المضاعف، فإنّها تأخذ مكان حـركة الفـاء. وثانـيهما: اجتـناب الالتباس الموجود في صيغة (رُدَّ) (الماضي المجهـول) للـنطق الحجازي المتغلب، بصيغة (رُدَّ) (الأمر)، بينما (رِدَّ) لا تلتبس بشيء؛ لأنّه لا توجد صيغة المجهول من اللازم.[5]

---

1. سـورة يوسف، آية: 65. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 335 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 64 ؛ ابن جني : المحتسب 2: 345 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 321.
2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 321.
3. ابن جني : المحتسب 2: 345.
4. سيبويه: الكتاب 4: 423،422.
5. انظر: البكوش: التصريف العربي ص: 106،105.

ومن أمثلة (فُعِل) في الشواذ كلمة: (عُمُوا)، وكلمة: (صُمُّوا) بضم العين والصاد، في قراءة يحيى بن وثاب، وإبراهيم النخعي لقوله تعالى: "وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا"[1]، ويذهب ابن جني إلى أنه: "يجب أن يكون هذا على تقدير (فُعِل)، كقولهم: (زُكِمَ وأَزْكَمَه الله)، و(حُمَّ وأَحَمَّه الله)، فكذلك هذا أيضاً، جاءَ على (عُمِي) و(صُمَّ)، و(أعماه الله وأصمه الله). ولا يقال: (عَمَيْتُه)، ولا (صَمَمْتُه)، كما لا يقال: (زَكَمه الله)، ولا (حَمَّه)"[2].

وإلى مثل هذا ذهب الزمخشري في الكشاف[3]، والعُكبَري في التبيان[4]، وأبو حيان في توجيه هذه القراءة إلا أنّ أبا حيان نصّ على أنّ هذه "الأفعال متعدية ثلاثية، فإذا بُنيت للفاعل صارت قاصرة، فإذا أردت بناءها للفاعل متعدية أدخلت همزة النقل، وهي نوع غريب في الأفعال".[5]

2.5 أبنية الأفعال المزيدة ومعاني الزيادة:

الفعل المزيد هو ما زيد على حروفه الأصلية حرفٌ يَسقُطُ في بعض تصاريف الفعل لغير علة تصريفية، أو حرفانِ، أو ثلاثةُ أحرفٍ كذلك. ولكل واحد من هذه الأبنية المزيدة معانٍ يَرِدُ لها، وبها يفارق معناه معنى الثلاثي المجرد، والمزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى؛ لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى كانت عبثاً.[6]

---

1. سورة المائدة، آية: 71. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 34 ؛ ابن جني : المحتسب 1: 217 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 696 ؛ العُكبَري: التبيان 1: 358 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 543.
2. ابن جني : المحتسب 1: 217.
3. الزمخشري: الكشاف 1: 696.
4. العُكبَري: التبيان 1: 358.
5. أبو حيان: البحر المحيط 3: 543.
6. انظر: الأستراباذي: شرح الشافية 1: 83 ؛ عبد الحميد: دروس التصريف ص: 70.

وعندما يتكلم النحاة أحياناً عن أنّ معنى التاء في (افتعل) هو الافتعال، ويسمونها (تاء الافتعال)، فهؤلاء يعلقون معنى ما بحروف الزيادة، فيجعلون حروف الزيادة لواصق لا زوائد، ولكن النحاة في الوقت نفسه يفردون باباً خاصاً يسمونه (معاني صيغ الزوائد) مع إضافة كلمة (صيغ) إلى الزوائد، وبذا يجعلون المعاني الوظيفية التي هي فروع على معاني التقسيم مما تفيده الصيغ لا الزوائد، وهذا هو المنهج الأمثل لعلاج الموضوع لسببين: أحدهما: أنّه لو أسندت هذه المعاني الوظيفية إلى الزوائد لخرج بها ذلك عن طابع الزيادة إلى طابع الإلصاق؛ لأنّ العنصر الوحيد الذي ينفرد بالدلالة على معنى وظيفي عام هو اللاصقة، أمّا الزوائد فلا يمكن أن يُنسب إليها بمفردها معاني صرفية عامة، وغاية ما يمكن أن يُنسب إليها هو الدلالة على معنى الجهة في الحدث.

والسبب الآخر هو أنّ استخلاص الزائد وعزله عن الكلمة إن كان مقبولاً في السين والتاء وفي تاء الافتعال، فليس مقبولاً في عناصر أخرى كالتضعيف والتكرار الذي يصعب معه نسبة الزيادة إلى أحد المكررين، ومن هنا لا تستقل هذه العناصر بمعاني مستقلة، وإنما تكون جهات لفهم معنى الحدث؛ لذلك كان المنهج السليم أن ينسب المعنى الوظيفي الصرفي للصيغة إلى الصيغة المزيدة كلها لا إلى زوائدها.[1]

ويرى (هرمان بول) Herman paul أنّ الناس حين يتلقون الكلمات والصيغ لا يحللونها إلى عناصرها، ولا يستخرجون منها الأصول والزوائد واللواحق والسوابق، بل يدركون تلك الصيغ إدراكاً كلياً.[2]

ولقد تناول ابن جني بعض أبنية الأفعال المزيدة في ثنايا كتابه المحتسب، وبين معاني الزيادة فيها، وهي على النحو الآتي:

---

1. حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص: 160 ــ 162.
2. نقلاً عن: أنيس: من أسرار اللغة ص: 33.

1.2.5 أَفْعَل:

يـــرى ابـــن جني أنّ موضع زيادة الهمزة أن تقع أوّلاً، وبعدها ثلاثةُ أحرف أصـــول، فمتى رأيت ثلاثة أحرف أصولاً وفي أولها همزة، فاقض بزيادة الهمزة، عـــرفت الاشـــتقاق فـــي تلك اللفظة أو جهلته، حتى تقوم الدّلالة على كون الهمزة أصـــلاً[1]. وفي الثلاثي المجرد يلاحظ " أنّ زيادة الهمزة جاءت من خارج المادة، ولم تكن من الكلمة نفسها". [2]

وتأتـــي زيادة الهمزة في بناء (أَفْعَل) لمعانٍ كثيرة، منها: الإثبات، والإيجاب، والمـــصادفة، والتعدية، والكثرة، والصيرورة، والإعانة، والتعريض، والسّلب، وقد تكـــون الصفة في معنى الفاعل، وفي معنى المفعول، أو لجعله صاحب الشيء، أو لبلوغ عدد، أو زمان، أو مكان، أو لمعنى المجرد، أو لمعنى الدعاء والمطاوعة. [3]

وقد ذكر ابن جني أمثلة على بناء (أَفْعَل) إذا جاء بمعنى الدخول في المكان، وذلـــك نحـــو قراءة الجماعة لقوله تعالى: "إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ"[4]، حيث يقول ابن جني"أمّا قراءة العامة، فوجهها أن تأتوا غامضاً من الأمر لتطلبوا بذلك التأولَ على أخـــذه، فـــ(أغمض) على هذا: (أتى غامضاً من الأمر)، كقولهم: (أعمن الرجل): (أتى عمّان)، و(أعرق: أتى العراق)، و(أنجد: أتى نجد)، و(أغار: أتى الغَور)"[5].

ومـــن أمثلة هذا البناء التي جاءت بمعنى الدخول في المكان أيضاً في الشواذ كلمـــة (أَفْضَوْا) من (أَفْضَيْت)، في قراءة السري بن يَنْعُم وأبي حيوة لقوله تعالى:

---

1. انظر: ابن جني: التصريف الملوكي ص: 50 ؛ ابن جني: سر صناعة الإعراب ص: 107.
2. عبد الصبور شاهين : المنهج الصوتي للبنية العربية ص: 7.
3. انظـــر: سيبويه: الكتاب 4: 59 ؛ ابن جني: سر صناعة الإعراب 1: 37-38 ؛ ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص: 69،70 ؛ الأسترابادي: شرح الشافية 1: 83 ؛ السيوطي: همع الهوامع 6: 23.
4. سورة البقرة، آية: 267.
5. ابن جني : المحتسب 1: 139.

"ثُمَّ أَقْضُوا إِلَيَّ وَلا تُنْظِرُونِ"[1]، ويرى ابن جني أنّ: "معناه أسرعوا إلي، وهو (أفعلت) من الفَضاء؛ وذلك أنه إذا صار إلى الفضاء تمكن من الإسراع، ولو كان في ضيق لم يقدر من الإسراع على ما يقدر عليه من السعة. ولام (أفضيت)، و(الفضاء)، وما تصرف منهما واو لقولهم: فَضا الشيء يَفْضُو فُضُوّاً إذا اتسع. فقولهم (أفضيت): صرت إلى الفَضاء، كقولهم: (أعرق الرجل) إذا صار إلى العراق، و(أعمن الرجل) إذا صار إلى عُمان، وأنجد: أتى نجداً، ونحو ذلك"[2]. ومن قبل ابن جني أشار الفراء إلى معنى صيغة الزيادة في هذا المثال بقوله: "وأمّا الإفضاء فكأنّه قال: ثمّ توجهوا إليّ حتى تصلوا، كما تقول: قد أفضت إليّ الخلافة والوجع".[3] وإلى مثل هذا المعنى أشار أبو حيان من بعد.[4]

ويأتي بناء (أَفْعَل) بمعنى المصادفة، ومن أمثلته في الشواذ كلمة: (تَغْمُضُوا) في قراءة الزهري لقوله تعالى: "إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ"[5]، ويقول ابن جني: "لم يذكر ابن مجاهد هل الميم مع فتح التاء مكسورة أو مضمومة؟[6] والمحفوظ في هذا

---

1. سورة يونس، آية 71. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 474 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 57 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 215–216؛ العُكبَري: التبيان 1: 524.
2. ابن جني : المحتسب 1: 215–216.
3. الفراء: معاني القرآن 1: 474.
4. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 178.
5. سورة البقرة، آية: 267. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 139 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 342 ؛ العُكبَري: التبيان 1: 182؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 332.
6. إنّ عدم كتابة الحركات والنظر إليها على أنّها من الأمور العرضية التي تعترض الحرف، فتقع فوقه أو تحته، لا على أنّها جزء أساسي من الكلمة كما هو الشأن في اللغات الأوربية ـــ قد أدى إلى خطأ صرفي في البنية، وإلى خطأ آخر نحوي في الإعراب، وترك هذا الأمر آثاراً أو ندوباً فيما روي لنا من ألفاظ اللغة، بل إنه شوّه بعضاً من القراءات القرآنية حين اعتمد بعض القراء على المصاحف وحدها.(حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 143 ـــ 153)

غَمَـضَ الشيء يَغْمُض، كـ(غار يغور)، و(نَخَل ينْخُل)، و(كَمَن يكْمُن)، و(غرب يغـرُب). والمعنـى: أنّ غيرهم يُغْمِضُهم فيه، وذلك أنّ الناس يجدونهم قد غَمَضُوا فـيه، فـيكون مـن (أفعلـت) الشيءَ وجدته كذلك، كـ(أحمدتُ الرجل): و(جدته محموداً)، و(أذممته): (وجدته مذموماً). ومنه قول الفرزدق[1]:

وقومٍ كرامٍ قد نقلنا قِراهمْ إليهم فأتْلَفْنا المَنايا وأتْلَفوا

أي وجدناها مُتْلِفة . وقول الأعشى[2]:

أثْوى وقَصَّرَ لَـيْلَةً لـيُزَوَّدا، فمَضَى، وأخْـلَفَ مِنْ قُتَـيلةَ مَوْعِدا

وقول رؤبة [3]:

حتـى إذا ما هاجَ حيرانُ الذُّرَقْ وأهْيَجَ الـخَـلْصَاء من ذاتِ البُرَقْ

أي صادفها مهتاجة النبت[4].

ومما جاء بمعنى المصادفة أيضاً من أمثلة (أفْعل) في الشواذ كلمة (أغْفَلْنَا) فـي قراءة عمرو بن فائد، وموسى الأسواري، وعمرو بن عبيد لقوله تعالى: "وَلا تُطِـعْ مَنْ أغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وكَانَ أمْرُهُ فُرُطاً"[5]، وينص ابن جني على أنّه: "يُقال: (أغْفَلْتُ الرجلَ): (وجدته غافلاً)، كقول عمر بن معد يكرب: (والله يـا بنـي سُـلَيْمٍ لقـد قاتلـناكم فما أجْبَنَّاكُم، وسألناكم فما أبْخَلْنَاكُمْ، وَهَاجَيْنَاكُمْ فما أفْحَمْـنَاكُمْ)، أي: (لم نجدكم جُبَنَاءَ، ولا بُخَلاَءَ، ولا مُفْحَمِين). ومنه قول الله تعالى: (وَلا تُطِـعْ مَـنْ أغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وكَانَ أمْرُهُ فُرُطاً)، أي: صادفناه

---

1. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة: (تلف) 2: 232.
2. انظر: ابن جني : المحتسب 2: 28 ؛ ابن منظور: لسان العرب، مادة: (خلف) 5: 137.
3. انظر: ابن منظور : لسان العرب ، مادة (ذر) ،6: 29. الخلصاء : أرض بالبادية . والبرق، جمع برقة: أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل .
4. ابن جني: المحتسب 1: 139-140.
5. سورة الكهف، آية :28. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 6: 114.

غـــافلاً. ولـــو كان (أغفلنا) هنا منقولاً من (غَفَل)، أي: منعناه، لكان معطوفاً عليه بالفـــاء (فاتّـــبَعَ هواه). وكذلك لو كان معنى (أغفلنا) في الآية منعنا وصددنا لكان معطـــوفاً عليه بالفاء، وأن يقال: ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع هواه، وإذ لم يكن هكذا، وكان إنما هو (واتبع)؛ فطريقه أنه لما قال أغفلنا قلبه عن ذكرنا فكأنه قال: وجدناه غافلاً، وإذا وُجد غافلاً فقد غفَل لا محالة، فكأنه قال إذاً: ولا تطع من غفـــل قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فُرُطا، أي لا تطع من فعَل كذا، يعدد أفعاله التي توجب ترك طاعة الله سبحانه".[1]

وقـــد تأتي صيغة (أفْعل) بمعنى التعدية، ومن أمثلته في الشواذ كلمة (يُبْشِر) فـــي قراءة مجاهد، وحُمَيْد بن قيس لقوله تعالى: " ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَـــنُوا وَعَمِلُـــوا الـــصَّالِحَاتِ"[2]، ويرى ابن جني أنّ: "وجه هذه القراءة أقوى في القـــياس، وذلـــك أنه يقال: (بَشِرَ زيد بكذا)، ثم نقل بهمزة النقل، فقيل: (أبْشَرَهُ الله بكـــذا)، فهـــذا كـــ(مرّ زيد بفلان)، و(أمرّهُ الله به)، و(رغب فيه، وأرغبه الله فيه)، و(أفعلت) ها هنا كـــ(فعّلت) فيه، وهو (أبْشَرتُه) و(بَشّرتُه)، وكلاهما منقول للتعدي: أحـــدهما بهمـــزة (أفْعَـــل)، والآخـــر بتضعيف العين. فهذا كـــ(فَرِحَ)، و(أفْرَحتُه)، و(فرّحتُه)، وهو (بَشِر)، و(أبْشَرتُه)، و(بشّرتُه). وأمّا (بَشَرتُه) ـــ بالتخفيف ـــ فعلى معاقـــبة (فَعَـــلَ) (لأفْعَـــلَ) في معنى واحد نحو: (جَدّ في الأمر)، و(أجَدّ)، و(صدّ)، و(أصدّ)".[3]

ويوافـــق أبـــو حيان ابن جني في أنّ (يُبْشِر) بضم الياء وتخفيف الشين من (أبْـــشَر) معـــدى بالهمـــزة مـــن (بَشِر) اللازم المكسور الشين. أمّا (بَشَر) بفتحها،

---

1. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 28.
2. سورة الشورى، آية: 23 ؛ انظر: ابن جني: المحتسب 2: 251 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 493.
3. ابن جني: المحتسب 2: 251.

فمستعد.[1] ويخالفه في أنّ (بَشَّر) بالتشديد للتكثير لا للتعدية؛ لأنّ المتعدي إلى واحد وهو مخفف لا يُعدى بالتضعيف إليه، فالتضعيف فيه للتكثير لا للتعدية،[2] وهذا الذي ذهب إليه أبو حيان صحيح لا جدال فيه.

2.2.5 فَعَّل:

ويكون هذا البناء بزيادة حرفٍ من جنس عينه فيُدغَمُ الحرفان، وذلك نحو: (قَدَّمَ) و(زَكَّى) و(صَلَّى). ولم يذكر سيبويه سوى معنيين لهذه الصيغة هما: التعدية والتسمية، فالتسمية كأن تقول: (خَطَّأتَه) أي: سميته (مُخَطِئاً)، أو (فسَّقته)، و(زَنَّيْتُه) أي: سميتُه بالزنا والفسق. وزاد عليهما السيوطي المعاني التالية: التكثير، والسلب، والتوجه، واختصار الحكاية، وبمعنى: (فَعَل).[3]

ومن أمثلة (فَعَّل) التي جاءت بمعنى التكثير في الشواذ كلمة (فَرَّقْنَا) مشدَّدة في قراءة الزهري لقوله تعالى: "وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ"[4]. ويذهب ابن جني إلى أنّ "معنى (فَرَّقنا)، أي: جعلناه فِرَقاً، ومعنى (فَرَقنا): شققنا بكم البحر، و(فَرَّقنا) أشد تبعيضاً من (فَرَقنا)، ومن ذلك: (فَرَقت شَعْرَه)، أي: جعلته فِرقين، و(فَرَّقت شَعْرَه)، أي: جعلته فِرَقاً".[5] ويرى ابن جني أنّ في (فَرَقْنا) مخففة معنى (فَرَّقنا) مشدَّدة.[6]

---

1. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 7: 493.
2. المصدر نفسه 7: 493.
3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 58 ؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 266-267.
4. سورة البقرة، آية: 50. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 223 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 5 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 82 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 166 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 1: 264؛ أبو حيان: البحر المحيط 1: 355.
5. ابن جني: المحتسب 1: 82.
6. المصدر نفسه 1: 82.

وإلـــى مثل هذا المعنى ذهب أبو حيان بقوله: "(فَرَّقْنَا) بالتشديد يفيد التكثير، لأنَّ المـــسالك كانـــت اثنـــي عشر مسلكاً على عدد أسباط بني إسرائيل، ومن قرأ (فَرَقْنَا) مجرداً اكتفى بالمطلق وفهم التكثير من تعداد الأسباط".[1]

فمعنى الصيغتين واحد لدى ابن جني وأبي حيان، إذ اكتسبت الصيغة الأولى معـــناها من التضعيف، والثانية من سياق الكلام، ويرى الباحث أنَّ المعنى الأول: (فَرَّقْنَا) صرفي مرتبط ببنية الكلمة أمَّا المعنى الثاني: (فَرَقْنَا) فنحوي مرتبط بالجملة في سياقها التركيبي.

وجاءت صيغة (فَعَّل) للمبالغة، ومن أمثلتها في الشواذ كلمة (أُوَفِّ) مشددة في قراءة الزهري لقوله تعالى: "وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ"[2]، ويذهب ابن جني إلى أنّـــه: "ينبغـــي ـــ والله أعلم ـــ أن يكون قرأ بذلك؛ لأنَّ (فَعَّلت) أبلغ من (أَفْعَلت)، فيكون على أُوفوا بعهدي أُبالغ في توفيتكم، كأنّه ضمان منه سبحانه أن يعطي الكثير عـــن القلـــيل".[3] ويرى النحاس أنَّ المعنى في (أُوَفِّ) على التكثير.[4] بينما يوافق الزمخشري ابن جني تمام الموافقة في توجيه هذه القراءة.[5]

ويجمع أبو حيان بين المعنيين: التكثير، والمبالغة، ولعلَّ التكثير والمبالغة لديه يحمـــلان نفـــس الدّلالـــة، فيرى أنّه "يُحتمل أنْ يُراد به التكثير، وأن يكون موافقاً للمجـــرد، فإن أُريد به التكثير، فيكون في ذلك مبالغة على لفظ (أوف)، وكأنه قيل

---

1. أبو حيان: البحر المحيط 1: 355.
2. ســـورة البقرة، آية: 40 ؛ انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 218 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 81 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 158 ؛ العُكبَري: التبيان 1: 56 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 1: 227. أبو حيان: البحر المحيط 1: 330.
3. ابن جني : المحتسب 1: 81.
4. النحاس: إعراب القرآن 1: 218.
5. الزمخشري: الكشاف 1: 158.

أبالــغ في إيفائكم، فضمن تعالى إعطاء الكثير على القليل".[1] ولا يخفى أنَّ العبارة الأخيرة التي ذكرها أبو حيان مقتبسة من ابن جني.

ومن أمثلة (فعّل) للمبالغة في الشواذ كلمة (فتّنّاهُ) في قراءة عمر بن الخطاب رضــي الله عــنه لقــوله تعالــى: "وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَّنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَــابَ"[2]، قال ابن جني "أمّا (فتّنّاهُ) بتشديد التاء والنون، (فَفَعّلْنَاهُ)، وهي للمبالغة، ولمّا دخلها معنى (نَبَّهْنَاهُ)، و(يَقّظْنَاهُ) جاءت على (فَعّلْنَاهُ)، انتحاء للمعنى المراد"[3]. وقد أشار النحاس من قَبل ابن جني إلى أنَّ المعنى في صيغة (فَتّنّاهُ) على التكثير،[4] ولعلَّ النحاس يبتعد عن مصطلح (المبالغة) مؤثراً عليه مصطلح (التكثير). وقد تابع الزمخشري وأبو حيان ابن جني في أنَّ معنى هذه الصيغة على المبالغة.[5]

وقـد ترد صيغة (فَعَل) المخففة بمعنى: (فعّل) للتكثير والمبالغة، ومن أمثلة ذلــك كلمة (فَرَقُوا) بالتخفيف، في قراءة مولى ابن هانئ، والأعمش ويحيى، لقوله تعالــى: "إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ"[6]، قال ابن جني: "أمّــا (فَــرَقُوا) بالتخفـيف فـتأويله أنهــم مازُوه عن غيره من سائر الأديان، هذا ظاهــر(فَــرَقُوا) بالتخفيف، وقد يحتمل أن يكون معناه معنى القراءة بالتثقيل، أي:

---

1. أبو حيان: البحر المحيط 1: 330.
2. ســورة ص، آيــة: 24 ؛ انظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 461 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 130 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 232 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 89 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 377.
3. ابن جني: المحتسب 2: 232.
4. انظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 461.
5. انظر: الزمخشري: الكشاف 4: 89. أبو حيان: البحر المحيط 7: 377.
6. سورة الأنعام، آية: 159. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 42 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 238 ؛ العُكبَري: التبيان 1: 429 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 7: 97. أبو حيان: البحر المحيط 4: 260.

(فرّقوه)، و(عَضّوه أعضاء)، فخالفوا بين بعضه وبعض، وذلك أنّ (فَعَل) بالتخفيف يكون فيها معنى التثقيل".[1]

وهذا ما ذهب إليه العُكبَري فيما بعد في كتابه التبيان[2].

ومن أمثلة (فَعَل) بمعنى: (فَعَّلَ) للتكثير في الشواذ كلمة (الخالق) في قراءة مالك ابن دينار والجحدريّ والأعمش، لقوله تعالى: "إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ"[3]، يذهب ابن جني إلى أنّ: "في هذه القراءة دليل على أنّ (فَعَل) الخفيفة فيها معنى الكثرة كـ(فَعَّل) الثقيلة، ألا ترى إلى قراءة الجماعة: (الخلاّق) ؟ وهذا للكثرة لا محالة. وقد قرن به (العليم)، و(فعيل) للكثرة، وكأن (الخلاّق) الموضوع للكثرة أشبه (بعليم)؛ لأنّه موضوع لها، فلولا أن في (خلَقَ) معنى الكثرة لما غُيّر (بخالق) عن معنى (خلاّق)"[4].

ولعلّ معنى الكثرة المستفاد من (الخالق) ناتج عن اقتران هذه الصيغة بكلمة (العليم) التي تدل على الكثرة، ولو جاءت أي صيغة أخرى مكان صيغة (خلّاق) لأفادة نفس المعنى بسبب هذا التضام الحاصل مع صيغة (فعيل) التي تدلّ على الكثرة.

ومثلها كلمة (صَرَفْنا) مخففة الراء، في قراءة الحسن لقوله تعالى: "صَرَّفْنا"[5]، فيرى ابن جني أنّ "(صرَفنا) هنا بمعنى: (صَرَّفنا) مشدّداً"[6]. وينقل أبو حيان عن صاحب اللوامح في تعليقه على قراءة الحسن قوله: "هو بمعنى العامة، ـــ

---

1. ابن جني: المحتسب 1: 238.
2. العُكبَري: التبيان 1: 429.
3. سورة الحجر ، آية :86؛ انظر: ابن جني: المحتسب 2: 6.
4. ابن جني: المحتسب 2: 6.
5. سورة الإسراء ، آية :41. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 77 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 21 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 37.
6. انظر: ابن جني : المحتسب 2: 21.

يعني بالعامة قراءة الجمهور ـ قال: لأنَّ (فَعَل)، و(فَعَّل) ربما تعاقبا على معنى واحد".[1]

ويرى الباحث أنَّ سبب ورود (فَعَل) المخففة بمعنى (فَعَّل) عند ابن جني وغيره من نحاة العربية هو الإيحاء الدّلالي الذي تبثه قراءة الجماعة في باقي القراءات الأخرى، فمعاني الصيغ الصرفية في القراءات المشهورة يسيطر سيطرة تامة في أذهان النحاة على معاني الصيغ في القراءات الأخرى الأقل شهرة.

3.2.5 فُعِّل:

ومن أمثلة (فُعِّل) التي جاءت بمعنى التكثير في الشواذ كلمة (يُمَشَّونَ) بضم الياءِ وفتح الشين مشدَّدة. في قراءة عليٍّ عليه السلام وعبد الرحمن بن عبد الله لقوله تعالى: "وَيَمْشُونَ فِي الأَسْوَاقِ"[2]، قال ابن جني: "(يُمَشَّونَ) كقولك: يُدْعَوْنَ إلى المشي، ويحملهم حامل إلى المشي، وجاء على (فُعِّل) لتكثير فعلهم، إذ هم عليهم السلام جماعة، ولو كانت (يُمَشُّون) بضم الشين لكانت أوفق لقوله تعالى:(ليأكلون الطعام)، إلا أنَّ معناه يكثرون المشي"،[3] كما قال المتنخل الهذلي[4]:

يُمَشِّي بَـيْنَنا حَانُوتُ خَمْرٍ ... مِنَ الـخُرْسِ الصَّرَاصِرةِ القِطَاطِ

وتَمنَّي ابن جني أن لو كانت القراءة على (يُمَشُّون) بضم الشين حتى تتوافق مع قوله تعالى: (ليأكلون الطعام)، لا يستقيم مع المنهج الصحيح في دراسة الأداءات المستعملة سواء كانت قراءات قرآنية أو غير ذلك، ولا يصح من ابن جني أن

---

1. أبو حيان: البحر المحيط 6: 37.
2. سورة الفرقان، آية: 20. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 120 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 449.
3. ابن جني: المحتسب 2: 120.
4. انظر: ابن منظور: لسان العرب: مادة: (حنت)، 4: 242. الحانوت: الخمار، والصراصرة: نبط الشام، والقطاط: الجعاد، أي: فرو الرأس.

يتطلب أكثر من صحة الرواية، وإذا ثبتت صحة الرواية فما عليه إلا أن يصفها دون نقد لها أو حتى عرضها على مقاييس النحاة الضيقة، ولو كان لدى ابن جني اطلاع واسع واستيعاب شامل لكل القراءات القرآنية لوجد بغيته في قراءة عبد الرحمن السلمي (يُمَشُّون) مشدَّداً مبنيّاً للفاعل، التي رواها أبو حيان في البحر المحيط،[1] وأبو حيان أكثر استيعاباً وإحاطة بالقراءات الشاذة من ابن جني.

ومن أمثلة صيغة (فَعَّل) التي جاءت بمعنى التكثير كلمة (رُكِّسُوا)[2] مثقل بغير ألف في قراءة ابن مسعود،[3] لقوله تعالى: "كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا"[4]، قال ابن جني: "وجه ذلك أنَّه شيء بعد شيء، وذلك لأنَّهم جماعة، فلمَّا كانوا كذلك وقع شيء منه بعد شيء فطال، فلاق به لفظ التكثير والتكرير، كقولك غلَّقت الأبواب، وقطَّعت الحبال، وقد يكون معنى التكرير مع لفظ التخفيف، أنشد أبو الحسن:

أنت الفداء لِقِبلة هَدَّمتَها ونَقَرتَها بيديك كلَّ مُنَقَّرِ

فصار و(نَقَرتها) كأنه قال: ونَقَّرتها، يدل عليه مصدره الذي هو (مُنَقَّر). وهذا ونحوه مما يدل على اشتمال لفظ الأفعال على معاني الأجناس، حتى إن اللفظة

---

1. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 6: 449.
2. الإركاس: الرد والرجع، قيل من آخره إلى أوله، والرَّكْسُ: قلب الشيء على رأسه أو ردُّ أوَّله على آخره. (البحر المحيط 3: 324)
3. يرى أبو حيان أنَّ وجه القراءة المروية عن عبد الله بن مسعود هي: (رُكِسُوا) بضم الراء من غير ألف مخففاً. (البحر المحيط 3: 332)
4. سورة النساء، آية: 91 ؛ انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 27 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 194 ؛ العُكبَري: التبيان 1: 304 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 332.

الــواحدة تــصلح لكثيره صلاحها لقليله"[1].وذهب العكبري إلى أنّ رُكّسوا بالتشديد للنقل والتكثير معاً[2].

ولعلّ الأمر ليس كما يرى ابن جني فالفعل المجرد يدل على الحدث مجرّداً، ولا يــشتمل لفــظ الفعــل على معاني الأجناس إلا بقرينة سياقية، ومعنى التكرير والتكثيــر فــي بــيت الشِّعر مستفاد من السياق التركيبي، فوجود مصدر الفعل في السياق التركيبي هو الذي جلب معنى التكرير للصيغة المخففة.

4.2.5 فاعَلَ:

تأتــي صــيغة (فَاعَــلَ) لمعــان عدة منها: المشاركة بين طرفين، والتعدية والتكثير، والموالاة، وتحقق صفة الفعل، ومعنى فَعَلَ[3].

وممــا جــاء في المحتسب من أمثلة هذا البناء بمعنى التعدية كلمة (آتَيْنَا) في قــراءة ابــن عباس، وسعيد بن جبير، ومجاهد لقوله تعالى: "قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ"[4]، ويــنص ابن جني على أنّه "ينبغي أن يكون (آتينا) هنا (فَاعَلْنَا)، كقولك: (سَارَعْنَا)، و(سَــابَقْنَا)، ولا يكــون (أَفْعَلْــنا)؛ لأنّ ذلك متعد إلى مفعولين، و(فَاعَلْنَا) متعدّ إلى مفعول واحد. وحذف الواحد أسهل من حذف الاثنين؛ لأنه كلما قلّ الحذف كان أمثل من كثرته"[5].

---

1. ابن جني : المحتسب 1: 194.
2. انظر: العُكبَري: التبيان 1: 304.
3. انظر: سيبويه : الكتاب 4: 68 ؛ ابن يعيش : شرح الملوكي في التصريف ، ص: 73 ؛ عبد الحميد: دروس التصريف ص: 75.
4. سورة فصلت، آية: 11 ؛ انظر: ابن جني: المحتسب 2: 245 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 466.
5. ابن جني: المحتسب 2: 245.

ومن أمثلة (فَاعَلَ) بمعنى: (فَعَلَ) كلمة (كَاشَفَ) بألف، في قراءة قتادة لقوله تعالى: "ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنكُمْ"[1]، ويذهب ابن جني إلى أنّه: "قد جاء عنهم (فَاعَلَ) من الواحد يراد به (فَعَلَ)، نحو: (طَارَقْتُ النعل)، أي: (طرقتُها)، و(عاقبت اللص)، و(عافاه الله)، و(قَانَيْتُ اللون) أي: (خلطته)، في أحرف غير هذه، فكذلك يكون (ثُمَّ إذا كَاشَفَ الضُّرَّ) أي: (كَشَفَ)، ونحو منه في المعنى والمثال: (راخيتُ من خناقه)، أي: (أرخيتُ)"[2].

وإلى مثل هذا المعنى يذهب أبو حيان في توجيهه لقراءة قتادة، فيرى أنّ (فَاعَلَ) هنا بمعنى: (فَعَلَ).[3]

5.2.5 تَفَاعَلَ:

وهو من أبنية الثلاثي المزيد بحرفين، ويأتي هذا البناء لعدة معاني، منها: المشاركة، والتكلف، والمطاوعة، وقد يأتي بمعنى (فَعَلَ) الثلاثي.[4]

ومن أمثلة صيغة (تَفَاعَلَ) التي جاءت بمعنى التشارك في الشواذ كلمة (تَفَاسَحُوا) بألف في قراءة الحسن، وداود بن أبي هند لقوله تعالى: "إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ"[5]، ويذهب ابن جني في توجيه هذه القراءة إلى أنّ: "هذا لائق بالغرض؛ لأنه إذا قيل: (تَفَسَّحُوا في المجلس) لم يكن فيه إصراح بدليل: (ليفسح بعضكم لبعض)، وإنما ظاهر معناه: (ليكن هناك تفسُّح). وأمّا (التفاسح) فـ(تفاعل)، والمراد به هنا (المفاعلة)، وبابها أن يكون لِمَا فوق

---

1. سورة النحل، آية: 54. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 73 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 10 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 487.
2. ابن جني: المحتسب 2: 10.
3. أبو حيان: البحر المحيط 5: 487.
4. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 69 ؛ عبد الحميد: دروس التصريف ص: 79–80.
5. سورة المجادلة، آية: 11. انظر: الفراء: معاني القرآن 3: 141 ؛ النحاس: إعراب القرآن 4: 378 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 153 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 315.

الـواحد، كــ(المقاسمة)، و(المكايلة)، و(المساقاة)، و(المشاربة)، إلا أنَّه قد يستفاد أيضاً مع (تَفَسَّحوا) هذا المعنى؛ لأنه لم يقصد به تَفَسُّح مخصوص، فهو شائع بينهم، فسرى لذلك في جميعهم".[1]

وقول ابن جني: إنَّه قد يستفاد مع (تَفَسَّحوا) معنى المفاعلة كما هو الشأن في (تَفَاسَحُوا) يقرِّب من قول الفراء الذي يرى أنَّ (تَفَاسَحُوا)، و(تَفَسَّحوا) متقاربان في المعنى.[2]

ومـن أمـثلة صيغة (تَفَاعَل) التي جاءت بمعنى التكلُّف والتظاهر في الشواذ كلمــة (تَنَاسَوُا) في قراءة عليّ ـ عليه السلام ـ وأبي رجاء وجُؤيَّة بن عائذ لقوله تعالــى: "وَلا تَنَسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ"[3]، ويرى ابن جني أنَّ: "الفــرق بين (تَنْسَوُا) و(تَنَاسَوا) أنَّ (تَنْسَوا) نهي عن النسيان على الإطلاق: أَنْسُوه، أو تَنَاسَــوه. فأمَّــا (تناسَوا) فإنه نَهيٌ عن فعلهم الذي اختاروه، كقولك: (قد تغافل، وتصامَّ، وتناسى): إذا أظهره من فعله وتعاطاه وتظاهر به، فإن قيل: ومن ذا الذي يتظاهــر بنـسيان الفــضل؟ قيل معناه ـ والله أعلم ـ إنكم إذا استكثرتم من هجر الفضل وتثاقلتم عنه صرتم كأنكم متعاطون لتركه، متظاهرون بنسيانه، وهذا كقولك للــرجل يكثــر خَطَــؤه: أنت تتحايد الصواب تَوَقِّيَ عارف به، وأنت مُعتمِلٌ لما لا يحــسن، وإن لــم يقصد هو لذلك. ويحسِّن هذه القراءة: أنك إنما تنهى الإنسان عن فعلــه هــو، والتناسي من فعله، فأما (النسيان) فظاهره أنه من فعل غيره به، فكأنَّه أُنــسِيَ فَنَسِي. وزاد في حسنه شيءٌ آخر، وهو أن المأمور هنا جماعة، و(تَفَاعَل) لائق بالجماعة، كــ(تقاطعوا) و(تواصلوا) و(تقاربوا) و(تباعدوا)"[4].

---

1. ابن جني: المحتسب 2: 315 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 235.
2. انظر: الفراء: معاني القرآن 3: 141.
3. ســورة البقرة، آية: 237. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 15 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 127 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 247.
4. ابن جني: المحتسب 1: 127-128.

ولا يُحسِّن هذه القراءة ما يراه ابن جني إنَّما الذي يُحسِّنها روايتها الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلَّم، وتمثيلها لنمط من أنماط العربية في أعلى مستوياتها.

المصادر والمراجع

1. الأخفش، سعيد بن مسعدة، (ت:215هـ)، 1981م، معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، دار البشير، عمان، ط3.
2. الأزهري: خالد بن عبد الله : التصريح على التوضيح (ت:905هـ) ، طبعته دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
3. الأستراباذي: محمد بن الحسن (ت: 686هـ): شرح شافية ابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
4. الأفغاني: سعيد،1987م، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت.
5. امرؤ القيس، 1983م، الديوان، ت: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت
6. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (ت:577هـ)، 1998م، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
7. أنيس: إبراهيم،1992م، الأصوات اللغويةم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط4.
8. أنيس، إبراهيم، 1992م، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6.
9. أنيس، إبراهيم، 2003م، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8.
10. البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت:1093هـ)، 2000م، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.

11. السبغدادي: عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ)، (د.ت): شرح شواهد شافية ابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

12. الجرجاني: علي بن محمد، 1995م، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت.

13. ابن جني: أبو الفتح عثمان،2001م، التصريف الملوكي، ت: البدراوي زهران، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة.

14. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت: 392هـ)، 1999م، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4.

15. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت: 392هـ)، 1985م، سر صناعة الإعراب، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

16. ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392هـ)، 1990م، اللمع في العربية، ت: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، ط2.

17. ابن جني: أبو الفتح عثمان(ت: 392هـ)، 1999م، المنصف، ت: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

18. الحديثي: خديجة، 1975م، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد.

19. حسَّان، تمَّام، 1988م، الأصول: دراسة إيبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

20. حسَّان، تمَّام، 2004م، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4.

21. حسَّان، تمَّام، 1990م، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

22. حسن، عبَّاس، 1975م، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط5.

23. الحملاوي: أحمد، (د.ت)، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت

24. أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت:745هـ)، 1998م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.

25. أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت:745هـ)، 2001م، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

26. ابن خالويه: الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، (د.ت)، مختصر في شواذ القرآن، ت: ج.برجشتراسر، دار الهجرة، الرياض.

27. الخضري، محمد الشافعي، (ت:1286هـ)، 2005م، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2.

28. الداني، عثمان بن سعيد، (ت:444هـ)، 1985م، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3.

29. رؤبة بن العجّاج، (ت:145هـ)، 1980م، ديوانه، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2.

30. الراجحي: عبده، 1972م، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت.

31. الراجحي، عبده، 1986م، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت.

32. الزّجاج، إبراهيم بن السّري، (ت:311)، 1988م، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت.

33. الزمخشري: محمود بن عمر (ت: 538هـ)، 1997م، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

34. زيدان، جرجي، 1969م، الفلسفة اللغوية، مراجعة وتعليق: مراد كامل، مؤسسة دار الهلال، القاهرة.
35. ابن السراج، محمد بن سهل، (ت: 316هـ)، 1999م، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4.
36. السعران، محمود، (د.ت)، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت.
37. ابن أبي سلمى، زهير، (د.ت)، ديوانه، دار صادر، بيروت.
38. سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت:180هـ)، 2004م، الكتاب ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.
39. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت:911هـ)، 1985م، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3.
40. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت:911هـ)، 1998م، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
41. السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين،(ت911هـ)، (د.ت)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ت: محمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت.
42. السيد، أمين علي، 1985م، في علم الصرف، دار المعارف، القاهرة، ط3.
43. شاهين، عبد الصبور، 1977م، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
44. الشنقيطي، أحمد بن الأمين، (ت:1331هـ)، 2001م، الدُّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرَّم، عالم الكتب، القاهرة.

45. الصبان، محمد بن علي، (ت:1206هـ)، 1997م، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
46. ضيف، شوقي، 1999م، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط8.
47. الطبـــري: أبـــو جعفر محمد بن جرير(310هـ)،2001م، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ت: محمود شاكر: دار إحياء التراث العربي.
48. طحّان، ريمون، 1981م، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2.
49. عــبد الــتواب، رمضان، 1999م، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6.
50. عبد الحميد: محمد محيي الدين، 1990م، دروس التصريف، بيروت، لبنان.
51. أبــو عبيدة، مَعْمَر بن المُثنّى، (ت:210هـ)، 1970م، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2.
52. ابــن عــصفور: علي بن مؤمن(669هـ)، 1971م، المقرب، ت: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.
53. ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت:669هـ)، 1979م: الممتع في التصريف، ت: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4.
54. عــضيمة، محمد عبد الخالق، 2004م، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.
55. العُكبَــري، عــبد الله بن الحسين (ت:616هـ)،1998م، التبيان في إعراب القــرآن، وضــع حواشــيه: محمــد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
56. عمر، أحمد مختار،1991م، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة.
57. الفارســي (أبــو علــي)، الحسن بن أحمد (ت: 377هـ) 1999م، التكملة، ت: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت.

58. الفارسي (أبو علي)، الحسن بن أحمد، (ت:377هـ)، 1988م، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
59. الفراء، يحيى بن زياد، (207هـ)، 1983م، معاني القرآن، الجزء الأول بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، والجزء الثاني بتحقيق: محمد علي النجار، والجزء الثالث بتحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط3.
60. الفراهيدي: الخليل بن احمد(ت:170هـ)، 1980م: العين، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ط3.
61. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، (ت:770هـ)، 1994م، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
62. قباوة، فخر الدين، 1998م، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط3.
63. القرطبي، محمد بن أحمد (ت:671هـ)، (د-ت)، الجامع لأحكام القرآن، ت: سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية، بيروت.
64. المبرِّد، محمد بن يزيد، (ت: 285هـ)، 1963م، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، القاهرة.
65. ابن مجاهد، أحمد بن موسى، (ت: 324هـ)، 1980م، السّبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2.
66. المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله (ت:449هـ)، لزوم ما لا يلزم (اللزوميات)، دار صادر، بيروت.
67. ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت:711هـ)، 2000م، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

68. النابغة الذبياني، (د.ت)، ديوانه، ت: كرم البستاني، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
69. النّحاس، أحمد بن محمد، (ت:338هـ)، 1988م، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط3.
70. هارون، عبد السلام محمد، 2002م، معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
71. ابن يعيش: يعيش بن علي،1973م، شرح التصريف الملوكي لابن جني، ت: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب.
72. ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت:643هـ)، 2001م، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.
73. حسين، حسن سليمان، 1995م، الاتساع في اللغة عند ابن جني، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة الموصل، العراق.
74. علوه، جمعه محمد، 1986م، أوجه العربية في شواذ القراءات في كتاب المحتسب، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
75. علي، عادل شحاذة، 1988م، ابن جني في كتابه المنصف، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
76. الينبعاوي، غنيم غانم، 1995م، جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.